



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

## مدى فاعلية سعر الفائدة في تعبئة مدخرات الأفراد لدى عينة من المصارف التجارية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

بشائر عزيز سلمان

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر حسين عذافة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ  
الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة البقرة

الآية (32)

## توصية المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (مدى فاعلية سعر الفائدة في تعبئة مدخرات الافراد لدى عينة من المصارف التجارية) التي قدمتها الطالبة (بشائر عزيز سلمان) قد جرت تحت إشرافي، في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت.



التوقيع

المشرف : أ.م.د حيدر حسين عذافة

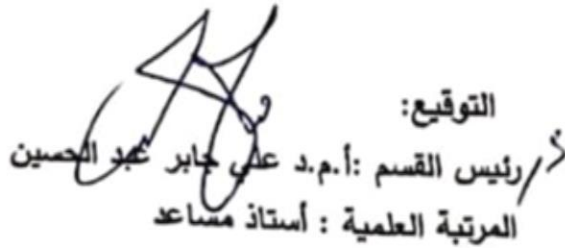
المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

التاريخ : ٢٦ / ٦ / ٢٠٢٢

## توصية السيد رئيس القسم

بناءً على اقرار الاستاذ المشرف (أ.م. د. حيدر حسين عذافة) أرشح هذه الرسالة للمناقشة، لدراستها وبيان الرأي فيها .



التوقيع:  
رئيس القسم : أ.م.د علي جابر محمد الحسين  
المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

## إقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة (مدى فاعلية سعر الفائدة في تعبئة مدخرات الافراد لد  
عينة من المصارف التجارية)، لطالبة الدراسات العليا/الماجستير (بشائر عزيز سلما  
قسم العلوم المالية والمصرفية، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية، وقد اصيد  
بأسلوب علمي سليم من الالفاظ والتعبير اللغوي والنحوي وانها صالحة للمناقشة، ولأجل  
وقعت.

 التوقيع :

الاسم : ا.م.د حسن هادي نور

كلية التربية الاساسية/جامعة المنى

التاريخ : ١٠ / ٨ / ٢٠٢٢

## للهدء

إلى نور الهدى ومصباح الدجى . . . النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

إلى من فرض الله علينا طاعتهم واذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . . . أئمة الهدى (عليهم السلام)

إلى من تشرفت بجمل اسمه، إلى من سعى وشقى لانعم بالراحة والهناء . . . والدي العزيز

إلى من كانت دعواتها وكلماتها مرفيق الالق والتفوق . . . والدتي الغالية

إلى السند والعضد والساعد . . . اخواني واخواتي

إلى من كان عنزي وابي الثاني . . . عمي شافاه الله

إلى من كانت دعواتها كفيلة بإسعادي أياماً وسنيناً ودهوراً . . . جدتي الغالية

بشائر

## شكر و عرفان

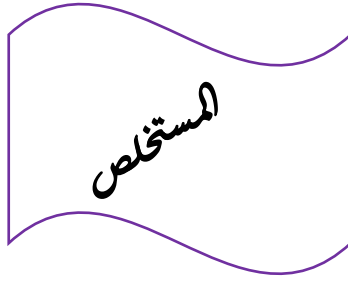
بسم الله الرحمن الرحيم ((لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ))، [سورة ابراهيم: آية 7]

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم لك الحمد عدد خلقك ورضى نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد على الرضى وبعد... يدفعني واجب العرفان بالجميل إن أتقدم بالشكر والامتنان الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور **حيدر حسين عذافة** لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي، والذي غمرني بفيض علمه، وكثير نصحه، وجميل صبره، وما قدمه لي من نصح وارشاد طيلة مدة الإشراف، فله مني كل التقدير والامتنان.

ويقضي واجب الشكر والامتنان إن أتقدم بشكري وامتناني إلى أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى متمثلة بعميدها الأستاذ المساعد الدكتور **صفاء كريم كاظم** ومعاونيه العلمي والاداري، ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية ومقرر القسم وجميع أساتذتي اثناء مدة الدراسة، كذلك أخص بالشكر والتقدير رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وما تحملوه من عناء المراجعة والتقييم فجزاهم الله خير الجزاء.

ولا يفوتني إن أقدم خالص شكري وامتناني إلى كل من مدّ لي يد العون من أساتذة وزملاء خلال المرحلة التحضيرية ومرحلة البحث وأخص بالذكر الدكتور **طارق السعدون**، والدكتور **محمد عذاب جاسم** والدكتور **مرتضى راشد** والاستاذ **حيدر عبد** فلهم مني أصدق الدعوات بالتوفيق وعلو المنزلة.

الباحثة



يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور سعر الفائدة وفاعليته في توجيهه وتعبئة مدخرات الأفراد وإيداعها لدى المصارف التجارية، وعلى الرغم من وجود متغيرات متعددة لها الأثر على تحويل تلك المدخرات إلى ودائع فان سعر الفائدة يعد أحد أهم تلك العوامل، إذ انه سعر يعطى للأفراد او المؤسسات مقابل التخلي عن مدخراتهم، إذ تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وبين الدافع لدى الأفراد لغرض تحويل المدخرات إلى ودائع أي انه كلما اردنا إن نستقطب اكبر كمية من مدخرات الأفراد علينا إن نرفع من سعر الفائدة بالشكل الذي يحفز ويشجع الأفراد على توجيه المدخرات نحو الإيداع لدى المصارف، فضلا عن ذلك فان بقاء الكتلة النقدية لدى الجمهور يعني إن تلك الكتلة من النقود هي خارج سيطرة الجهاز المصرفي، لذا جاءت هذه الدراسة لتركز على دور سعر الفائدة في جذب أكبر كمية من تلك المدخرات، إذ افترضت هذه الدراسة بان هناك تأثيراً ايجابياً لسعر الفائدة على المدخرات لدى الأفراد، فضلا عن إن الزيادة في أسعار الفائدة تؤدي إلى الزيادة في حجم الودائع، وقد تم استعمال الأساليب الاحصائية لمعرفة وبيان العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف إلى اجمالي المدخرات من خلال برنامج (Eviews 12).

ولغرض الوصول إلى النتائج تم تصنيف عينات البحث إلى صنفين الصنف الاول هي المصارف التجارية الخاصة ذات التصنيف الجيد والتي تكونت من (4) مصارف تجارية، والعينة الأخرى المصارف التجارية الخاصة ذات التصنيف المتوسط تكونت أيضاً من (4) مصارف، ولعل أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها انه على الرغم من الأهمية البارزة للإدخار على مستوى الأفراد فضلا عن أهميته على مستوى الدولة فانه يتسم بالندرة بسبب عدم ثقة الأفراد بالمصارف، وعدم نشر الوعي المصرفي، أما أهم التوصيات فهي ضرورة نشر الوعي المصرفي والإدخاري من خلال الإعلام والإعلان عن الخدمات المصرفية فضلا عن انشاء الفروع النموذجية وانتشارها في الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود كذلك العمل على تطوير الوعية الإدخارية لغرض جذب الأفراد وتشجيعهم على الادخار.

**الكلمات لمفتاحية: سعر الفائدة، الادخار، انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL**

# قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
---	الآية
---	الاهداء
---	الشكر والعرفان
أ	المستخلص
ب- ج	قائمة المحتويات
ح- د	قائمة الجداول
هـ	قائمة الاشكال
ز	قائمة الملاحق
1	المقدمة
4-2	منهجية البحث
10-5	دراسات سابقة
58-11	الفصل الاول: دراسة في أسعار الفائدة والادخار إطار نظري ومفاهيمي
35-11	المبحث الأول: أسعار الفائدة إطار نظري
18-12	المطلب الأول: مفهوم واهمية سعر الفائدة
21-18	المطلب الثاني: انواع وخصائص سعر الفائدة
22-21	المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار الفائدة
33-22	المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسعر الفائدة
35-33	المطلب الخامس: الفائدة وكيفية احتسابها
50-36	المبحث الثاني: الادخار المحلي إطار نظري
39-36	المطلب الأول: مفهوم الادخار واهميته
45-39	المطلب الثاني: أنواع الادخار، مصادر الادخار، دوافع الادخار
48-45	المطلب الثالث: العوامل المحددة للادخار
50-48	المطلب الرابع: الادخار الإسلامي مفهومه، أهميته، مشروعيته



58-50	المبحث الثالث: الاطار النظري للعلاقة بين سعر الفائدة والادخار
52-50	المطلب الأول: علاقة سعر الفائدة بالادخار
58-52	المطلب الثاني: استراتيجية جذب الودائع وتأثيره في عرض النقد
93-59	الفصل الثاني: تحليل مسار العلاقة ونسب المساهمة بين الودائع وإجمالي المدخرات
70-59	المبحث الاول: تحليل مكونات عرض النقد M1, M2
64-59	أولاً: مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق
70-64	ثانياً: مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع
86-70	المبحث الثاني: اتجاهات مسار إجمالي الودائع ونسب المساهمة لعينة البحث
78-70	المطلب الأول: المصارف ذات التصنيف المتوسط
86-78	المطلب الثاني: المصارف ذات التصنيف الجيد
93-86	المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة المصارف العينة إلى إجمالي المدخرات
88-86	أولاً: أسعار فائدة الودائع في المصارف الاهلية العراقية
89-88	ثانياً: العلاقة بين أسعار الفائدة والمدخرات
92-89	ثالثاً: أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة إلى إجمالي المدخرات
93-92	رابعاً: أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف الجيدة إلى إجمالي المدخرات
120-94	الفصل الثالث: دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة بإستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL
100-94	المبحث الاول: إطار نظري لوصف الأساليب القياسية المستعملة في البحث
120-100	المبحث الثاني: تقدير العلاقة الدالية لمتغيرات البحث
123-121	الاستنتاجات والتوصيات
136-124	المصادر
	الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	ت
59	معدل نمو مكونات عرض النقد الضيق M1	.1
63	المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الضيق M1	.2
65	معدل نمو مكونات عرض النقد الواسع M2	.3
68	المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الواسع M2	.4
71	ودائع ومدخرات المصرف التجاري العراق للمدة (2019-2005)	.5
73	ودائع ومدخرات مصرف الاستثمار العراقي للمدة (2019-2005)	.6
75	ودائع ومدخرات المصرف الأهلي العراقي للمدة (2019-2005)	.7
77	ودائع ومدخرات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2005-2019)	.8
79	ودائع ومدخرات المصرف المتحد للاستثمار للمدة (2019-2005)	.9
81	ودائع ومدخرات مصرف الائتمان العراقي للمدة (2019-2005)	.10
83	ودائع ومدخرات مصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة (2019-2005)	.11
84	ودائع ومدخرات مصرف الخليج التجاري للمدة (2019-2005)	.12
86	أسعار فائدة الودائع في المصارف الاهلية العراقية للمدة (2019-2005)	.13
88	العلاقة بين أسعار الفائدة والمدخرات	.14
90	العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة	.15
92	العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف الجيدة	.16
103	تحويل بيانات اسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف الجيدة الى نصف سنوي	.17
105	استقرارية السلاسل الزمنية (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)	.18
106	اختبار سببية كرانجر للعلاقة بين (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)	.19

106	اختبار تحديد فترة الابطاء المثلى لـ (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)	.20
107	تقدير انموذج ARDL للعلاقة بين (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)	.21
108	اختبار الحدود (The Bound Test) لمتغيرات البحث (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)	.22
110	تحويل بيانات أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة الى نصف سنوي	.23
112	استقرارية السلاسل الزمنية (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.24
113	اختبار سببية كرانجر للعلاقة بين (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.25
113	اختبار تحديد فترة الابطاء المثلى لـ (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.26
114	تقدير انموذج ARDL للعلاقة بين (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.27
115	اختبار الحدود (The Bound test) لمتغيرات البحث (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.28
116	اختبار العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.29
117	انموذج تصحيح الخطأ لمتغيرا البحث (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.30
118	اختبارات التشخيص لمتغيرات البحث (Cp,Msd,Msd1,Msd2,Msd3)	.31

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	ت
18	شكل تفصيلي لأنواع سعر الفائدة	.1
25	الحالة التوازنية للإدخار والاستثمار وتحديد سعر الفائدة	.2
26	النموذج الكينزي في تحديد سعر الفائدة (دالة تفضيل السيولة)	.3
32	التوازن في نموذج (Is, Lm)	.4
40	المخطط التفصيلي لمصادر الإدخار	.5
45	دالة الادخار الكنزية	.6
62	معدلات نمو عرض النقد الضيق	.7
64	المساهمة النسبية لعرض النقد الضيق	.8
67	معدلات نمو عرض النقد الواسع	.9
69	المساهمة النسبية لعرض النقد الواسع	.10
87	أسعار فائدة الودائع في المصارف الأهلية العراقية	.11
89	العلاقة بين أسعار الفائدة والمدخرات	.12
91	العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة المصارف المتوسطة	.13
93	العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة المصارف الجيدة	.14
104	استقرارية السلاسل الزمنية لأسعار الفائدة ومساهمة المصارف الجيدة	.15
111	استقرارية السلاسل الزمنية لأسعار الفائدة ومساهمة المصارف المتوسطة	.16
120-119	استقرارية المعلمات المقدرة للأنموذج الخاص بالمصارف المتوسطة	.17

## قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	استقرارية السلاسل الزمنية لعينة المصارف الجيدة
2	سببية كرانجر لعينة المصارف الجيدة
3	تحديد فترة الابطاء المثلى لعينة المصارف الجيدة
4	تقدير انموذج ARDL لعينة المصارف الجيدة
5	اختبار الحدود للتكامل المشترك لعينة المصارف الجيدة
6	استقرارية السلاسل الزمنية لعينة المصارف المتوسطة
7	سببية كرانجر لعينة المصارف المتوسطة
8	تحديد فترة الابطاء المثلى لعينة المصارف المتوسطة
9	تقدير انموذج ARDL لعينة المصارف المتوسطة
10	اختبار الحدود للتكامل المشترك لعينة المصارف المتوسطة
11	تقدير العلاقة طويلة الاجل
12	اختبار انموذج تصحيح الخطأ
13	اختبارات التشخيص لعينة المصارف المتوسطة
14	اختبار استقرارية المعلمات المقدرة لعينة المصارف المتوسطة

## المقدمة

يعد الادخار من اهم المواضيع التي شهدت تركيزاً كبيراً لاسيما في العقود السابقة نظرا لما يمثله من أهمية بالغة على المستوى القومي من حيث إرتباطه بالاستثمار الخاص والحكومي من جهة، وبالاستهلاك من جهة أخرى، إذ يرى معظم الاقتصاديين إن إرتفاع نسبة نمو المدخرات إلى الدخل القومي يؤدي إلى نمو القدرة الانتاجية لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كذلك فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو يتطلب توفر موارد مالية ذاتية كافية لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية ولبلوغ هذا الهدف يتعين على الدولة إرساء سياسات مدروسة ومحكمة واستغلال كل الوسائل التي تصب في مضاعفة حجم الادخار.

يعد الادخار بمثابة القوة الشرائية للسيولة التي يتم التضحية بها من أجل الحصول على قوة شرائية أفضل في المستقبل وتحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك، إلا انه يتأثر بمجموعة من العوامل ولعل من أبرزها سعر الفائدة الذي يُعد عامل اساسي لتحديد الادخار، إذ تعتمد استجابة الأفراد للإدخار على مدى الزيادة او النقصان في أسعار الفائدة فكلما ارتفع سعر الفائدة ارتفعت رغبة الأفراد في الادخار، فضلا عن ذلك فان سعر الفائدة يؤثر في قرار الفرد المستهلك إما بتوزيع دخله بين الانفاق الاستهلاكي الحاضر او الادخار.

سعر الفائدة يعد عنصر اساسي في جذب الادخار وتحفيزه لدى المصارف وتوفير موارد مالية إضافية للاستثمارات مما يؤدي إلى رفع وتيرة النمو الاقتصادي، على الرغم من المعاناة التي طالت الجهاز المصرفي لسنوات متعددة والتي اتسمت بجمود أسعار الفائدة وعدم الأخذ بالارتفاع المستمر للأسعار مما جعل دور الجهاز المصرفي عقيماً في جذب وتعبئة المدخرات.

# **منهجية البحث ودراسات سابقة**

## مشكلة البحث

ينطلق البحث من مشكلة مفادها ضعف فاعلية سعر الفائدة في تعبئة وجذب مدخرات الأفراد لدى المصارف التجارية الخاصة، ولعل من أهم التساؤلات التي من الممكن أن تطرح هي:

1- هل يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة في جذب وتعبئة مدخرات الأفراد؟

2- هل هناك علاقة بين سعر الفائدة على الودائع وبين حجم الودائع لدى المصارف التجارية عينة البحث؟

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة سببية متجهة من سعر الفائدة الموضوع من قبل البنك المركزي باتجاه مدخرات الافراد، وهذه العلاقة ذات طبيعة طردية، أي انه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما أدى ذلك إلى استقطاب كمية أكبر من تلك المدخرات والعكس بالعكس.

## أهمية البحث

تتنوحي أهمية البحث على ظاهرة حيوية للتنمية الاقتصادية ودعامة رئيسية لها، إذ إن جمع وتكوين الادخار عن طريق الودائع المصرفية يؤدي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن انها تسهم في جذب أكبر نسبة من الودائع وتغيير سلوك المدخرين الأمر الذي يؤدي إلى تعبئة المدخرات، وإن المواضيع التي تناولت أسعار الفائدة ودورها في تشجيع وتعبئة مدخرات الأفراد لدى المصارف هي سمة مميزة ونادرة.

## هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور سعر الفائدة وفاعليته في توجيه مدخرات الأفراد وإيداعها لدى المصارف التجارية.



### البعد المكاني

يتناول البحث عينة من المصارف التجارية ذات التصنيف العالي حسب تصنيف (CAMELS) (مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، المصرف المتحد للاستثمار) وعينة من المصارف ذات التصنيف المتوسط (المصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)

### البعد الزمني

يتناول البحث البعد الزمني للمدة (2005-2019)

### منهجية البحث

سوف يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في إتمام النتائج التي يتم التوصل إليها.

### أسلوب البحث

سوف يعتمد البحث على الأسلوب القياسي في تحليل النتائج المراد الوصول إليها وبيان طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والمدخرات.

### سبب اختيار العينة

لا شك إن طرائق اختيار العينة تعتمد بالدرجة الأساس على مدى تقديم المصرف للخدمات المتنوعة للزبائن واستعمال الطرق التكنولوجية الحديثة فضلا عن درجة تصنيفها العالي ضمن تصنيف (CAMELS) وإدراجها في هيئة سوق العراق للاوراق المالية.

### هيكلية البحث

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول إذ سيتناول الفصل الأول (إطار نظري ومفاهيمي لسعر الفائدة والمدخرات) يقسم إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول أسعار الفائدة إطار نظري ومفاهيمي، بينما تناول المبحث الثاني الادخار المحلي إطار نظري ومفاهيمي، في حين تناول المبحث الثالث الإطار النظري للعلاقة بين سعر الفائدة والإدخار، أما الفصل الثاني فتناول (تحليل مسار العلاقة

ونسب المساهمة بين الودائع وإجمالي المدخرات) إذ تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أيضاً تناول المبحث الأول منه تحليل مكونات عرض النقد (الضيق، والواسع)، أما المبحث الثاني فتناول اتجاهات مسار إجمالي الودائع ونسب المساهمة لعينة البحث، فيما تناول المبحث الثالث العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة المصارف العينة إلى إجمالي المدخرات. أما الفصل الثالث فكان تحت عنوان (دراسة قياسية لمتغيرات البحث بأستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتم تقسيمه إلى مبحثين عرض المبحث الأول منه إطار نظري لوصف الاساليب القياسية المستعملة في البحث، أما المبحث الثاني تقدير العلاقة الدالية لمتغيرات البحث، ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

دراسات سابقة

أولاً: دراسات عربية

1- دراسة وهيبة، 2015	
عنوان الدراسة	دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)
هدف الدراسة	يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الادخار المحلي في الجزائر، فضلاً عن معرفة مدى فاعلية أسعار الفائدة في التأثير على الأنشطة الاقتصادية.
أهم الاستنتاجات	يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو التوظيف المالي او من خلال الاستثمار الامثل لها لان زيادة معدل الادخار يعد شرطاً من الشروط المهمة واللازمة لتحقيق نمو مناسب.
أهم التوصيات	يجب على الجزائر اعتماد سياسة اقتصادية تنموية ذاتية التوليد بعيداً عن التأثيرات والعوامل الخارجية، ويكون ذلك من خلال استغلال الوفرة المالية لإحداث نهضة تنموية سليمة، إذ لا يمكن إن يتحقق ما سبق إلا بتجديد الادخار المحلي والعمل على توجيهه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة.
أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	ركزت الدراسة السابقة على الاقتصاد الجزائري فقط ولمدة (1990-2012)، إذ قام الباحث بدراسة وتحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والادخار المحلي قياسياً عن طريق الانحدار الخطي البسيط، أما الدراسة الحالية فقد قامت الباحثة بدراسة وتحليل العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف إلى إجمالي المدخرات عن طريق انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

<b>2- دراسة حسين، 2017</b>	
<b>عنوان الدراسة</b>	قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2015)
<b>هدف الدراسة</b>	يهدف البحث إلى دراسة وتحليل طبيعة التطورات التنموية التي حدثت لأسعار الفائدة والمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها في البلدان الثلاثة عينة البحث.
<b>أهم الاستنتاجات</b>	تعرض الاقتصاد العراقي للقمع المالي حتى اوائل العقد الاول من القرن الحالي، فقد اتسم هيكل سعر الفائدة المحلي بركود عام لم يأخذ في الحسبان استمرار الارتفاع في المستوى العام للأسعار في تلك السنوات، مما جعل دور الجهاز المصرفي غير فعال في جذب المدخرات، ومن ثم توجيهها إلى الاستثمارات المختلفة.
<b>أهم التوصيات</b>	بما إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات بنيوية فلا بد من معالجة هذه الاختلالات من خلال تفعيل دور السياسة الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة النقدية لغرض اجراء الاصلاحات اللازمة للاقتصاد العراقي ككل
<b>اوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية</b>	ركزت الدراسة السابقة على قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية لدول اليابان ومصر مع اشارة للعراق اما الدراسة الحالية فقد تناولت سعر الفائدة والادخار فقط لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة.
<b>3- دراسة الخفاجي، 2018</b>	
<b>عنوان الدراسة</b>	أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2017)

<p><b>هدف الدراسة</b></p>	<p>تهدف الدراسة إلى تحليل الاتجاهات في الودائع المصرفية المختلفة وطبيعة التغيرات في أسعار الفائدة على هذه الودائع، كذلك تهدف إلى مقارنة الودائع (الثابتة أو التوفير) ومعرفة أيهما أكثر استجابة من الأخرى، فضلا عن معرفة مدى انعكاس التغير في أسعار الفائدة على طبيعة الاستثمار في المصارف.</p>
<p><b>أهم الاستنتاجات</b></p>	<p>اظهرت نتائج الدراسة بان المصارف تعتمد على الودائع الجارية بنسبة 79% بينما سجلت الودائع الثابتة والتوفير 21% وهذا يعزى إلى ان الودائع الجارية قليلة الكلفة ولا تتطلب دفع فوائد، لكن بعد الانخفاض الملحوظ في عام 2014 في اجمالي انواع الودائع لم تسعى المصارف إلى رفع سعر الفائدة لجذب الودائع بل على العكس بدأت بتخفيض سعر الفائدة بهدف تقليل كلف التمويل، ويعزى ذلك إلى تردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية في تلك الفترة.</p>
<p><b>أهم التوصيات</b></p>	<p>تسعى المصارف إلى كسب (الزبائن) المودعين من خلال القيام بمنح فوائد على الودائع الثابتة والتوفير فضلا عن تخفيف الشروط المفروضة على المودعين وتحفيزهم على ايداع مبالغ كبيرة.</p>
<p><b>اوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية</b></p>	<p>ركزت الدراسة السابقة على اثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي (الاستثمار المالي، المحفظة الائتمانية) وتم تناول جميع المصارف العاملة في العراق بوصفها عينة للبحث فيما تناولت الدراسة الحالية عينة من المصارف التجارية ذات التصنيف الجيد وعينة اخرى من المصارف ذات التصنيف المتوسط وبيان المساهمة النسبية لودائع المصارف إلى اجمالي المدخرات.</p>

## ثانياً: دراسات اجنبية

1- دراسة (Kunt & Huizinga: 1999)	
عنوان الدراسة	محددات هامش الفائدة وربحية المصرف التجاري <b>Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability.</b>
هدف الدراسة	الهدف من هذه الدراسة هو تحليل الأصول المصرفية وبيان علاقتها بالنتائج المحلي الاجمالي، فضلا عن تحديد المحددات التي تؤثر على الفائدة المصرفية وحجم الأرباح، وفهم كيفية التحكم في هامش ربحية الانشطة المصرفية وكذلك الرافعة المالية وبيئة الاقتصاد الكلي.
أهم الاستنتاجات	ان الاختلاف في هوامش الفائدة وربحية المصرف تعكس مجموعة متنوعة من المحددات: خصائص المصرف، ظروف الاقتصاد الكلي، تنظيم التأمين على الودائع، والضرائب المصرفية الصريحة والضمنية، فضلا عن المؤشرات القانونية والمؤسسية. كذلك تم التوصل إلى ان غالبية المصارف الاجنبية تحقق هوامش فائدة وارباح اعلى مقارنة بالمصارف المحلية في الدول النامية.
أهم التوصيات	يتعين على صانعو السياسات المصرفية تعزيز القطاعات المصرفية المستقرة والفعالة من خلال فهم افضل لمحددات ربحية المصرف وهامش الفائدة.
اوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	ركزت الدراسة السابقة على كيفية تأثر هامش الفوائد المصرفية بالضرائب وهيكل النظام المالي في 80 دولة للمدة (1988-1995)، بينما ركزت الدراسة الحالية على اجمالي مدخرات العراق وأسعار الفائدة في المصارف الاهلية العراقية للمدة (2005-2019)

2- دراسة (Nesrine: 2020)	
عنوان الدراسة	أثر الادخار على النمو الاقتصادي بإستعمال انموذج ARDL وتحليل Toda-Yamamoto - حالة المملكة العربية السعودية <b>Impact of Savings on Economic Growth: Approach by ARDL and Toda-Yamamoto – Case of Saudi Arabia</b>
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى امكانية وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الاقتصاد السعودي للمدة (1971-2018)
أهم الاستنتاجات	من خلال استعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL فقد تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين الادخار والنمو الاقتصادي فضلا عن وجود اثر معنوي موجب للإدخار على النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل.
أهم التوصيات	يجب اعتماد استراتيجية مناسبة لتحويل المدخرات إلى استثمارات انتاجية، فضلا عن تحديد معدل الادخار المحلي بشكل اكبر.
اوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	ركزت الدراسة السابقة على الدور الحاسم للمدخرات المحلية السعودية في عملية النمو الاقتصادي وعلى الانتاج وعلى ما اذا كان مخزون رأس المال اقل او اعلى من مستوى القاعدة النقدية، استعملت هذه الدراسة نموذج ARDL وتحليل Toda-Yamamoto ، بينما تناولت الدراسة الحالية مدى فاعلية أسعار الفائدة في تعبئة مدخرات الأفراد لدى عينة من المصارف التجارية بإستعمال نموذج ARDL.
3- دراسة (Alrawahdeh& Zyadat: 2021)	

<p>دور المصارف الإسلامية في زيادة المدخرات والتمويل المحلي والتنمية الاقتصادية في الاردن</p> <p><b>The Role of the Islamic Banks in Increasing Domestic Saving and Funding Economic Development in Jordan</b></p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المصارف الإسلامية في زيادة المدخرات المحلية في الاردن وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن معرفة مقدار مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق تلك التنمية عن طريق الإستعمال الامثل للمدخرات.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>لعل من أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي إن زيادة عدد المصارف الإسلامية تدل على زيادة حجم المدخرات الإسلامية في المصارف، كذلك توصل إلى إن هناك علاقة ايجابية بين الأصول في المصارف الإسلامية وبين التسهيلات الائتمانية.</p>	<p>أهم الاستنتاجات</p>
<p>تسهيل عملية منح تراخيص للمصارف الإسلامية إذ يشجع المستثمرين على فتح مصارف إسلامية عديدة مما يساهم في زيادة عدد التسهيلات الائتمانية وتعزيز عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.</p>	<p>أهم التوصيات</p>
<p>ركزت الدراسة السابقة على الادخار الإسلامي في الأردن لأربعة مصارف إسلامية (المصرف الإسلامي الأردني، المصرف العربي الإسلامي الدولي، مصرف عودة صفوة الإسلامية، مصرف الراجحي) فيما تناولت الدراسة الحالية الادخار بنوعيه الإسلامي وغير الإسلامي لعينة من اربعة مصارف ذات التصنيف الجيد وعينة لأربعة مصارف ذات التصنيف المتوسط.</p>	<p>اوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية</p>



# **الفصل الاول: دراسة في اسعار الفائدة والادخار إطار نظري ومفاهيمي**

المبحث الاول: أسعار الفائدة إطار نظري ومفاهيمي

المبحث الثاني: الادخار المحلي إطار نظري ومفاهيمي

المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين سعر الفائدة

والادخار

## الفصل الاول

### دراسة في أسعار الفائدة والادخار إطار نظري ومفاهيمي

#### تمهيد

يعد سعر الفائدة أحد المتغيرات الهامة في الاقتصاد القومي إذ إن المؤسسات والأسواق المالية التي تنشأ آليات معينة يمكن إن تعمل على تدفق النقود بين المدخرين والمستثمرين وتؤثر على طبيعة النمو الاقتصادي بسبب تداخل العديد من العوامل الاقتصادية مثل النقد والميزان التجاري والسياسات الاقتصادية، فهذه العوامل بدورها ستؤثر على تكلفة الأعمال، أي أسعار الفائدة (وهي تُعد من أهم المؤشرات التي تستعمل لتحليل الاتجاهات والتوجهات الاقتصادية).

من ناحية أخرى، تؤثر أسعار الفائدة على قرار الفرد بتخصيص الدخل بين الانفاق الاستهلاكي والمدخرات فضلاً عن إن أسعار الفائدة ستؤثر أيضاً على قرارات المستثمرين عند اتخاذ قرارات الاستثمار لأنها ستفاضل بين إقامة مشاريع او إيداع النقود المتاحة في حسابات التوفير المصرفية.

## المبحث الاول

### أسعار الفائدة إطار نظري ومفاهيمي

إن المتغير الاقتصادي الذي يربط بين الطرف المقرض والطرف المقترض في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة ولهذا يُعد سعر الفائدة من أهم المتغيرات التي تستعملها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، إلا أنها تعتمد بصورة أساسية على درجة تطور النظام المالي والمصرفي؛ لأنها تختلف باختلاف مستوى التطور لكل دولة.

#### المطلب الاول: مفهوم وأهمية سعر الفائدة

##### • أولاً: مفهوم سعر الفائدة اقتصادياً

أعطيت عدة تعاريف لسعر الفائدة بسبب تعدد الآراء والافكار التي حاولت الوصول إلى تعريف دقيق وشامل لهذا المصطلح ومن هذه التعاريف ما يلي:

**سعر الفائدة لغوياً:** الفائدة اسم وجمعها فوائد، إذ أنها تمثل الزيادة التي يحصل عليها الانسان من علم او عمل او مال في زمن محدد وبسعر معين. (الرملاوي، 2015: 192)

**سعر الفائدة إصطلاحاً:** هو الثمن او النسبة المئوية التي يدفعها المقترض مقابل استعمال أموال المقرض وتكون محدد مسبقا بمعدل معين ونسبه محددة متفق عليها (علي، 2011: 3)، لكنه يختلف عن أسعار السلع والخدمات لكونه يمثل نسبة بين التكلفة النقدية للإقتراض مقسوماً على المبلغ المقترض لهذا فهو يعد سلاحاً ذو حدين لأنه مرة يمثل عائداً للأموال المقترضة ومرة اخرى يمثل تكلفة لها. (السيد علي، 2004: 298)

ولتعذر تناول جميع التعاريف المتعلقة بمفهوم سعر الفائدة يمكن لنا إن نأخذ تعريفين لأعمدة من أعمدة الفكر الاقتصادي وبصورة مختصرة، إذ نلاحظ بان آدم سميث عرف الفائدة على انها ثمن استعمال رأس المال الناجم عن تضحية (ادخارية) لفترة محددة. (بلعزوز بن علي، 2004: 7)

كما عرفها اللورد جون مينارد كينز على انها أداة تستعملها السلطات النقدية للتأثير على مدى تفضيل الأفراد للسيولة، أي إن سعر الفائدة هو المعدل الذي يتم من خلاله تحقيق التوازن بين الاستثمار النقدي وتفضيل السيولة. (حورية، 2014: 32)

أما بالنسبة إلى البنك المركزي العراقي إذ عرفها على انها سعر او نسبة مئوية تحدد من خلاله الأسعار في السوق الاولي والثانوي، فيسهم هذا السعر في المحافظة على ثبات الأسعار من خلال السياسة النقدية مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار من جهة والمحافظة على سيولة المصرف من جهة اخرى. (المعموري، 2015: 20)

اما من منظور المستهلك، يمكن التعبير عن سعر الفائدة على انه المعدل السنوي للعائد عند نسبة مئوية محددة تم الحصول عليها من حساب الادخار او الودائع او شهادات الاستثمار. (Radhi& Sallal, 2018: 415)

وكذلك عرفت الفائدة بانها تكلفة رأس المال وتعد الاداة الاساسية للمصارف إذ تمثل الجهاز العصبي للإقتصاد والمحرك الاساس للسياسة النقدية وإدارة النظام النقدي وهو معيار للاستثمارات وموجه للمدخرات. (قنطجبي، 2002: 24)

وكذلك عرفت بانها السعر المدفوع مقابل استعمال النقود لفترة من الزمن، إذ يعد سعر إقتصادي مهم تحدد عوامل مختلفة في قياس ظروف السوق فهو يؤثر على قرارات الشراء والاستهلاك التي يتخذها المستهلكون والشركات والحكومة ذلك لان الأفراد قد يبنون قراراتهم الإستهلاكية على سعر الفائدة الحالي. (Ajudua& okonkwo, 2015: 81)

وتماشياً مع ما تم ذكره يجب الاشارة إلى إن أسعار الفائدة تمثل تعويضاً للمقرض عن الخسائر الناتجة عن استعمال الأصول من قبل المقرض.

" وأياً كان الاختلاف في تعريف سعر الفائدة الا انه يبقى عبارة عن مقدار العائد او النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل ايداع مبلغ معين في المصارف، كما انه

يمثل مقدار العائد او النسبة التي يدفعها المصرف مقابل اقتراضه مبلغاً معيناً من النقود" (حسين، 2017: 10).

ومما تقدم ترى الباحثة إن الفائدة هي ثمن التخلي عن السيولة، اي العائد الذي يحصل عليه الطرف المقرض مقابل تخليه عن المال للطرف المقترض لفترة محددة.

#### • مفهوم سعر الفائدة إسلامياً

يُعرف سعر الفائدة من المنظور الإسلامي بأنه "المال المستفاد من طرق الميراث، والهبة، والعطية، وما زاد عن ثمن عروض العقارات، والسلع، والانعام، والمزروعات المقتناة لأغراض غير المتاجرة فيها". او هي بيع الأصل بأكثر من قيمته الدفترية. (الرملاوي، 2015: 192)

ويُعرف ايضاً على انه نوع معين من نماء المال يولد من الأصول الثابتة والأصول التي تدخل في ملك الانسان من غير سعي فيقتصر ذلك على نماء العروض والسلع وليس النقود النقدية لان النقود النقدية في نظر الإسلام لا نماء لها لذاتها، فالنقد لا يلد نقداً إلا في حال دخوله دورة بيع وشراء ينتقل بها من النقد إلى العروض التجارية والسلع ثم يعود مرة أخرى نقوداً. (مهداوي، غرزي، 2021: 1317)

اختلف الفقهاء في تحديد مشروعية الفائدة إذ كان ولا زال الجدل مستمر حول الفرق بين كل من الفائدة والربا وكذلك بين الفائدة والربح لذا سنتطرق بصورة مختصرة لتوضيح الفرق بين كل منهما:

#### 1- التفريق بين الربا والفائدة

حاول بعض المفكرين التفريق بين الربا والفائدة وللتأكد من ذلك نورد تعريف اوكسفورد للربا "هو مزاولة إقراض المال بمعدلات فائدة فادحة، فتكون أعلى من المسموح بها قانوناً، فالفائدة المسموح بها قانوناً هي محللة لا يحرمها الإسلام ولكن الفائدة التي تتجاوز القانون هي الربا الذي نهى عنه الإسلام" (كاظم، 2012: 67) بينما الفائدة هي تعويض للأفراد عن الاضرار التي يسببها المدين للدائن نتيجة تأخره في الوفاء بدينه. إذ يرى بعض رجال القانون

في الغرب إن هناك فرقا بين كلمتي ربا وكلمة فائدة، وتعني هذه التفرقة في نظرهم استعمال كلمة الربا حين تكون الفوائد مرتفعة بصورة كبيرة اي انها تتجاوز الحد الاقصى للفائدة التي يبيحها القانون، فقد كانت بعض القوانين الاوربية تضع سقفاً للفائدة (نحو 9% في القانون المدني الفرنسي سابقاً) وتسمى الفائدة التي تتجاوز هذا الحد (الربا) وتمنعها. (جستينه، 1995: 3)

## 2- التفريق بين الربح والفائدة:

يتم التمييز بين الربح والفائدة في النظام الإقتصادي الإسلامي من خلال عنصر المخاطرة، فالفرد يتحمل المخاطرة في الربح المنظم (مخاطر العملية الانتاجية مثلاً) إذ يمكن إن يربح او يخسر، بينما الفائدة هي عائد مضمون لا مخاطرة فيه محدد لصاحب رأس المال سلفاً. (كاظم، 2012: 67)

### ثانياً: أهمية سعر الفائدة

تبرز أهمية سعر الفائدة من خلال دورها المهم في الاقتصاد إذ تعد من المؤشرات الرئيسية التي تستعمل غالباً في تحليل الاقتصاد الكلي، فضلا عن كونها أداة فعالة للسياسة النقدية فهي تسهم في توجيه النشاط الاقتصادي. (Adofu & AL-hassan, 2018: 3)

ومما لا شك فيه تؤثر تغييرات الفائدة تأثيراً هاماً في المتغيرات الاقتصادية فعندما يتجه سعر الفائدة نحو الارتفاع سوف يعطي حافزا للمدخرين بزيادة حجم ادخاراتهم، بينما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تقليص تدفق النقود إلى الاسواق. (نايل، 2019: 23) وفيما يلي بعض النقاط التي تبرز مدى أهميتها:

1 - تكمن أهمية سعر الفائدة في تخصيص الموارد المالية المتاحة للمجتمع وتوزيعها بين الأستهتمالات المختلفة، اي اعادة توزيع وتخصيص الموارد المالية بين الوحدات ذات الفائض المالي وبين الوحدات ذات العجز المالي. (ابادير، صالح، 2018: 75)

2 - على المستوى المالي الدولي، تعد أسعار الفائدة أحد المتغيرات الرئيسة التي تؤثر في تدفقات رأس المال، لأنها من أهم أدوات السياسة النقدية للدولة التي تستطيع من خلالها التأثير على الأنشطة الاقتصادية. وبالمقارنة مع البلدان الأخرى فإن هذا سيحفز تدفق النقود من البلدان الأخرى إلى ذلك البلد، لان أسعار الفائدة المرتفعة في أحد البلدان تشجع أصحاب الصناديق في البلدان الأخرى على تدفق النقود إلى ذلك البلد من أجل الاستثمار.

لذلك، فإن تدفقات رأس المال بين البلدان هي نقل الحقوق المتولدة عن رأس المال من شخص وأحد او مجموعة من الأشخاص الاعتباريين او الطبيعيين او مؤسسة خاصة او رسمية من بلد إلى بلد آخر، بعبارة اخرى هي نقل القوة الشرائية غير المخصصة للاستهلاك من بلد إلى آخر. (بشير، 2021: 14)

3 - تلعب أسعار الفائدة دورا مهما في تذبذب الاسواق المالية وكذلك حركة الاسهم والسندات (نايل، 2019: 24) فعلى سبيل المثال إن مقدار العوائد الناتجة عن الاستثمار في تلك السندات ترتفع او تنخفض بحسب التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. (المعموري، 2015: 22)

4 - يسهم سعر الفائدة في التأثير في كل من حجم الادخار وحجم الاستثمار لانهما من الادوات الفعالة والمهمة في السياسة النقدية.

5 - يسهم سعر الفائدة في ضمان تحقيق التوازن بين كمية النقود المعروضة وكمية النقود المطلوبة. (الرفاعي، و عكو، 2014: 176)

ولا بد من الاشارة إلى إن لأسعار الفائدة دورا أساسياً في السوق المالي فهي تسهم في توجيه النقود من المدخرين إلى المستثمرين عبر الوسطاء، لهذا يعد سعر الفائدة بمثابة المحرك لآلية السوق المالية ويبرز تأثير أسعار الفائدة في سوق الاوراق المالية من خلال اشكال متعددة يمكن إيجازها بالآتي (السيد علي، 1986: 268)

1- تلعب أسعار الفائدة دوراً متميزاً وبارزاً في الأختيار بين انواع التوظيف المختلفة التي قد تتجه اليها الاستثمارات، فالمدخرون الراغبون في توظيف اموالهم ينبغي عليهم المقارنة بين التوظيفات ذات العائد المنخفض والتوظيفات ذات العائد الثابت، وبين القيام بالاستثمار دون تحمل المخاطر وبين تحمل المخاطر المتوقعة والحصول على عوائد متغيرة ومرتفعة.

2- تمثل أسعار الاوراق المالية القيمة الحالية لأموال المستقبل لذا فالقيمة المباشرة لها تتوقف على العائد المتوقع او سعر الخصم.

3- يمثل سعر الفائدة عنصراً رئيسياً في نفقات المشاريع؛ لان المستثمر غالباً ما يلجأ إلى الاقتراض نتيجة غياب الموارد المالية المتاحة، فعند ارتفاع أسعار الفائدة سوف ترتفع التكاليف الكلية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأرباح بالتالي انخفاض الأرباح الخاصة بالأسهم. (حسين، 2017: 12)

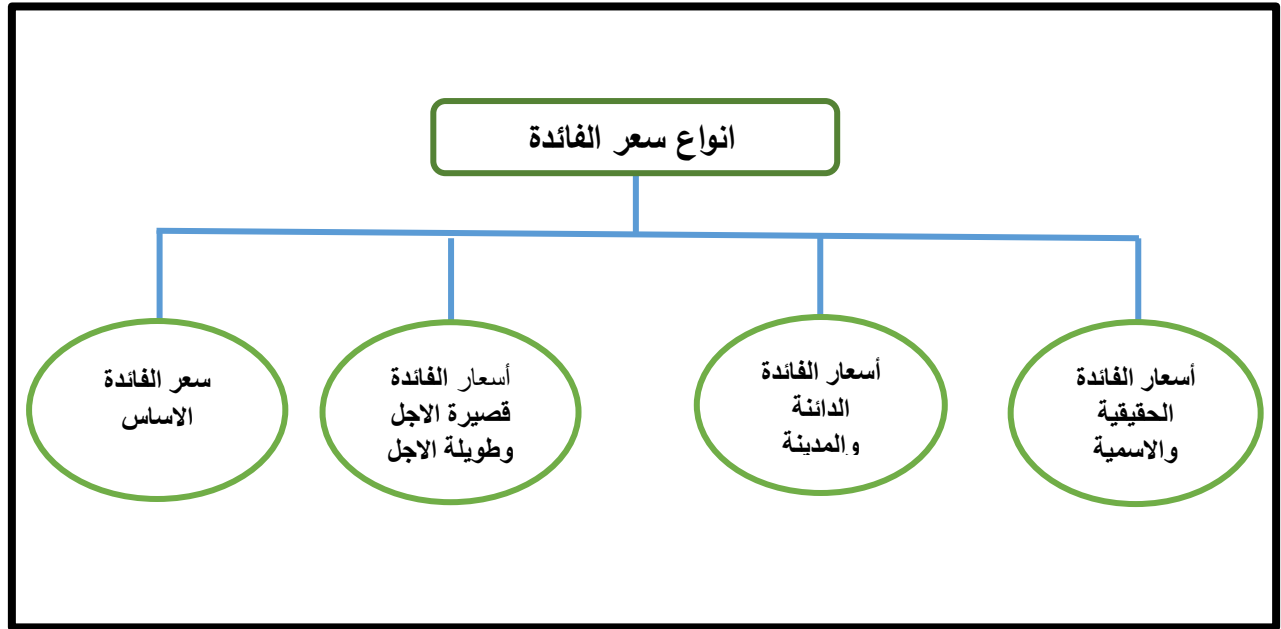
#### المطلب الثاني: انواع وخصائص سعر الفائدة:

##### اولاً: انواع سعر الفائدة

تختلف أسعار الفائدة باختلاف الأدوات المالية ففي الواقع لا يوجد سعر فائدة واحد بل هناك انواع عديدة فعلى سبيل المثال إن أسعار الفائدة على السندات التي تصدرها الشركات المقترضة او الحكومة تختلف عن أسعار الفائدة على القروض المصرفية فضلا عن اختلافها بالنسبة للودائع، كما تختلف ايضا باختلاف شروط الاداة نفسها وبالرغم من هذا الاختلاف الا إن جميع أسعار الفائدة تتضمن عاملاً مشتركاً هو سعر الفائدة الأساس (السيد علي، 2004: 298) وسيتم توضيح اهم أنواع أسعار الفائدة في مخططي تفصيلي وكما يلي:



شكل (1)



اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات السابقة

### 1- أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية

يرى فيشر إن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد من خلال القوى الحقيقية للاذخار والاستثمار، اي يمثل سعر التبادل للسلع الحاضرة والمستقبلية، الا انه لا يمثل بالضرورة السعر الذي يحصل عليه المقترض من الاسواق المالية والمؤسسات المصرفية، فهو يعد مصححاً لتأثيرات التضخم. (Gregory & Mankiw, 2009: 63)

بالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - التضخم

بينما سعر الفائدة الاسمي هو سعر الفائدة المعلن عنه، اي السعر الذي يدفعه المستثمرون عن اقتراض النقود او السعر الذي يدفعه المصرف على الايداعات. (آمال، عبد الجبار، 2021: 6)

2- أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: يتجسد دور المصارف العامة في اقتصاديات الدول المختلفة في توفير النقود من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض للوحدات التي تفتقر إلى النقود للقيام باستثمارات جديدة بالرغم من وجود العديد من انواع الودائع فعندما يقبل

المصرف الودائع فضلا عن الوعد بدفع مبلغ معين من المال وفقاً لنوع الإيداع فإنه يعد أيضاً بالحفاظ عليه وتقديمه للمودع وبهذا فإن أسعار الفائدة الدائنة تمثل عوائد نقدية يحصل عليها المودعين نظير تخليهم عن السيولة لمدة زمنية معينة.

أما أسعار الفائدة المدينة يمكن وصفها بأنها التكلفة التي يتحملها المقترض عادةً عند اقتراض النقود من المصارف. (Choudhry, 2001: 341)

### 3- أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

تسمى العلاقة بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بهيكل آجال أسعار الفائدة، ويعد هذا الهيكل مهماً عند اتخاذ قرار الاقتراض وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين الذين يقررون شراء السندات ومعرفة هل سيكون قصير الأجل أو طويل الأجل سواء أصدرته الشركات أو الحكومة. (Ehrhadet& Brigham, 2011: 186)

نلاحظ إن ارتفاع أسعار الفائدة مرتبط بشكل اساس بطول آجال الاستحقاق، فكلما ابتعد الاستحقاق ارتفعت الفائدة. استناداً إلى ما سبق فإن أسعار الفائدة قصيرة الأجل هي أقل من أسعار الفائدة طويلة الأجل وذلك كون الأخيرة أكثر عرضه لمخاطر التضخم مما سيدفع المستثمر إلى طلب علاوة المخاطر على استثماراته الطويلة الأجل. (الخفاجي، 2018: 22)

### 4- سعر الفائدة الاساس

هو سعر الفائدة الخالي من المخاطر وهو سعر افتراضي لا يتحقق في الواقع، كما انه واحد من أقدم الأدوات النقدية المستعملة للتحكم في مقدار الائتمان وقد استعمل لأول مرة من قبل مصرف إنجلترا بوصفه أداة لإدارة العملات، أي سعر الفائدة للمصارف التجارية ومؤسسات الإيداع التي تقترض من البنك المركزي لتسوية التغييرات المؤقتة التي تؤثر على هيكل أصولهم وخصومهم. (Meulendyke,1998:17) يؤدي سعر الفائدة الأساس دورين في السياسة النقدية وهما :

الاول: هو قياس تكلفة الاقتراض للمصارف، ومما لا شك فيه إن سعر الفائدة الأساس يؤثر بصورة مباشرة على أسعار الفائدة السوقية وعرض النقود.

الثاني: الإعلان عن إن التغيرات في أسعار الفائدة يصاحبها توجه السياسة النقدية بتغيير توقعات السوق المالية. (3: Sellon, 1980)

### ثانياً: خصائص سعر الفائدة

يعد سعر الفائدة متغيراً اقتصادياً مختلفاً عن المتغيرات الأخرى مما جعله يمتاز بالآتي:

1- يمثل سعر الفائدة أحد المتغيرات الاقتصادية؛ لأنه يربط بين المقرضين والمقترضين. (دنيا، 2015: 5)

2- يمثل سعر الفائدة أحد المتغيرات النقدية فهو يؤثر على العرض والطلب على النقود كما يؤثر على دخول الأفراد والشركات وعلى المتغيرات الاقتصادية ككل. (Siegel, 2014 : 223)

3- يمثل سعر الفائدة زيادة في الدين، اي عند انتهاء الفترة المحددة للأستحقاق يقوم المدين بأعطاء المبلغ للدائن فضلاً عن علاوة على هذا المبلغ وهذا نتيجة لأحتباس اموال الدائن.

4- يحسب سعر الفائدة وفق فترات زمنية مختلفة إما شهراً او ستة أشهر او سنة.

5- يختلف سعر الفائدة عن بقية الأسعار فهو يمثل التكلفة النقدية للأقتراض مقسوماً على المبلغ المقترض. (وهيبة، 2015: 47)

### المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار الفائدة

#### اولاً: العوامل المحددة لسعر الفائدة

إن أسعار الفائدة تتحدد وفق السياسة النقدية التي يتبناها البلد وليست بصورة تلقائية، إذ تعمل المصارف على تحديد مستوى معين لسعر الفائدة مع اخذ معدلات التضخم المتوقعة بالحسبان، لذا يجب تحديد العوامل الاساس التي تحدد معدلات الفائدة وهي كالآتي:

1- سياسة البنك المركزي تجاه عملية خلق الودائع والتي غالباً ما تؤثر على عرض النقود او الطلب عليها.

2- تجهيز النقود من المدخرين

3- التغيير في مستوى الدخل إذ يؤدي إلى التغيير في الطلب على النقود.

4- توقعات المخاطر والتضخم التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة بسبب زيادة الطلب على النقود. (عبد الرحمن، 2020: 116)

وتتمثل مخاطر سعر الفائدة بالكلفة التي تتحملها المؤسسات المالية والتي تفوق مقدار العائد من الاستثمار في الموجودات فالمؤسسات المالية تعمل على تحقيق ارباحها من الاجور التي تتقاضاها نظير الخدمات التي تقدمها، وكذلك من الفرق بين أسعار الفائدة التي تحصل عليها من المقرض وأسعار الفائدة التي تمنح للمودعين هذا الفرق يطلق عليه الهامش (أي المبلغ الذي يغطي نفقات المؤسسة المالية وما تبقى يمثل ربح) وأي تذبذب في هذا الهامش يمثل خطراً على المؤسسة يسمى خطر سعر الفائدة. (حسين، 2017: 18)

### ثانياً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في أسعار الفائدة

لعل من اهم العوامل التي تؤثر في سعر الفائدة هي:

1- **التضخم:** هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار على مدى فترة من الزمن عادة ما تكون سنة، إذ إن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم فكلما ارتفع معدل التضخم كلما إزدادت أسعار الفائدة وبالعكس، لذا ترتفع معدلات التضخم في حالة الانتعاش الاقتصادي فتتدخل الدولة للحد من عرض النقد الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، اما في حالة الركود فقد لا تحتاج المؤسسات إلى مبالغ تمويلية اضافية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. (Taker, 2012: 42)

2- **النمو الاقتصادي:** كلما زاد النمو الاقتصادي سوف يزيد الطلب على القروض بالتالي سوف يزداد سعر الفائدة.

3- العرض النقدي: إن الزيادة في العرض النقدي، يسبب انخفاضاً في الطلب على القروض وبالتالي يقلل سعر الفائدة.

4- عجز الموازنة: إن زيادة عجز الموازنة يسبب المزيد من الطلب على القرض، وبالتالي يزيد سعر الفائدة. (Jaradat& AL-hosban, 2014: 55)

#### المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسعر الفائدة

##### أولاً: النظرية الكلاسيكية

لقد سادت هذه النظرية خلال المدة وبالتحديد القرنين الثامن والتاسع عشر ولغاية 1930 (ازمة الكساد الكبير) إذ تعرف النظرية الكلاسيكية بنظرية التفضيل الزمني كما تعرف ايضاً بنظرية الادخار والاستثمار، (الجوراني، 2011: 4) ولا شك إن هذه النظرية وضعت من قبل كبار الاقتصاديين الكلاسيك بما فيهم ريكاردو وطورت فيما بعد بواسطة (بون بافريك، كونت ويسكل، ارفينج فيشر، ومارشال) فحسب نظرتهم إن الفائدة تعرف بانها مكافأة الادخار وكذلك مكافأة الانتظار اي الامتناع عن الاستهلاك. (وهيبة، 2015: 48) من التعريف المذكور انفاً يتضح إن هذه النظرية تحاول شرح أسعار الفائدة من خلال العلاقة بين المدخرات والاستثمارات إذ يرى الكلاسيك إن سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية تحددها العوامل الحقيقية المتمثلة بتوفير المدخرات والطلب على الاستثمارات. (Narayana& rajini, 2017: 85) فهي تتحدد بناءً على معدل التوازن العام الذي يحدده طلب رأس المال وتوريده، اي إن الطلب على رأس المال ينبع من قرار الاستثمار في حين إن توفير رأس المال ينتج عن المدخرات في المجتمع. (Ojima& Emerenini, 2015: 105) وقبل الخوض في هذه النظرية، يجب إن نذكر نقطة مهمة تتعلق بأحد الافتراضات الأساسية القائمة على التحليل الكلاسيكي وهي دور النقود في تحديد المستوى العام للأسعار التي تمثل وسيلة للتبادل وعليه فان دور النقود في تحقيق التوازن محايد.

وفقاً للنظرية الكلاسيكية أصبحت أسعار الفائدة وسيلة لتحقيق التوازن والمساواة بين الادخار والاستثمار نظراً لان أسعار الفائدة مثل جميع الأسعار النسبية الأخرى، يتم تحديدها من خلال العرض والطلب على المدخرات تماماً كما يتم تحديد سعر أي سلعة أخرى في السوق من خلال العرض والطلب، لذا فان افتراضاتهم تستند إلى عدم مراعاة مقياس

الدخل الذي افترضوه ثابتاً في مستوى الاستخدام الكامل وبسبب هذا الافتراض ومن خلال التغييرات في أسعار الفائدة يجب تحويل هذه المدخرات تلقائياً إلى استثمارات طالما إن مقدار الدخل ثابت. (الجوراني، 2011: 4) وفي الحقيقة إن المحدد الرئيس للطلب على النقود يتمثل بـ (الدخل، حيادية النقود، ايمان النظرية الكلاسيكية بالاستخدام الكامل، قانون ساي "العرض الكلي يخلق الطلب الكلي ويساويه" ، والمنافسة الحرة)، وان النقود ماهي الا حاجب يخفي وراءه التبادل السلعي والخدمي ما ادى إلى فصل السوق الحقيقي عن السوق النقدي. (نايل، 2019: 28)

امتازت المدة الزمنية التي نشأت فيها المدرسة الكلاسيكية بأنها المدة التي ظهر فيها الأهتمام بمشكلة الثروة والقيمة وكان على الكلاسيكيين البحث والاهتمام بالوسائل التي تنمي الثروة إذ بقي الاقتصاديون (الكلاسيك) والاقتصاديون الجدد (النيوكلاسيك) لمدة طويلة من الزمن يضعون النظرية النقدية في مكانه ثانوية لذلك نلاحظ إن تحليلهم النقدي تميز بالبساطة من خلال اعتمادهم على العوامل الكمية في التحليل النقدي، إذ عدوا النقود سلعة وان التغييرات التي تحصل في قيمة النقود ترجع إلى تغييرات العوامل المتصلة بالعرض والطلب في الاسواق. (Bain & Howells, 2009: 57)

يعد الكلاسيك سعر الفائدة عاملاً مهماً وفعالاً يؤثر على قرارات الادخار والاستثمار حتى لو كان تأثيره على احدهما معاكساً للآخر فالادخار شأنه شأن أي عرض يكون بمثابة دالة متزايدة لأسعار الفائدة، إذ تكون العلاقة بينهما مباشرة أي طردية لان الأفراد يقومون بالمفاضلة بين الاستهلاك الحاضر (الحالي) مع الاستهلاك المستقبلي بناءً على سعر او ثمن الانتظار (سعر الفائدة) فيعملون على خفض الاستهلاك وزيادة الادخار في حال ارتفاع أسعار الفائدة وبالعكس.

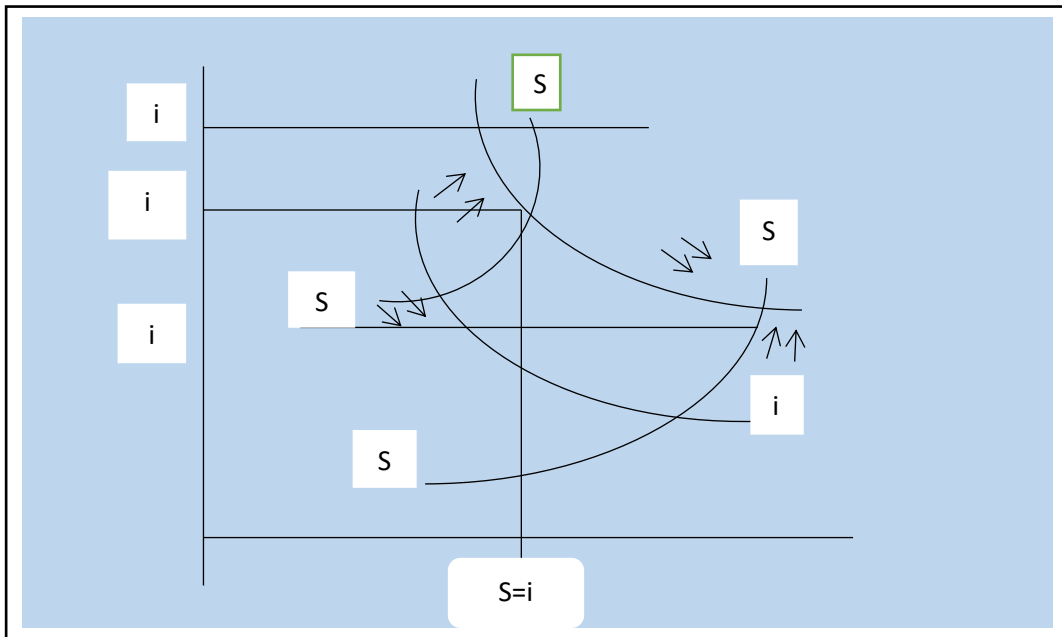
اما الاستثمار شأنه شأن أي طلب يعد بمثابة دالة متناقصة في سعر الفائدة فتكون العلاقة بينهما علاقة عكسية فينخفض الاستثمار كلما ازدادت أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار بانخفاض أسعار الفائدة؛ لذا فان الوظيفة الاساسية لسعر الفائدة هي التوازن والمساواة بين

كل من الادخار والاستثمار فتؤدي مرونة هذا السعر إلى المحافظة على تدفق الدخل بشكل دوري. (حسين، 2017: 23)

إن النظرية الكلاسيكية لم تكن واضحة في تناولها لمفهوم سعر الفائدة سواء فيما يتعلق بالفرق بينها وبين الربح، او فيما يتعلق بمشروعيتها وطبيعة تأثيرها فضلا عن كيفية تحديد هيكلية سعر الفائدة، ويرجع السبب في ذلك إلى إن تحليلهم كان مبني على المنطلقات والافكار السائدة في تلك الفترة ما ادى إلى ظهور افكار وآراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة. (كينيث، 2000: 119)

## شكل (2)

### الحالة التوازنية للادخار والاستثمار وتحديد سعر الفائدة



المصدر: سمير فخري نعمه، 2011، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

يتضح من الشكل المذكور انفاً إن منحنى (SS) يمثل دالة لعرض المدخرات يزداد عند سعر الفائدة الاعلى والعكس صحيح، والمنحنى (ii) يمثل دالة طلب الاستثمار ، إذ يوضح انحدار هذه الدالة إلى الاسفل إن الطلب على رأس المال يزداد مع انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح. إن سعر الفائدة السائد في السوق سيتحقق بتقاطع هذين المنحنيين، لذلك فانه عند نقطة التقاطع يتحدد سعر الفائدة والذي

يشار له (i)، ويرى الكلاسيك إن تغيرات سعر الفائدة ستسهم في تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار .  
(وهيبة، 2015: 5)

### ثانياً: النظرية الكنزية (نظرية تفضيل السيولة)

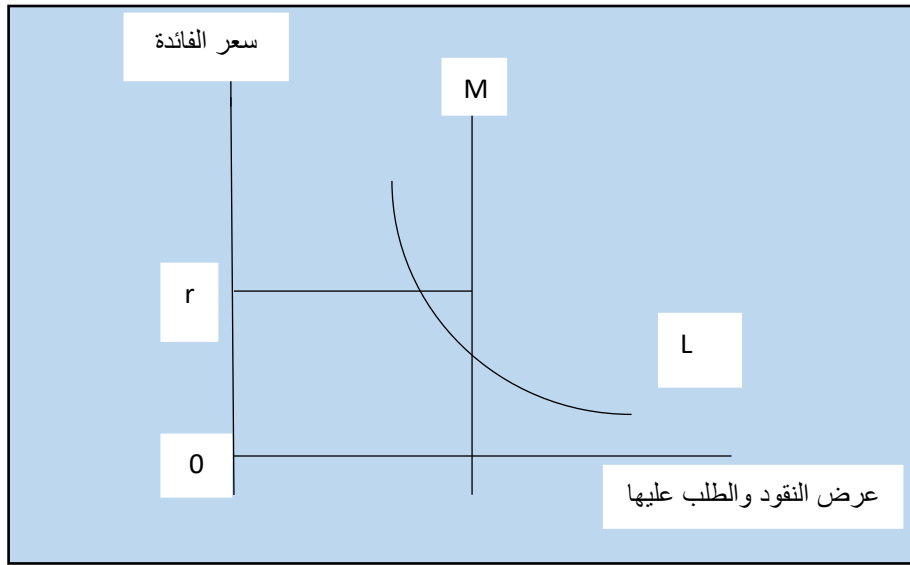
ظهرت هذه النظرية بعد ظهور أزمة الكساد العظيم 1930 وتشيها في جميع دول العالم، إذ تعرف النظرية الكنزية بنظرية تفضيل السيولة (تفضيل السيولة هي العلاوة التي يطلبها اصحاب الثروات مقابل النقود الجاهزة او الودائع المصرفية)، فقد وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي جون ماينارد كينز الذي عدَّ سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة فالأفراد يستعملون النقود ليس فقط لأغراض التبادل وإنما لان النقود تطلب لذاتها لأنها اصل كامل السيولة فهي تتمتع بمزايا تختلف بها عن الاصول الأخرى، لذلك يعد كينز الفائدة هي المكافأة التي تدفع نظير التخلي عن السيولة. (حورية، 2014: 35) من هنا فإن معدل الفائدة هو دالة للتفضيل النقدي، فكلما يزداد التفضيل النقدي يرتفع ثمن التخلي عن السيولة (أي يرتفع معدل الفائدة) وكلما ينخفض التفضيل النقدي ينخفض معدل الفائدة (في حال بقاء الكميات النقدية على حالها) وعليه فالارتفاع والانخفاض في معدل الفائدة يمثل المقياس الأمثل لدرجة التفضيل النقدي لدى الأفراد. (بن عزة، 2017: 179) إن السيولة النقدية لدى الأفراد تمثل جانب الطلب بينما تمثل الكميات النقدية (اوراقاً نقدية او ائتمانات او نقود مساعدة) جانب العرض. ومما لا شك فيه إن معدل الفائدة يتحدد بعرض وطلب السيولة النقدية، اي يتم تحديده في سوق حر عند مستوى يتوازن فيه الطلب على النقود مع عرضها وان طلب النقود يمثل طلب الاحتفاظ بأرصدة من النقود الحاضرة ( Ajudua & Okonkwo, 2015: 81)، بالتالي يمكن تقسيم مكونات طلب النقود إلى طلبين رئيسيين هما:

- 1- طلب النقود كوسيط في التبادل (ارصدة نقدية عاملة)
- 2- طلب النقود كمخزن للثروة (ارصدة نقدية عاطلة)

شكل (3)



## النموذج الكينزي في تحديد سعر الفائدة (دالة تفضيل السيولة)



المصدر: سلام هامل بريغش الجوراني، 2011، فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير أسعار الفائدة " نماذج لدول مختارة - للفترة 1990-2008"، جامعة بغداد.

يتضح من الشكل المذكور انفاً إن كينز افترض في نظريته إن طلب النقود يتغير تغيراً طردياً مع الدخل، ويتغير عكسياً مع سعر الفائدة، وحسب رأي كينز فان سعر الفائدة يتحدد بتساوي الكمية المطلوبة للنقود عند مستوى معين من الدخل مع الكمية المعروضة من النقود التي يتم تحديدها بواسطة السلطة النقدية. (الجوراني، 2011: 12)

وعليه فقد بين كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود وهي:

## 1- دافع المعاملات

المعاملات هي مجموعة الصفقات التي يعقدها الأفراد ومنشآت الاعمال على مستوى الاقتصاد، ولأجل تغطية هذه الصفقات تحتاج الوحدات الاقتصادية إلى نقود، فتنشأ الحاجة للنقود الحاضرة نتيجة لعدم التوافق بين نفقات منشآت الاعمال وبين ايرادات المبيعات هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم التوافق بين نفقات الأفراد والعائلات لدخولهم وبين حصولهم على هذه الدخول. (فضيل، ساحل، 2009: 8) بالتالي فان سيولة الارصدة النقدية يتوقف على حجم الدخل المستلم وكذلك على تكرار عدد مرات استلام الدخل وعلى تكرار الانفاق

وعليه فان مقدار طلب النقود بدافع المعاملات يتوقف على الدخل ويمكن إن نعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$LT = F(Y) \dots\dots\dots (1)$$

اذ ان:

LT : يمثل طلب النقود بدافع المعاملات

Y: يمثل مستوى الدخل

من المعادلة المذكور انفاً يتبين إن مقدار الارصدة النقدية المطلوبة بدافع المعاملات يتحدد من خلال المستوى العام للدخول، والعلاقة بينهما هي علاقة طردية. (وهيبة، 2015: 57)

## 2- دافع الاحتياط

يستدعي هذا النوع من الطلب على النقود الاحتفاظ بالنقود كأحتياط لمواجهة الحوادث الطارئة او الاستفادة من الفرص غير المتوقعة او تغير نمط الاستهلاك والشراء، وفي هذه الحالة فان الطلب على النقود هو بسبب عدم اليقين او عدم التأكد من المستقبل إذ يتوقف دافع الاحتياط على مستوى الدخل فتزداد كمية النقود المطلوبة لهذا الدافع مع زيادة الدخل اي ذات علاقة طردية، فضلا عن إن مقدار النقود المطلوبة لإشباع هذا الدافع سوف يختلف باختلاف الأفراد ومنشآت الاعمال لا سيما فيما يتعلق بحالة الضمان الاجتماعي، وطبيعة النشاط التجاري، ودرجة احتفاظهم بمستوى الدخل. (السيد علي، العيسى، 2004: 308) ويجب الاشارة إلى إن الطلب على النقود لأغراض المعاملات وكذلك الطلب على النقود بدافع الاحتياطي يتصفان بأنهما لا يستجيبان لتغيرات سعر الفائدة؛ لهذا فالطلب عليهما مستقر وغير مرن بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة.

وقد بين كينز العلاقة بين مقدار النقود المطلوبة وبين الدخل من خلال المعادلة التالية:

$$LP=F(Y) \dots\dots\dots (2)$$

اذ ان:

LP: يمثل الطلب على النقود بدافع الحيطة والحذر. (نعمة، 2007: 33)

### 3- دافع المضاربة

هو رغبة الأفراد ومنشآت الاعمال في الاحتفاظ بقدر من الارصدة النقدية بصورة احتياطي، لغرض تحقيق الارباح عن طريق المضاربة من خلال بيع وشراء السندات والاذونات وايضاً عن طريق التغير في سعر الفائدة في المستقبل. ولعل الاسباب التي ادت إلى احتفاظ الأفراد بجزء من ثروتهم بشكل سيولة نقدية عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً حسب رأي كينز يعود لسببين هما:

1- تؤدي التغيرات والتقلبات الحاصلة في سعر الفائدة إلى تغيرات عكسية في أسعار السندات، فعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة فهذا يعني ارتفاع أسعار السندات لان الانخفاض في أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على السندات بالتالي ارتفاع اسعارها. (منصور، 2021: 74)

2- حينما يكون سعر الفائدة مقياساً لتكلفة الفرصة البديلة، فان الأفراد المهتمين بالاحتفاظ بثروتهم بطريقة سائلة يعتقدون إن تكاليف السيولة منخفضة، وبالتالي فان الرصيد النقدي المطلوب للمضاربة سيكون كبيراً، مما يشجع الأفراد على شراء الأصول منخفضة العائد والمحافظة على ثروتهم بطريقة سائلة. ( Keynes, 2015: 98 )

ولعل السؤال الذي كان كينز يسعى للإجابة عليه هو: ما هو سبب تفضيل الأفراد الاحتفاظ

بثروتهم على شكل نقود وليس على شكل سندات؟

افتراض كينز إن العائد المتوقع للنقود يساوي صفر، فهو يقصد بالنقود التي لا تجلب عوائد نقدية او مادية النقود التي يكتنزها الأفراد، تمامًا مثل نقود الودائع تحت الطلب التي لا تعطي فائدة، لاسيما في الفترة التي عاش فيها كينز. أما عوائد السندات، فبالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية المتوقعة فأنها تشمل أيضًا مدفوعات الفائدة. لذلك إذا توقع الفرد إن يرتفع السعر السوقي للسندات فانه سيشتري السندات بسعر سوقي منخفض اليوم على أمل بيعها بسعر سوقي مرتفع في المستقبل، وعندما يدفع الفرد نقوداً لشراء السندات فان حيازته للنقود ستخفض اي بمعنى إن طلبه على النقود سينخفض.

أما إذا توقع الفرد إن سعر السند السوقي سينخفض في المستقبل عن سعر السند الاسمي فهذا يعني انه ستحل بهم خسارة رأسمالية إذ لم يقوموا اليوم ببيع ما لديهم من سندات، ومن اجل تلافي تلك الخسارة فانهم سيقومون ببيع سنداتهم على الفور مقابل النقود اي إن حيازتهم للنقود ستزيد. (حورية، 2014: 36)

### ثالثاً: نظرية التوقعات العقلانية

ادى ظهور نظرية التوقعات العقلانية عام 1961 على يد الاقتصادي جون فريزر موث إلى احداث تطورات مهمه في التحليل الاقتصادي (الجوراني، 2016: 2) إذ تقترض هذه النظرية إن توقعات الأفراد هي توقعات عقلانية، أي انها ليست متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات كافية حول ظروف السوق المالية المستقبلية، بالتالي يمكن للأفراد ورجال الأعمال وضع تنبؤات صحيحة لأسعار الفائدة المستقبلية، ويمكنهم أيضًا تشخيص الأخطاء التي قد تحدث لأسباب عشوائية. (جشعم، 2009: 9)

تأسيساً على ذلك فان العلاقة بين تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة يتم تحديدها وفقاً لتوقعات المشاركين في السوق فاذا استقرت أسعار الفائدة، فلن يكون هناك فرق بين العائد على الاستثمار طويل الأجل والعائد على الاستثمار قصير الأجل، بينما تكون العلاقة طردية بين العائد وتاريخ الاستحقاق عندما تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار الفائدة ويحدث العكس عند توقع انخفاض أسعار الفائدة. (الجنابي، 2015: 161).

#### رابعاً: نظرية الارصدة المعدة للإقراض

وُضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي السويدي وكسيل، وطورت فيما بعد من قبل مجموعة من الاقتصاديين بما فيهم هانسن، إذ تعد هذه النظرية امتداد وتحديث للنظرية الكلاسيكية فقد اعطت اهمية كبيرة للنقود واطهرت إن الائتمان هو أحد مكونات عرض النقد بالتالي فهي تؤثر على سعر الفائدة اضافة لذلك يمثل الاكتناز عامل مؤثر وفعال في الطلب على الارصدة المعدة للإقراض. (خليل، 1982: 540)

والأرصدة المعدة للإقراض يمكن تعريفها بانها مجموع النقود المعروضة والمطلوبة في سوق النقود في اي وقت. وفقاً لهذا فان سعر الفائدة هو السعر الذي يحقق التكافؤ بين الطلب (الطلب على النقود للإقراض) والعرض (عرض النقود المعدة للإقراض).

إن عرض الارصدة المعدة للإقراض يتكون من مدخرات الأفراد مضافاً اليه النقود الجديدة، اما جانب الطلب فيتكون من الاستثمار مضافاً اليه اكتناز النقود لكن ما يجب ملاحظته هو انه كلما زاد اكتناز الأفراد للنقود كلما نقص المعروض من الارصدة، وكذلك كلما انخفض اكتناز الأفراد كلما زاد المعروض من الارصدة. (Wu& Ye, 2020: 4)

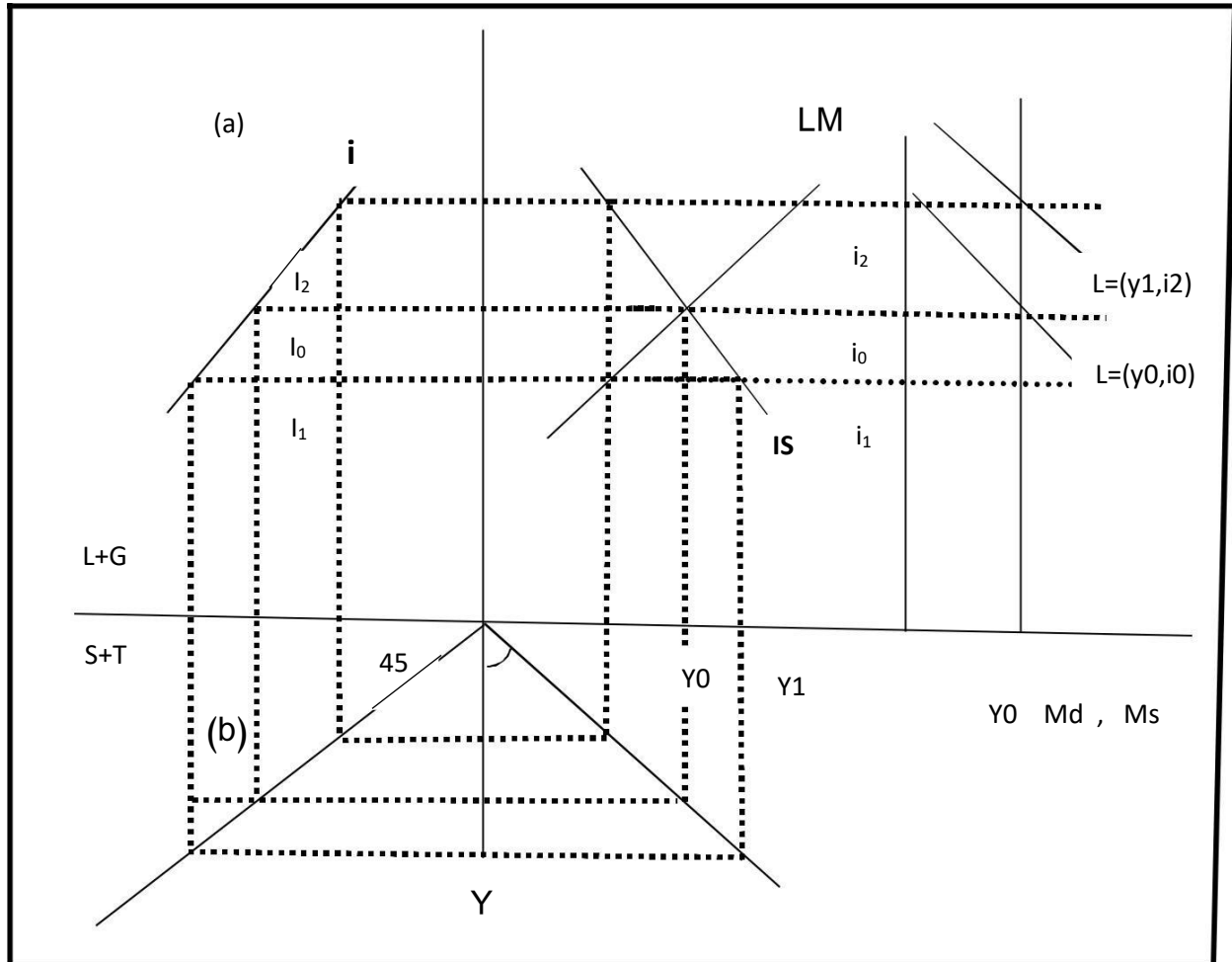
#### خامساً: نظرية أسعار الفائدة الحديثة

تُعرف نظرية سعر الفائدة الحديثة أيضاً بأسم نظرية الكينزيين المحدثين في سعر الفائدة، او نموذج هيكس-هانسن المدعوم بشروط التوازن الداخلية والخارجية. تجمع نظرية سعر الفائدة الحديثة بين كل من العوامل الأربعة (المدخرات، تفضيل السيولة، الاستثمار، وكمية النقود) في نظرية شاملة، فهي تجمع بين العوامل النقدية والعوامل الفعلية (الحقيقية)، لغرض تفسير عملية تحديد أسعار الفائدة لهذا فقد تم الجمع بين نظرية تفضيل السيولة ونظرية الارصدة المعدة للإقراض بواسطة الاقتصاديين المحدثين من انصار كينز مثل (هيكس، هانسن، ليرنر). (القرشي، 2009: 212)

إن توازن هذه العوامل معاً يحدد سعر الفائدة، من وجهة نظر هانسن فإن حالة التوازن تتحقق في الحالة التي يكون فيها حجم الارصدة النقدية التي يحتفظ فيها الأفراد يساوي كمية النقود، وعند تساوي الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، وأخيراً عند تساوي حجم الاستثمار مع حجم المدخرات، من هنا يتبين إن هذه العوامل متصلة مع بعضها البعض لذلك فقد انتجت نظرية سعر الفائدة الكينزية الحديثة جدولي (Is, Lm) وللذان سيتم توضيحهم في الشكل التالي. (نعمه، 2007: 38)

#### شكل (4)

#### التوازن في نموذج (Is, Lm)



المصدر: مايكل ابدجمان، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والطباعة.

جدول (Is) يوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع الفعلي (الحقيقي).

جدول (Lm) يوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع النقدي

يوضح الشكل (4) نقاط التوازن بين (Is,Lm) إذ إن كل من سوق النقود وسوق السلع في حالة توازن عند سعر فائدة ( $i_0$ ) ودخل ( $Y_0$ ) عند ذلك يتعادل كل من الاستثمار والانفاق الحكومي مع الادخار مضافاً له الضرائب، كما تتعادل ايضاً كمية النقود المطلوبة مع كمية النقود المعروضة. (ابدجمان، 1999: 265)

اما عند سعر الفائدة التوازني فيتحقق ما يأتي:

1- توازن القطاع الحقيقي والقطاع النقدي.

2- تساوي المدخرات الكلية مع الاستثمارات الكلية.

3- إن الطلب الكلي للنقود يساوي العرض الكلي للنقود. (Hubbard, 2018: 562)

#### المطلب الخامس: الفائدة وكيفية احتسابها

إن التخلي عن المال من قبل الأفراد لفترة معينة من الزمن في عالم اليوم الذي تتحدد فيه قيمة المال وفقاً لقوتها الشرائية نظراً لان المستوى العام للأسعار قد يتغير من فترة إلى أخرى، مما يتطلب تعويضاً ليس فقط عن التغيير في القوة الشرائية للنقود، ولكن أيضاً عن المنفعة المفقودة نتيجة لتأجيل استهلاكهم في ذلك الوقت، إذ يعوض الأفراد عن هذا التنازل وقبوله التأجيل بفائدة تدفع على المبالغ المتنازل عنها.

بناءً على ما سبق، يمكننا تعريف الفائدة على انها مبلغ محدد مدفوع او مكتسب، فالشخص الذي يتنازل عن امواله الان نتيجة اقراضها سيكتسب الفائدة بعد فترة زمنية متفق عليها، بينما يدفع المقرض فائدة في نهاية الفترة نتيجة حصوله على المبلغ في بدايتها. (الاعرج، 2015: 56) ومما لا شك فيه إن الفائدة تختلف بحسب اشكالها وطرق احتسابها فهي إما إن تكون بسيطة او مركبة او مخصومة وسيأتي شرحها وكيفية احتسابها بالتفصيل.

## اولاً: الفائدة البسيطة

هي الفائدة التي تحتسب على رأس المال فقط، وليس على رأس المال والفوائد معاً، إذ انها تحتسب على أصل القرض، فعلى سبيل المثال إذا قام شخص بأيداع مبلغ 500 دينار في مصرف ولمدة سنة كاملة بمعدل فائدة بسيطة 5% فانه في نهاية السنة سوف يحصل من المصرف على 525 دينار اي إن الفائدة نظير استعمال رأس ماله هي 25 دينار لمدة سنة كاملة. (الرفاعي، 2010: 8)

إذ إن عوامل الفائدة البسيطة هي معدل الفائدة (ع) والمبلغ (م) والمدة (ن)، ومما لا شك فيه إن كيفية احتساب الفائدة البسيطة تختلف باختلاف المدة ففي الحالة التي تكون فيها المدة بالسنين تحسب الفائدة البسيطة كالتالي: (الجواري، 2018: 9)

$$\text{الفائدة} = \frac{\text{المبلغ} \times \text{المدة} \times \text{معدل الفائدة}}{100}$$

اي ان:

$$ف = \frac{ع \times م \times ن}{100}$$

اما في الحالة التي تكون فيها المدة بالأشهر فأنها ستحسب كالتالي:

$$ف = \frac{ع \times م \times ن}{12 \times 100} = \frac{ع \times م \times ن}{1200}$$

اما في الحالة التي تكون فيها المدة بالأيام فان الفائدة البسيطة ستكون امام ثلاث انواع:

**1- الفائدة البسيطة الاعتيادية:** هي الفائدة التي يتم حسابها على اساس اعتبار عدد ايام الشهر مساوية إلى 30 يوماً واعتبار السنة مساوية إلى 360 يوماً ويرمز لها (ف).

$$ف = \frac{ع \times م \times ن}{360 \times 100} = \frac{ع \times م \times ن}{36000}$$

**2- الفائدة التجارية:** وهي الفائدة التي يتم حسابها على اساس اعتبار ايام الشهر حسب التقويم وعدد ايام السنة 360 يوماً ويرمز لها بالرمز (ت).



$$ت = \frac{ع \times م \times ن}{3600} = \frac{ع \times م \times ن}{360 \times 100}$$

3- **الفائدة الصحيحة:** هي الفائدة التي يتم حسابها على اساس اعتبار ايام الشهر حسب التقويم وعدد ايام السنة 365 يوماً ويرمز لها بالرمز (ص). (الجواري، 2018: 10)

$$ص = \frac{ع \times م \times ن}{36500} = \frac{ع \times م \times ن}{365 \times 100}$$

**ثانياً: الفائدة المركبة**

"وهي الاسلوب الاكثر شيوعاً بالنسبة للقروض والودائع الذي يتم فيه حساب الفائدة بشكل تراكمي يرتبط ايجابياً مع الوقت" (الاعرج، 2015: 57)

فعندما يستثمر رأس المال بنسبة فائدة مركبة فهذا يعني إن كل فائدة يحصل عليها بعد كل فترة سوف تضاف إلى مبلغ رأس المال الأصلي والذي بدوره يصبح مصدرًا لأرباح الفائدة، ومن الجدير بالذكر إن الفائدة المركبة هي عكس الفائدة البسيطة التي تسري على رأس المال فقط، وكذلك فهي تنطبق على الفترات الزمنية التي تزيد عن السنة، اضافة إلى انها تساهم في نمو المبلغ بطريقة أسرع من الفائدة البسيطة. (فادر، 2012: 31)

يمكن حساب الفائدة المركبة من خلال القانون العام:

$$ج = م (ع + 1)^ن$$

اذ ان:

ج ن: تمثل المبلغ المستحق الاجمالي

م: المبلغ الاصيل

ع: سعر الفائدة

ن: المدة بالسنوات

**ثالثاً: معدل الفائدة المخصوم**

وهو معدل الفائدة الذي يخصم مسبقاً عند الاقتراض كما تفعل المصارف التجارية، ويكون على اساس قصير الاجل مثل يوم واحد. (بشير، 2021: 14)

## المبحث الثاني

### الادخار المحلي إطار نظري ومفاهيمي

#### المطلب الأول: مفهوم الادخار واهميته

من الصعب اعطاء مفهوم شامل وموحد للادخار إذ إن هنالك مفاهيم متعددة للادخار نظراً إلى أهمية هذا المتغير على المستوى القومي، فقد كان الادخار أحد أهم المحاور الاقتصادية في البحث الاقتصادي في العقود القليلة الماضية، لان الادخار هو أحد المصادر الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية المحلية. (Abu-N,2010:95) فهناك اتجاه مقبول على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين في البلدان النامية، وهو انه من الضروري تعبئة المدخرات المحلية بطريقة شاملة وواعية والاعتماد بشكل أساس على الموارد المحلية لتمويل التنمية ويعرف هذا الاتجاه بـ "استراتيجية الاعتماد على الذات" في عملية التنمية الشاملة وفي عملية التمويل المحلي. (نافع،2020: 23)

#### أولاً: مفهوم الادخار

الادخار في اللغة " أصلها انتخر، فتحولت كل من الذال والتاء دالاً مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى ادخار، الادخار مصدر لفعل ادخر شيء أي اختاره او اتخذه او خبأه وأعدّه لوقت حاجته ".

وعليه فالادخار في اللغة يعني: الاحتفاظ بشيء وتخبيثه لوقت الحاجة. (مولود، 2016: 3)

أما تعريفه اصطلاحاً هو اقتطاع جزء من الدخل الموجه للاستثمار وعدم انفاقه على السلع الإستهلاكية. (وهيبة، 2015: ص3)

ويعرف أيضاً بأنه التضحية في الاستهلاك الحالي، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال الذي بدوره سينتج انتاج اضافي يمكن أن يستخدم في المستقبل. (Alrawahdeh& Zyadat, 2021: 907)

حسب تعريف الموسوعة العلمية العملية للمصارف الإسلامية معنى الادخار في حد ذاته هو الدخل النقدي، مما يعني تأجيل النفقات العاجلة إلى نفقات آجلة على إن يتم تحويلها إلى المؤسسة المالية التي تدير وتستخدم هذه المدخرات خلال فترة التأجيل. (شريط، 2012: 4)

وعرف حسب وجهة نظر المدارس الاقتصادية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكنزية) بأنه جزء محدد من الدخل يتم توجيهه للاستثمار في إنتاج السلع والخدمات، ويعد بمثابة عملية اقتصادية يقوم بها الأفراد والدولة أيضاً، لذا يعد وسيلة مهمة لتكوين رأس المال المستخدم في الإنتاج. (المتيم، المخزنجي، 2020: 7).

ويعرف الادخار أيضاً بأنه "ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات" (الحقاني، 1999: 14).

كما عرفه سامويلسون على أنه ذلك الجزء المحدد من الدخل الذي لم ينفق على الوحدات الإستهلاكية. (سامويلسون، 2006: 455)

وفي هذا الصدد نجد كل من:

الادخار الصافي: هو ادخار الأفراد عندما تكون دخولهم الشخصية بعد اقتطاع الضريبة أعلى من نفقاتهم.

أما الادخار الخام: يقصد به المدخرات الصافية مضافاً إليه مؤونات الاهتلاك التي تغطي استعمال الأصول الحقيقية والتي تهدف إلى تعويضها في المستقبل. (مولود، 2016: 9)

### ثانياً: أهمية الادخار

تحتل المدخرات مكانة مهمة في تمويل الاستثمارات، فهي تمثل إحدى وسائل تلبية الطلب والاستجابة للأزمات الطارئة، إذ أنه نظام اقتصادي ومالي يمكن من خلاله تلبية رغبات الأفراد والمجتمع واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية ويمكن تلخيص أهمية الادخار من خلال ما يأتي:

1- وصول الاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي من خلال مساهمته في عملية التنمية الشاملة. (سليمان، 2016: 16)

2- يسهم الادخار في تخفيف الضغوط التضخمية إذ انه يقلل من الاستهلاك وبالتالي يخفف الطلب الكلي ومن ثم يحقق الاستقرار النقدي.

3- يعطي الفرد مزيدًا من الخيارات والحرية التي تمكنه من عيش الحياة بالطريقة التي يرغب فيها دون الحاجة إلى الاقتراض. (Volle, 2007: 13-14)

4- تحسين ظروف الأفراد الاجتماعية والاقتصادية وترقية مستوياتهم المعيشية والوصول إلى الرفاهية المرغوبة، اي انه يمكن لكل فرد من خلال الاحتياطات الناتجة عن الادخار التكيف مع البيئة التي يعيش فيها، كما تسهم ايضا في ترقية الدولة وجعلها ذات قرار سياسي مستقل عن الضغوطات الاجنبية والتبعية. (شريط، 2012: 16)

5- تبرز اهمية الادخار في زيادة ثروة الأفراد وتوريثها للأبناء لغرض مواجهة تحديات ومتطلبات الحياة.

6- تحقيق عوائد وارباح مناسبة تعزز الاقتصاد القومي من خلال توجيهها للاستثمار.

(Rahman, 2021: 2)

### المطلب الثاني: أنواع الادخار، مصادر الادخار، ودوافع الادخار

#### اولاً: أنواع الادخار

ينقسم الادخار على حسب طبيعة المدخرات إلى نوعين:

1- **ادخار اختياري:** هو ذلك النوع من الادخار الذي ينجم عن الأفراد دون اي ضغوط من اي طرف، إذ تقوم الدولة بزيادة أسعار الفائدة لتحفيز الأفراد على تعزيز مدخراتهم وتوجيه المدخرات مباشرة إلى قطاع الانتاج، على سبيل المثال مدخرات القطاع العائلي وكذلك مدخرات قطاع الاعمال الخاص، ومما لا شك فيه إن المدخرات الفردية تمتاز بالأهمية من

حيث مساهمتها في تحقيق اضافات لرأس المال المستثمر في المشاريع التنموية وضرورة تحسين المستوى المعيشي العام. (شريف، 2015: 7)

2- ادخار اجباري: هو ادخار يجبر عليه الفرد بمقتضى قوانين ولوائح لا يمكن لهم مخالفتها إذ تنعدم فيه حرية الفرد ويتضمن هذا الشكل من الادخار ما يلي: (Ahmad, 2015: 105)

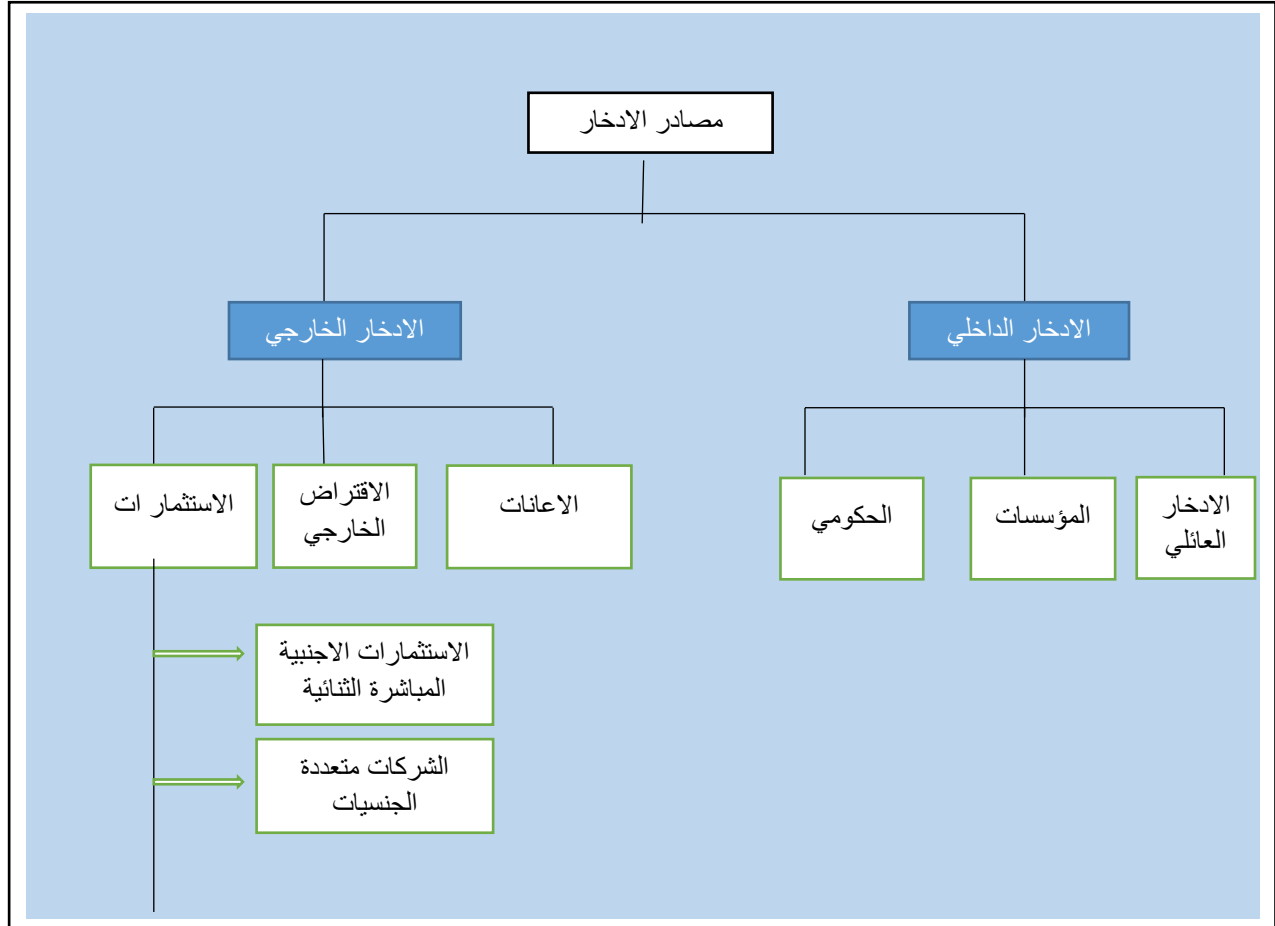
- ادخار لصالح الدولة: هو نوع من الادخار تعتمد خطة الدولة وتلتزم به من خلال الامتناع عن استهلاك جزء معين من الانتاج، اي حجز جزء من الارباح في مشروعات القطاع العام، والمؤسسات وكذلك حصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الدولة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا. (نور اليقين، 2012: 64)
- ادخار لصالح الفرد نفسه: هو نوع من الادخار تعتمد خطة الدولة وتلتزم به كالتقاعد والتأمينات الاجتماعية، ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما تستقطعه الدولة من اجر العاملين في الحكومة ومؤسسات القطاع العام إذ يمثل ادخار لصالح الفرد المدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة. (وهيبة، 2015: 8)

#### ثانياً: مصادر الادخار

تشكل المدخرات عنصر أساس لتمويل التنمية الاقتصادية، إذ يمكن التمييز بين مصدرين للادخار، مصدر داخلي يساهم به ثلاثة فئات هم (العائلات، المؤسسات الخاصة والعامه، الحكومة) ومصدر خارجي (الاعانات، الاقتراض الخارجي، الاستثمارات) في حال عدم كفاية الموارد المحلية لتلبية الطلب وتغطية الاحتياجات. (Bhole, 2004: 115) وفيما يلي مخطط تفصيلي يوضح مصادر الادخار.

## شكل (5)

## المخطط التفصيلي لمصادر الادخار



من اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات السابقة

### اولاً: المصادر الداخلية (المحلية)

هو مجموع المدخرات الناتجة عن زيادة الدخل التي تحققت داخل الدولة بغض النظر عما إذ كانت مدخرات اختيارية او مدخرات اجبارية، إذ يشكل الادخار المحلي أحد المصادر التمويلية الهامة في البلدان المتقدمة والنامية فهو يحد من اللجوء إلى مصادر الدخل الخارجية التي تشكل اعباء مالية مكلفة، ويضم الادخار المحلي ثلاث انواع هي (الادخار العائلي، ادخار المؤسسات الخاصة والعامّة، الادخار الحكومي). (القريشي،

## 1- الادخار العائلي

يمثل هذا الادخار الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، إذ يعد هذا النوع من الادخار الذي يقوم به الأفراد ادخاراً اختيارياً يتم بمحض ارادتهم. تكمن دوافع الادخار في معرفة الفرد بأنه يولد ويموت مستهلكاً إذ إن سنوات الاستهلاك والإنفاق تكون أكبر من سنوات الإنتاج والحصول على مقابل. (نافع، 2020: 25) تقوم عملية الادخار على ركيزتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية، فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على توفير جزء من دخله للمستقبل فهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل المتاح وبين حجم الإنفاق، فضلاً عن أنها مسألة نسبية تختلف من فرد لآخر أي أنها ليست متوقفة على حجم الدخل الكلي. (سلامي، 2015: 44)

أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تقوى وتضعف وفقاً للدوافع التي تدعو للادخار ومدى تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع، ولعل أهم دوافع الادخار هي تقليل نسبة الاستهلاك عندما يرتفع الدخل. (كاظم، 2020: 111)

## 2- ادخار المؤسسات

إن مدخرات الشركات أو المؤسسات تمثل قطاع الأعمال بأكمله، وتشمل مدخراتها الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، أي المدخرات التي توفرها الوحدات الاقتصادية الخاصة بالتالي تمول منها الاستثمارات التجارية والمالية والتي تنجم بالأصل عن التراكم.

إذ إن تحقيق الأرباح يتوقف على عاملين رئيسيين هما مستوى الأسعار الذي يمكن إن تباع به المنتجات ويتوقف عليه مستوى الأجور ورواتب العاملين بالإضافة إلى الحصول على مستلزمات الإنتاج من القطاعات الأخرى، والعامل الثاني هو مستوى الكفاءة الانتاجية للقطاعات والوحدات الاقتصادية ويتطلب الارتفاع بمدخرات هذا القطاع ارتفاع مستوى الكفاءة الانتاجية من خلال سياسات فعالة في إطار الأسعار والتوظيف، وكبح جماح الاسراف. (ساسية، 2007: 22)



### 3- الادخار الحكومي

يشمل القطاع الحكومي جميع الهيئات الحكومية العاملة في مختلف الأنشطة مثل الإدارة والتعليم وخدمات الصحة والامن، وظيفة الحكومة في هذا القطاع هي تنظيم الخدمات ذات المصلحة العامة والقيام بأدارة السياسات الاجتماعية والاقتصادية كما يدخل ايضا ضمن هذا القطاع مؤسسات التأمين والتقاعد. (القرشي، 2019: 168)

إن الادخار الحكومي يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ففي حالة حدوث فائض فانه يؤدي إلى تمويل الاستثمارات وتسديد الديون اما إذا زادت النفقات على الإيرادات اي وجود عجز فانه يتم تمويله بالسحب من مدخرات القطاعات الأخرى او من خلال طبع نقود جديدة، ومن الجدير بالذكر إن الحكومات دائماً ما تعمل على تنمية مواردها وخفض نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه نحو مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة. (بشير، 2021: 45)

#### ثانياً: المصادر الخارجية

بعد إن تناولنا مصادر الادخار المحلي لا بد لنا من التطرق إلى مصادر الادخار الخارجي والذي يتكون عن طريق الواردات التي يقوم بها الأفراد الاقتصاديين فهي عبارة عن رؤوس الاموال الخارجية المتمثلة في (الاعانات، الاقتراض الخارجي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة)، إذ تتعدد مصادر رؤوس الاموال كالمصارف التجارية، المؤسسات المالية، الاسواق المالية العالمية، اضافة إلى الديون الحكومية. (مراد، 2006: 28)

#### 1- الاعانات

تعد المنح والاعانات الاجنبية من اهم المصادر الخارجية وخاصة للدول الفقيرة بسبب طبيعة القروض غير الملائمة من المصرف الدولي والمؤسسات المالية الدولية، إذ إن هناك مصدرين للمساعدات او الاعانات هما، المساعدات او الاعانات الوحيدة المصدرة المتمثلة في المعونات الثنائية اي المعونات التي تستند إلى علاقة ثنائية بين الدول المستفيدة والدول

المانحة، والمصدر الآخر هو الاعانات الجماعية التي تقدمها الهيئات الدولية والاقليمية بعبارة اخرى هي الاعانات المتعددة الاطراف. (نافع، 2020: 22)

## 2- الاقتراض الخارجي

تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي عندما تكون غير قادره على توفير النقود من المصادر الداخلية، إذ تقوم الدولة باللجوء إلى الحكومات الاجنبية او إلى اشخاص طبيعيين او معنويين مقيمين في الخارج بالتالي تتعهد الدولة بدفع القروض مضافاً إليها الفوائد. ومن الجدير بالذكر إن الهدف من الاقتراض الخارجي هو حاجة الدولة لرؤوس الأموال نتيجة لعدم كفاية مدخراتها القومية لتسديد العجز في موازنتها، فضلاً عن حاجتها للعملات الأجنبية بهدف سد العجز في ميزان مدفوعاتها او لدعم عملاتها وحمايتها من التدهور. (بشير، 2021: 46)

## 3- الاستثمارات الاجنبية المباشرة

حسب تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي فان الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، إذ إن هذا الاستثمار يأخذ في الغالب شكل فروع شركات اجنبية ومشروعات مشتركة، ومن خلال هذا نجد نوعين من التمويل هما الاستثمارات الاجنبية الثنائية والشركات متعددة الجنسيات. (سالمي، 2012: 35)

أ- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية: يقصد بها إن الدول المضيفة تحرص على مشاركة رأس المال الاجنبي الذي سينشط داخل حدودها، وقد تكون هذه المشاركة برأس مال حكومي او خاص او كلاهما معاً، إذ إن مبدأ المشاركة يقتضي إن يتقاسم ملكية المشروع كل من رأس المال المحلي والاجنبي. (مولود، 2017: 29)

ب- الشركات متعددة الجنسيات: يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بانها شركات عملاقة تمتد نشاطها الاقتصادي عبر الحدود اي خارج الدولة التي يتواجد بها المقر الرئيس للشركة ليغطي كافة المشروعات، فالشركات متعددة الجنسية تمثل تجمعاً

رأسمالياً انتاجياً بين الدول وكذلك تعمل على فتح آفاق لتبادل السلع المحلية أو حركات رؤوس الاموال. (نور اليقين، 2012: 43)

### ثالثاً: دوافع الادخار

هناك عدة اسباب تدفع الأفراد إلى الادخار منها ما يلي:

- 1- **دافع التقاعد:** يلجأ الفرد إلى ادخار جزء محدد من دخلة عندما يكون مرتفعاً تحسباً لانخفاضه عند التقاعد.
  - 2- **دافع التراكم:** يدخر الفرد عندما يتوقع كسب عوائد مرتفعة من هذا الادخار، اي إن ارتفاع قيمة العائد يؤدي إلى زيادة اقبال الفرد على الادخار. (Casu& Molyneux, 2014: 3)
  - 3- **دافع الاحتياط:** يدخر الفرد استعداداً للأزمات المفاجئة غير المتوقعة والتي سوف تؤثر في دخله او احتياجاته. (مراد، 2006: 31)
  - 4- **دافع الرغبة:** اي الرغبة في توفير الاحتياجات اللازمة والضرورية مثل شراء منزل او سيارة... إلخ.
  - 5- **دافع الرغبة في تحسين مستوى المعيشة:** لغرض الاستمتاع بدخل أكبر في المستقبل.
- (البدوي، قرين، 2018: 18)

### المطلب الثالث: العوامل المحددة للادخار

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الادخار إذ إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها التي تؤثر على الادخار، فالعوامل التي تزيد من الاستهلاك تقلل الادخار وبالعكس عند تقليل الاستهلاك يزداد الادخار ومن اهم هذه العوامل. (رشيد، واخرون، 2020: 393)

### اولاً: الدخل

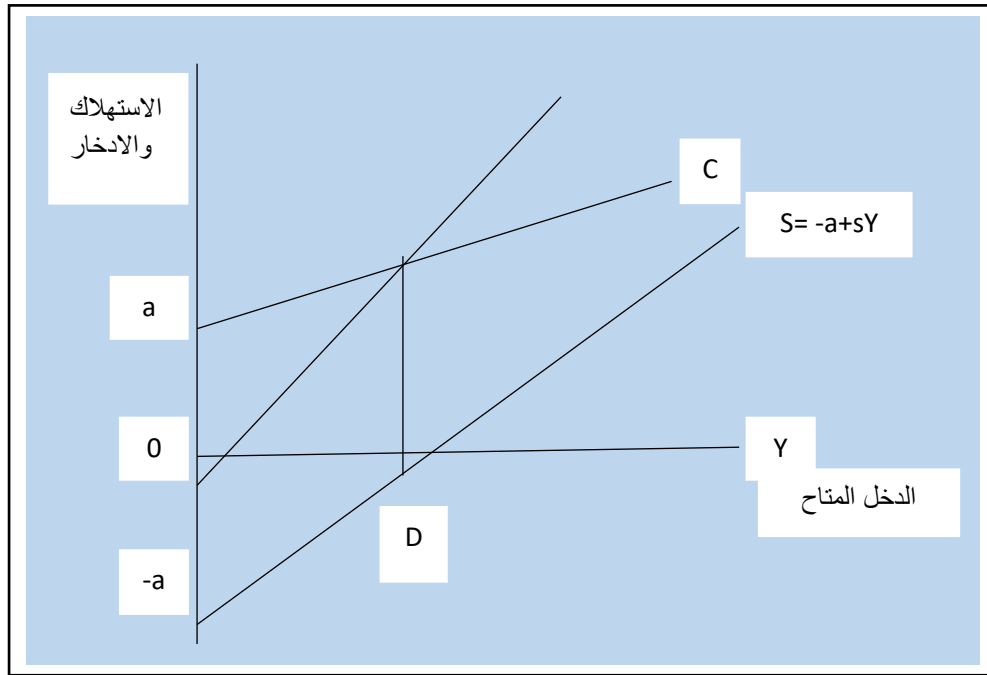
الدخل هو محدد مهم للقدرة على الادخار فقد تم اقتراح العديد من الفرضيات حول تأثير الدخل على حجم المدخرات ولعل الأكثر شيوعاً هي فرضية الدخل المطلق التي اقترحها كينز إذ اعتبر إن

الدخل المتاح هو العامل الأكثر أهمية في تأثيره على الادخار والاستهلاك (Frączek, 2011: 2) إذ يقوم الأفراد بتوزيع دخولهم بين الانفاق الاستهلاكي والادخار فكلما ارتفع مستوى الدخل ارتفع الانفاق الاستهلاكي للأفراد لغرض الحصول على السلع والخدمات ويدخرون الباقي منه، ويحدد توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك من خلال الميل الحدي للادخار فقد وضع كينز دالة بسيطة للادخار توضح في الشكل الآتي. (البدوي، قرين، 2018: 7)

$$S = -a + (1-b)Y \quad \text{..... (3)}$$

### شكل (6)

#### دالة الادخار الكنزية



المصدر: البدوي، قرين، أثر التحرير المالي على تعبئة الادخارات العائلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، معهد العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.

اذ ان:

$Y$  الدخل الجاري

$a$  الدخل الذاتي

$(1-b)$  الميل الحدي للادخار

افتراض كينز إن العلاقة بين الادخار والدخل الجاري هي علاقة خطية، وإن الميل الحدي للادخار ثابت واكبر من الميل المتوسط للادخار، وإن الميل المتوسط للادخار يتزايد بتزايد مستوى الدخل.

### ثانياً: سعر الفائدة

إن تأثير أسعار الفائدة على المدخرات غامض وذلك لأن التغيير في سعر الفائدة ينطوي على تأثيرات الاستبدال والدخل على سبيل المثال، إن زيادة الدخل تعني إن استهلاك الغد يصبح نسبياً أرخص وهو ما يعني بدوره تأثيراً إيجابياً على المدخرات. من ناحية أخرى، ستؤدي الزيادة في الدخل المتوقع (الناتج عن الدخل المرتفع لسعر الفائدة) إلى زيادة في الاستهلاك الحالي، وبالتالي، انخفاض في المدخرات الحالية، وإن تأثير أسعار الفائدة على الادخار في البلدان النامية يكون ضئيل جداً. (Beshir, 2017: 67)

### ثالثاً: الثروة

يرتبط مفهوم الثروة بالأصول المالية والعينية إضافة إلى العنصر البشري لاسيما إن للثروة أهمية في التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب على النقود وعرض النقود والاستهلاك والادخار إذ إن هذه الأصول تولد دخولاً بالتالي فإن هذه الدخول تؤثر على الاستهلاك والادخار. (Mensahklo, 2017: 12)

نتيجة لذلك يتبين إن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار ومقدار الثروة فعلى سبيل المثال إذا تساوى الدخل الشهري لشخصين وكان دخل احدهما يأتي من العمل ودخل الشخص الآخر يأتي من الثروة (الأرض مثلاً) فإنه من المتوقع إن ينفق الشخص الثاني نسبة أكبر من دخله على الاستهلاك بينما الشخص الأول ينفق نسبة أقل لأن عليه إن يدخر لمواجهة الطوارئ المستقبلية، أما الشخص الثاني فإنه يدخر بنسبة أقل وذلك لاطمئنانه على مستقبله من خلال وجود مصدر شبه دائم للدخل، أي انه كلما زاد مستوى الدخل والاستهلاك قل مستوى الادخار. (رشيد، وآخرون، 2020: 394)

## رابعاً: التضخم

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، فعند ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود فان هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بالتالي انخفاض القدرة على الادخار وعلى العكس من ذلك يرى البعض إن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى زيادة الادخار وتفسير ذلك هو إن الارتفاع المستمر للأسعار يدفع المجتمع للتشاؤم والخوف من المستقبل بالتالي يشجع افراده على الادخار. (Clements, 1985: 188)

## خامساً: الوضع المالي

يعد تطور النظام المالي شرطاً مهماً من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية ذلك إن هذا التطور سيسهم في زيادة معدلات الادخار، إذ أكد الكثير من الاقتصاديين إن الدول المتقدمة ذات النظام المالي المتطور تمر بمراحل متطورة تكون فيها معدلات الادخار مرتفعة ومتسارعة. (امين، 2014: 208)

المطلب الرابع: الادخار الإسلامي مفهومه، وأهميته، ومشروعيته

## أولاً: مفهوم الادخار في الاقتصاد الإسلامي

يعرف الادخار في الاقتصاد الإسلامي على انه الفرق بين الدخل الذي يكسبه الفرد والمال الذي يحتاج إلى انفاقه على الاستهلاك الخاص، ويمكن تعريفه ايضاً على انه " تأجيل الشخص أنفاق جزء من دخله او من كسبه وإيداعه لدى مصرف إسلامي كمؤسسة مصرفية تعمل على تجميع الفوائض لدى الأشخاص وتوجيهها في اوجه استثمارات إنمائية لصالح الفرد والجماعة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية" (محمد، احمد، 2019: 198)

وكما مر سابقاً فان الادخار في المعنى الاقتصادي العام هو التخلي عن الانفاق العشوائي، إذ انه امر واجب لغرض تحقيق التنمية. (البيدي، 2011: 19) يمكن القول

ايضاً انه ليس هناك اختلاف بين مفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي ومفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي غير الإسلامي، وذلك في كونه ذلك الجزء المخصص للاستثمار إذ يمكن التعبير عنه بـ

$$S = Y - C \quad \dots\dots (4)$$

اذ إن:

S يمثل الادخار

Y يمثل الدخل

C يمثل الاستهلاك

والاصل في الإسلام إن كل ما لا يستهلك يدخر وإن كل ما يدخر يستثمر بالتالي فإن الادخار يتطابق مع الاستثمار. (ساسيه، 2007: 34)

ومن الجدير بالذكر إن هناك معانٍ متقاربة من الادخار يجب التمييز بينها وهما الاحتكار والاكتناز.

الاحتكار من الناحية اللغوية هو حبس الشيء انتظاراً لغلائه.

ومن الناحية الشرعية اشتراء الطعام ونحوه وحبسة إلى الغلاء.

وعلى هذا فإن الادخار يكون اعم من الاحتكار، لأن الادخار يكون فيما يضر حبسه

وما لا يضر بينما الاحتكار يكون خاصاً فيما يضر.

اما الاكتناز من الناحية اللغوية هو احراز المال في وعاء او دفنه.

(<https://al-maktaba.org/book/11430>)

ومن الناحية الشرعية هو المال الذي لم تؤد زكاته ولو لم يكن مدفوناً.

ووفق هذا فإن الادخار يكون ايضاً اعم من الاكتناز باعتبار إن المال المدخر قد أديت

حقوقه الشرعية من زكاة ونحوها على عكس المال المكنوز. (العبيدي، 2011: 18)

ثانياً: أهمية الادخار في الاقتصاد الإسلامي

يعد الادخار جوهر واساس الاستثمارات الضخمة والطموحة المحركة للتنمية والسبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخل، كما يعد من المسائل الحتمية ويمثل وسيلة مهمة للنماء والتمكين. (محمد، احمد، 2019: 198) لذلك اعتبره علماء الاقتصاد ركيزة اساسية في عملية التنمية الاقتصادية ويكتسب اهميته في كونه يمثل ضمان للفرد والمجتمع ضد الصدمات والازمات الاقتصادية من خلال تأجيله جزء من نفقاته وادخارها في مؤسسات خاصة بهذا الغرض. (Volle, 2007: 15)

### ثالثاً: مشروعية الادخار وضوابطه

حث الإسلام الأفراد جميعاً على الاعتدال في الانفاق الاستهلاكي وعدم التبذير او الاسراف وكذلك دعا إلى ادارة النقود واستثمارها في اي عمل يعود عليه بالنفع وعلى المجتمع ايضاً، لذلك حرم الإسلام الاكتناز وابعاح الادخار ليقدم الانسان المال المدخر من اجل حاجاته في المستقبل، وعليه فالادخار امر تقره الشريعة الإسلامية ومشروعيته ثابتة في القرآن الكريم والسنة النبوية. (حسن، 2011: 3)



### المبحث الثالث

#### الإطار النظري للعلاقة بين سعر الفائدة والادخار

##### المطلب الأول: العلاقة بين سعر الفائدة والادخار

تركز النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية الجديدة على العلاقة بين أسعار الفائدة والمدخرات، كما يتضح من وجهة نظر ألفرد مارشال الذي يؤكد إن سعر الفائدة هو ثمن استعمال رأس المال في السوق إذ يميل هذا السعر إلى التوازن عندما يكون إجمالي الطلب على رأس المال بسعر معين مساوياً لإجمالي المعروض من رأس المال في ذلك السوق وعند نفس السعر. كذلك يرى كارفر إن سعر الفائدة هو السعر الذي تتوازن فيه الانتاجية الحدية لرأس المال والتضحية الحدية الناتجة من الانتظار. (اسماعيل، 2013: 13)

اما وولرس فيرى "ان لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره من أصول جديدة وسعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار " (بشير، 2021: 63).

أكدت النظرية الكلاسيكية على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار إذ استند الكلاسيكيون في نظريتهم هذه إلى إن القطاع العائلي يمثل المصدر الرئيسي للادخار في الاقتصاديات الحديثة، وان الادخار حسب هذا القطاع هو الامتناع عن الانفاق الاستهلاكي في الوقت الحاضر او هو ما يفيض من الدخل بعد الانفاق على جميع المتطلبات الإستهلاكية لذا فهو يساوي الفرق بين الدخل وما ينفق لأغراض الاستهلاك مما يجعل السلوك الادخاري للقطاع العائلي يخضع لعدة عوامل:(حبيبة، 2010: 77)

**1- مستوى الدخل:** يرتبط السلوك الادخاري للقطاع العائلي بمستوى دخل العائلات إذ إن العائلات الغنية يمكن إن تدخر جزء أكبر من دخلها مقارنة بالعائلات الأقل دخلاً فكلما يرتفع مستوى الدخل يزداد الجزء المدخر من الدخل.

2- الهدف من الادخار: إذا كان هدف العائلة هو شراء منزل او سيارة او اثاث فان هذا سوف يحفزهم على الامتناع عن الاستهلاك في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

3- الاختلاف في تفضيل العائلات: إذ يختلف تفضيل العائلات للأستهلاك الحالي بالمقارنة مع الاستهلاك في المستقبل او ما يعرف بـ (الميل للأدخار). (السيد علي، العيسى، 2004: 302)

وعلى الرغم من كل هذه العوامل فقد رأى الكلاسيكيون بأن أسعار الفائدة ذات تأثير مهم على المدخرات العائلية ولا سيما تفضيلهم بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، فقد استندت افتراضاتهم على التفضيل الزمني للأستهلاك الحالي على الاستهلاك المستقبلي، لذا فان الطريقة الوحيدة للتأثير على هذا التفضيل وجعل العائلات تؤجل انفاقها الاستهلاكي في الوقت الحاضر هو بمكافأتها لقاء ذلك، إذ إن هذه المكافأة هي الفائدة التي ستمكن العائلة من القيام بأستهلاك اكبر في المستقبل، فعلى سبيل المثال اذا كان سعر الفائدة 10% فان التضحية بالاستهلاك الحالي بمبلغ 100دينار سوف يمكن العائلة من استهلاك اكبر في المستقبل بمبلغ 110 دينار بالتالي تتحقق العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والادخار. (وهيبة، 2015: 65)

تشير تجارب بعض الدول النامية مثل الفلبين، تركيا، الاوروغواي وتشيلي إلى وجود علاقة طردية بين أسعار الفائدة والادخار عن طريق قيامها بالتحريم الكامل لأسعار الفائدة، كما قامت دول اخرى بالتحريم التدريجي لأسعار الفائدة مثل باكستان، كوريا وسيريلانكا. (ساسية، 2007: 29)

بينما عارض الكينزيين النظرية الكلاسيكية إذ يرى كينز إن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وليس على سعر الفائدة وذلك عن طريق مضاعف الاستثمار، إذ يذهب في رأيه إن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تعطيل وعرقلة الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الدخل بالتالي تناقص المدخرات، فهو يوضح بذلك وجود علاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار الفائدة والادخار فيعكس منطق الكلاسيكيين. (كاظم، 2012: 73)

وتماشياً مع ما تم ذكره فهناك ادخار آخر اضافة إلى ادخار القطاع العائلي هو ادخار الوحدات الانتاجية المقترضة يتمثل بالأرباح المحتجزة، وادخار حكومي يتحقق عندما يكون هناك فائض في الموازنة العامة للحكومة.

بالنسبة لقطاع الاعمال يقوم هذا القطاع عادةً بالجزء الاكبر من الاستثمار في المشروعات الانتاجية إذ لا بد إن يكون هناك تأثير لسعر الفائدة على ادخاراته المتمثلة بالأرباح المحتجزة لان ارتفاع أسعار الفائدة يعني ارتفاع تكلفة اقتراض النقود، مما يحفز على الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية واحتجاز جزء كبير من الارباح المتحققة لديه.

اما القطاع الحكومي فان تأثر ادخاراته بسعر الفائدة غير محتمل نتيجة لعدم تحقق فائض في الموازنة العامة الا في حالات نادرة وذلك نتيجة لزيادة الايرادات الضريبية او تراجع في الانفاق الحكومي. (السيد علي، العيسى، 2004: 303)

### المطلب الثاني: استراتيجية جذب الودائع وتأثيره في عرض النقد

#### اولاً: الودائع المصرفية

يمكن تعريف الودائع بانها مبالغ نقدية يتم إيداعها في المصرف في وقت معين، فهي تعتبر التزاماً على المصرف أي انها تمثل ديونا عليه من قبل المودعين يلتزم المصرف برد جزء او كل الوديعة متى ما طلب المودع ذلك مع التزام المصرف بدفع فائدة محددته على الوديعة (عبد القادر، 2010: 61) كما تعد الودائع مصدرا هاما من مصادر اموال المصرف في جميع بلدان العالم فهي تمثل الجزء الاكبر من موارد المصرف التي يمارس بها نشاطه، وما رأسمال واحتياطي المصرف الا سند لهذه الموارد إذ تشكل ما يقارب 90% من مجموع مصادر تمويله وتشكل حوالي 75% من التزاماته (Allen & Carletti, 2013: 2)

كما وتعرف الودائع على انها ايداع الزبائن للأموال في حساباتهم مقابل التزام المصرف برد مبلغ الوديعة نقداً عند رغبتهم بسحب النقود، اما في حال عدم سحبها فان المصارف

غالباً ما تستخدم هذه النقود كقروض أو استثمارات لزيائن آخرين، إذ تعد هذه العملية مهمه ولها تداعيات عده فيما يتعلق بالعرض النقدي. (Lacoma, 2001: 1)

### ثانياً: أنواع الودائع في المصارف التجارية

تنقسم الودائع في المصارف التجارية إلى عدة فئات كل منها يهدف إلى هدف معين عند تحليلها وان أشهرها وأكثرها استعمالاً هي الودائع تحت الطلب، ودايع التوفير، الودائع الثابتة.

#### 1- الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب)

وهي المبالغ التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف شريطة ردها في أي وقت عند الطلب ودون اخطار سابق وفق اوامر يصدرها المودع إلى المصرف، (الصيفي، 2010: 4) فهي تعد من اكثر انواع الحسابات استعمالاً ويمكن السحب والايداع فيها خلال ساعات محددة مما يعرض المصرف إلى مخاطر السحب المفاجئ لهذه الودائع من قبل العملاء، إذ تستخدم الشيكات لغرض تحويل ملكية الودائع من مالك لآخر، الا إن المصرف لا يدفع فائدة على هذا النوع من الودائع بهدف تقليل المنافسة السعرية، والحد من رفع كلفة النقود عليها. (Koch& MacDonald, 2015: 371)

#### 2- ودايع التوفير

هي أئفاق بين المصرف والزيون (العميل) يودع بموجبه الزيون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة محده تكون اقل من الفوائد التي تمنح للودائع الآجلة، هذا النوع يفتح عادةً لتشجيع الأفراد على الادخار إذ يسمح للأفراد بالايداع والسحب في أي وقت دون اخطار سابق عن طريق دفاير خاصة تسمى (دفاير التوفير) وهي دفاير خاصة بالمصرف، اما الفائدة فأنها تدفع في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من أشهر السنة. (سعيد، 2006: 4)

## 3- الودائع الثابتة

هي النقود التي يودعها الأفراد او الهيئات او الوحدات الاقتصادية لدى المصرف لفترة زمنية محددة بموجب اتفاق بين الطرفين، إذ يقوم المصرف بدفع فائدة على هذه الودائع غالباً ما تكون مرتفعة، تقسم هذه الودائع إلى نوعين هما:

## أ- ودايع لأجل

وهي الودائع التي لا يمكن سحبها الا بعد مضي اجل معين يتم الاتفاق عليه مسبقا بين المصرف والمودع، يحصل الاخير مقابل ذلك على فائدة دورية او يتم الحصول عليها في نهاية مدة الايداع، (مجبل، داود، 2020: 394) إذ يتسم سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع بالارتفاع كلما طالت مدة الوديعة وذلك تعويضاً عن الحرمان الذي يتعرض له المودع فضلاً عن المخاطرة التي يحتمل إن يتعرض لها خلال مدة ايداعه فهي تتراوح بين ثلاث اشهر إلى عشر سنوات، تعد هذه الودائع من اكثر الانواع جذباً لأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة نظرا لان المصارف تدفع فائدة عالية على هذه الودائع يعزى ذلك إلى قدرة المصارف على التنبؤ بحركة هذه الودائع ثم استثمارها بالشكل المناسب. ( Madura, 2010: 463)، اما إذ طلب المودع سحب وديعته قبل تاريخ استحقاقها فان للمصرف الحق في إن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق المسبق، او بين التساهل والدفع، وعادةً ما تميل المصارف إلى البديل الثاني أي إلى التساهل والدفع حتى لا يساء إلى سمعة المصرف، في هذه الحالة يكون المودع امام أحد البديلين:

✓ اما إن يسحب مبلغ الوديعة ويخسر الفوائد

✓ واما إن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة اعلى من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته. (ندور، 2017: 33)

## ب- الودائع الخاضعة لأشعار

هي تلك النقود التي يودعها الأفراد والهيئات والمؤسسات في المصرف مقابل فائدة يمنحها المصرف للعميل عادةً تكون اقل من الفوائد التي تمنح على الودائع لأجل، كما يمكن للعميل السحب من وديعته في أي وقت بشرط اخطار المصرف بالمبلغ المطلوب سحبه وتاريخ السحب قبل مدة زمنية معينة مثلاً

اسبوع او 10 ايام لغرض توفير السيولة اللازمة للعميل (Choudhry, 2007: 51-52)، تتولد اهمية هذه الودائع في كونها تسمح للأفراد والهيئات على استثمار اموالهم في هذا النوع لان بعض الهيئات لا ترغب في ايداع اموالها لفترة محددة خوفاً من حاجتها للسيولة، إذ يكون هذا النوع من الودائع بمثابة حالة متوسطة بين الودائع لأجل والودائع تحت الطلب. (خليل، 1982: 384)

### ثالثاً: استراتيجية جذب الودائع

إن عملية استقطاب وجذب الودائع تمثل العنصر الاساس الذي يبين طبيعة عمل المصارف التجارية، إذ إن قدرة الادارة والموظفين في جذب الودائع من المؤسسات والحكومات والأفراد يعد مقياس فعال ومهم لقبول المصرف من قبل المجتمع، لذا تعتمد المصارف كجزء من سياساتها إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة على الودائع ولو بشكل طفيف باستثناء الودائع الجارية (تحت الطلب).

عملية جذب الودائع هي "السعي لجذب أكبر قدر من الودائع باستعمال عدد كبير من الادوات والعناصر الجاذبة للمدخرين ومنها سعر الفائدة، العائد على الودائع" (الركابي، ابراهيم، 2021: 137) الا إن من الجدير بالذكر عند تحديد المصارف التجارية لأسعار الفائدة على الودائع يجب مراعاة عدة عوامل منها:

1- الظروف الاقتصادية للبلد.

2- تأمين وضمان الودائع.

3- الضرائب المصرفية الضمنية والصريحة التي تؤثر على عمليات المصرف.

4- نسبة الاصول المصرفية إلى الناتج المحلي الاجمالي. (Kunt& Huizinga, 1999: 379)

تفضل المصارف التجارية الحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل من الودائع الاساسية (الودائع الاساسية هي ودايع مستقرة يقل احتمال سحب العملاء لها عندما ترتفع أسعار الفائدة على الاستثمارات المنافسة)، والتي تشمل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، يختار العملاء عادةً المصرف الذي يودعون فيه على اساس الراحة التي تحددها مواقع الفروع، واجهزة الصراف الآلي، والعلاقات الشخصية مع

موظفي المصرف فضلا عن الثقة التي يمنحها المصرف للزبائن. ( Koch& MacDonald, 2015: 370) تعمل المصارف العالمية بطرق ملتوية لجذب الودائع عن طريق المنافسة السعرية، إذ تقوم بفتح حسابين للعميل احدهما حساب جاري والآخر حساب التوفير ثم يفرض المصرف رصيماً صفرياً على الحساب الجاري في نهاية كل يوم بعد تحويل النقود الكافية لغرض تغطية الشيكات المقدمة للدفع بعدها يتم تحويل المتبقي من الرصيد إلى حساب التوفير يومياً، (الخفاجي، 2018: 32) بالتالي تقوم المصارف بتحديد أسعار الفائدة وحسابات التوفير وفق شروط تنافسية دون قيود فيما تقوم بعض المصارف الأخرى بدفع معدلات فائدة متدرجة تزيد مع حجم الوديعة وتعرف هذه العملية بـ (حساب المبادلة) والاساس المنطقي لهذا العمل هو تشجيع الأفراد على توحيد ودمج الحسابات، ومن الجدير بالذكر إن المودعون يكونون افضل حالاً عند تقليل سحوباتهم لان ذلك يؤدي إلى كسب عوائد اعلى ودفع رسوم خدمات اقل.

(Koch& MacDonald, 2015: 372)

#### رابعاً: عرض النقد

أطلق كينز على عرض النقود مصطلح (الكمية النقدية) والتي عرفها على انها مجموع النقود ذات القوة الشرائية المباشرة، أي بمعنى القدرة على التحول المباشر إلى كافة السلع والخدمات الممنوحة للتبادل. (عبد الوهاب، 2019: 581)

**كما عرف ايضا** بأنه كمية النقود المتداولة في مجتمع معين والتي تمثل كافة وسائل الدفع المختلفة، يتم تحديدها من قبل السلطة النقدية خلال فترة زمنية معينة. (مختاري، بن البار، 2021: 51)

تمثل الكتلة النقدية مجمل النقود الحالية في داخل اقتصاد كل دولة وفي وقت معين او كمتوسط خلال فترة معينة، من أجل تحديد كمية العملة الموجودة داخل الاقتصاد، إذ تنوعت مفاهيم عرض النقد ولعل من أبرزها: (Anghel,M,G, 2015: 26)

**1- عرض النقد بالمعنى الضيق M1:** هو عبارة عن وسائل دفع سائلة وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات وتشمل الاوراق النقدية والنقود المعدنية ومختلف الودائع تحت الطلب إذ تتصف هذه الودائع بسيولة عالية جدا. (احمد، اسامه، 2016: 188)

2- عرض النقد بالمعنى الواسع M2: وهذا المفهوم اوسع من المفهوم السابق إذ يتكون من وسائل الدفع غير السائلة التي لا يمكن استعمالها مباشرة كوسائل دفع والتي تتمثل بالودائع لأجل والودائع بأخطار او بأشعار والودائع الدفترية وسندات الصندوق. (اسماء، ابراهيم، 2018: 25)

3- عرض النقد بالمعنى الاوسع M3: يعرف عرض النقد بالمعنى الاوسع بأسم السيولة المحلية، فهو يعد من أكبر الانواع إذ يضم اضافة إلى الانواع السابقة من مفاهيم عرض النقد الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تتمثل في اجمالي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية سواء كانت سندات مكتتبة او سندات على الوثائق. (مختاري، بن البار، 2021: 52)

#### خامساً: العلاقة بين الودائع وعرض النقد

يمكن إن تكون التغييرات في أرصدة الودائع الحكومية كبيرة ولها تأثيرات مهمة على التغييرات في عرض النقود على المدى القصير، ولكن قد يكون لذلك تأثير أكبر إذ لم تمنع الحكومة عمداً هذه التغييرات من إحداث تغييرات أكبر في المعروض النقدي. (السيد علي، العيسى، 2004: 389) فعلى سبيل المثال سيؤثر الأفراد الذين يحتفظون بنقودهم في شكل نقود سائلة بشكل فعال عند تحويل تلك النقود إلى المصارف التجارية في شكل ودائع تحت الطلب لزيادة احتياطات تلك المصارف، بالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي. اما في حالة سحب الأفراد ودائعهم تحت الطلب من المصارف، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في احتياطات المصارف، بالتالي تقليل قدرتها على توفير الائتمان، مما يؤدي إلى تقليل المعروض النقدي. (المندلأوي، 2004: 40) غالباً ما يسمي الاقتصاديون النقديون رغبة الجمهور في حيازة العملة فضلاً عن رغبتهم في حيازة الودائع بـ (نسبة العملة إلى الودائع) إذ يتناسب مضاعف النقود عكسياً مع نسبة العملة المتداولة إلى الودائع، وعندما تكون النسبة مرتفعة يقوم البنك المركزي إما بتقليل نسبة الاحتياطات او زيادة معدل نمو القاعدة النقدية للحفاظ على معدل نمو النقود، اما عند انخفاض نسبة النقود



المتداولة إلى الودائع، يجب على المصارف إن تفعل العكس للحفاظ على نمو العرض النقدي. (الافندي، 2009: 228)

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى دور سعر الفائدة باعتباره أحد ادوات السياسة النقدية والمتحكم الاساس بزيادة او خفض الايداع لدى المصارف فعند رفع سعر الفائدة فان هذا سيؤدي إلى زياد الايداع لدى المصارف بالتالي زيادة سيولتها واحتياطياتها مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، اما عند خفض سعر الفائدة فانه سيحصل العكس.

## **الفصل الثاني: تحليل مسار العلاقة ونسب المساهمة بين الودائع واجمالي المدخرات**

**المبحث الاول: تحليل مكونات عرض النقد في العراق للمدة (2005-  
2019)**

**المبحث الثاني: اتجاهات مسار اجمالي الودائع ونسب المساهمة لعينة  
البحث**

**المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع**

## المبحث الاول

## تحليل مكونات عرض النقد في العراق للمدة (2005-2019)

إن الكتلة النقدية المستعملة في بلد ما تضم مجموعة كبيرة من العناصر النقدية التي تزامنت مع تطور الاقتصاديات العالمية في مراحلها المختلفة بدءاً من مرحلة المشاعية الإقطاعية مروراً بالاقتصاديات الرأسمالية ومن ثم الوصول إلى اقتصاديات الخدمات، وما ينتج عنها من توسع كبير في المصارف والأسواق المالية والنقدية. (عبد الله، 2015: 25)

## اولاً: مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق

بعد إن تناولنا مفهوم عرض النقد وانواعه بالفصل الاول واوضحنا عرض النقد الضيق الذي يمثل وسائل دفع سائلة وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات وتشمل الأوراق النقدية والنقود المعدنية ومختلف الودائع تحت الطلب. (احمد، اسامه، 2016: 188) والآن وجب علينا بيان معدلات نمو مكونات عرض النقد من خلال الجدول الآتي

## جدول (1)

## معدل نمو مكونات عرض النقد الضيق M1 (المبالغ بالترليون)

السنة	عرض النقد M1	معدل النمو (%)	الودائع الجارية	معدل النمو (%)	العملة في التداول	معدل النمو (%)
2004	10,148,626		2,985,681		7,162,945	
2005	11,399,125	12	2,286,288	-23	9,112,837	27
2006	15,460,060	36	4,491,961	96	10,968,099	20
2007	21,721,167	40	7,489,467	67	14,231,700	30
2008	28,189,934	30	9,697,432	29	18,492,502	30
2009	37,300,030	32	15,524,351	60	21,775,679	18
2010	51,743,489	39	27,401,297	77	24,342,192	12
2011	62,473,929	21	34,186,568	25	28,287,361	16
2012	63,735,871	2	33,142,224	-3	30,593,647	8
2013	73,830,964	16	38,835,511	17	34,995,453	14
2014	72,962,448	-1	36,620,855	-6	36,071,593	3
2015	65,435,425	-10	30,580,169	-16	34,855,256	-3
2016	70,733,027	8	28,657,797	-6	42,075,230	21
2017	71,161,551	1	30,818,242	8	40,343,309	-4
2018	77,828,984	9	33,536,505	9	40,498,067	0
2019	86,771,000	11	33,658,889	0	47,638,603	18

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)

• تم احتساب معدل النمو من خلال المعادلة:  $\frac{\text{السنة اللاحقة} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح ان:

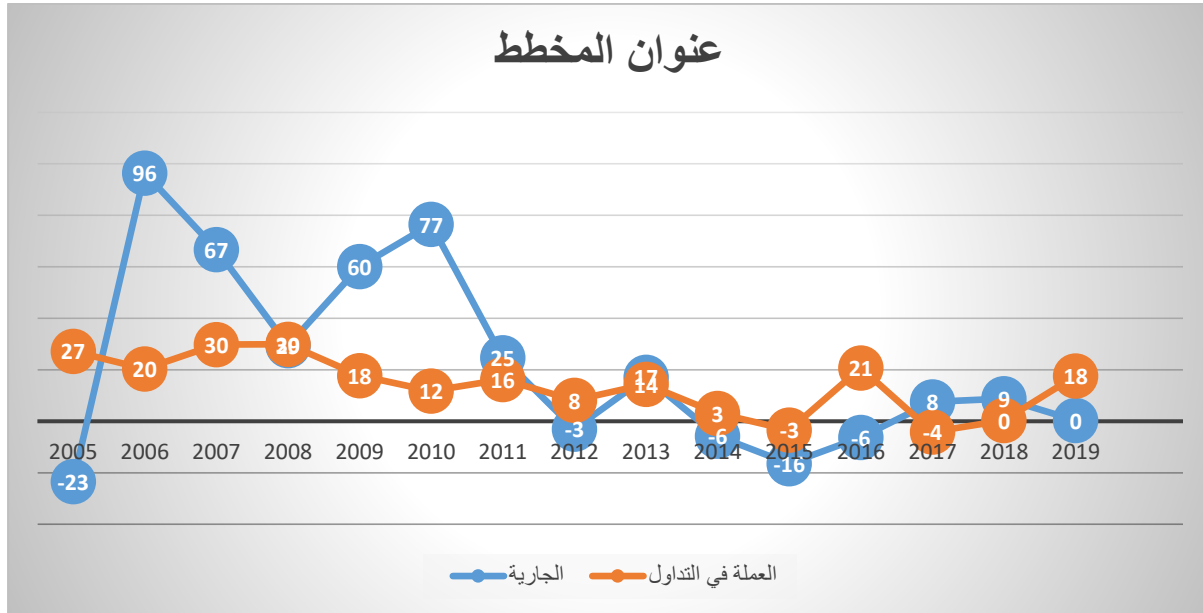
**1- عرض النقد:** اخذ عرض النقد في الارتفاع التدريجي إذ سجل (11,399) ترليون دينار في عام 2005 وبمعدل نمو (12%) جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الايرادات النفطية وفتح المؤسسات الحكومية واعادة نشاطها من جديد بعد توقفها بسبب الاوضاع الامنية والاقتصادية في عام 2003 ارتفع بعد ذلك في عام 2006 إلى (15,460) ترليون دينار وبمعدل نمو (36%) واستمر عرض النقد بالارتفاع مع تذبذب معدل النمو بين الارتفاع والانخفاض الموجب حتى عام 2014 إذ انخفض فيه عرض النقد إلى (72,962) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-1%) بعد إن كان (73,830) ترليون دينار في عام 2013 أي تراجع بنسبة (-5.7%) ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية فقد سجلت (36,620) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-6%) ويأتي ذلك نتيجة لتراجع نشاط معظم الفعاليات الاقتصادية وتدهور الوضع الامني مما اثر على عرض النقد في عام 2015 إذ انخفض إلى (65,435) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-10%) ويعزى ذلك إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (-16.5%) والعملة في التداول بنسبة (-3.4%) وقد استأثرت العملة في التداول بما نسبته (53.3%) والودائع الجارية بنسبة (46.7%) من اجمالي عرض النقد في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 فقد سجلت العملة في التداول ما نسبته (49.6%) من عرض النقد وشكلت الودائع الجارية (50.4%) إذ يعود سبب ارتفاع نسبة مساهمة الودائع خارج المصارف في عرض النقد هذا العام إلى ضعف دور الاسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار مما دفع الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد في تلك الفترة، بعد ذلك عاد إلى الارتفاع في عام 2016 ليسجل (70,733) ترليون دينار وبمعدل نمو (8%) ويعزى ذلك الارتفاع في عرض النقد إلى نمو العملة خارج المصارف بنسبة (20.7%) بسبب حالة التحوط من الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللايقين في ظل الركود الاقتصادي قياساً بالعام الماضي، استمر عرض النقد بالارتفاع لغاية عام 2019 ليسجل (86,771) ترليون دينار وبمعدل نمو (11%) والذي يعزى إلى النمو في العملة خارج المصارف بنسبة (17.6%).

2- **الودائع الجارية:** هي اموال يودعها الأفراد والمؤسسات او الشركات لدى المصارف بموجب اتفاق يتم بين الزبون والمصرف، إذ يكون لصاحب الحساب الجاري (الزبون) الحق في السحب من وديعته في أي وقت يشاء ودون اي اخطار مسبق بموجب اوامر يصدرها صاحب الحساب الجاري إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها وعادة لا يعطي المصرف فائدة على الودائع الجارية، إذ شكلت الودائع الجارية انخفاضاً ضئيلاً في عام 2005 لتصل إلى (2,286) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-23%) بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مما انعكس على هيكلية القطاع المصرفي وعزوف الأفراد عن تقبل الخدمات المصرفية مما سبب انخفاضاً طفيفاً في الودائع الجارية بعد إن كانت تقدر ب(2,985) ترليون دينار، الا انها عادت وارتفعت في عام 2006 ليسجل (4,491) ترليون دينار وبمعدل نمو (96%) إذ استمرت بالارتفاع حتى عام 2011 مسجلة (34,186) ترليون دينار لتتخفص بعدها في عام 2012 إلى (33,142) ترليون دينار نتيجة رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في الطلب على اسهمها الذي أدى انخفاض اسعارها في سوق العراق للأوراق المالية إلى زيادة كميات الاسهم المعروضة قياساً بالكميات المطلوبة وإلى انخفاض معدلات الايداع خاصة من قبل كبار المساهمين، ارتفعت بعدها الودائع في عام 2013 لتصل إلى (38,835) ترليون دينار وبمعدل نمو (17%) وتعود تلك الزيادة إلى زيادة الودائع وتدعيم رؤوس اموال المصرف، لكن سرعان ما انخفضت من جديد في عام 2014 لتسجل (36,620) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-6%) إذ استمرت بالانخفاض حتى عام 2016 لتسجل (28,657) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-6%) ويعود ذلك الانخفاض إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وتراجع الانفاق الحكومي وانخفاض أسعار النفط، فضلاً عن الاستقطاعات التي شملت الموظفين والمتقاعدين وتردي الوضع الاقتصادي اضافة إلى انخفاض عدد فروع المصرف ليصل إلى 866 فرعاً بعد إن كان 1034 فرعاً، ارتفعت الودائع فيما بعد في عام 2017 لتصل إلى (30,818) ترليون دينار وبمعدل نمو (8%) واستمرت بالارتفاع التدريجي حتى عام 2019 لتسجل (33,658) ترليون دينار.

3- العملة في التداول: شهدت العملة في التداول ارتفاعاً ملحوظاً بدءاً من عام 2005 فقد بلغت (9,112) ترليون دينار وبمعدل نمو (27%) بعد إن كانت (7,162) في عام 2004 واستمرت بالارتفاع حتى عام 2014 مسجلة (36,071) ترليون دينار لتتخفض بعدها في عام 2015 إلى (34,855) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-3%)، ثم عادت للارتفاع في 2016 لتصل إلى (42,075) ترليون دينار وبمعدل نمو (21%) نتيجة احتفاظ الجمهور بالمدخرات في ظل الركود الاقتصادي، عادت للانخفاض مجدداً في عام 2017 لتصل إلى (40,343) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-4%) نتيجة سحب النقود لصالح الايداعات لدى المصارف، ارتفعت بعدها لتصل في عام 2019 إلى (47,638) ترليون دينار وبمعدل نمو (18%) ويعزى ذلك إلى المنح التي قامت الحكومة العراقية بمنحها إلى الأفراد العاطلين عن العمل نتيجة الحراك الشعبي آنذاك.

### شكل (7)

#### معدل نمو مكونات عرض النقد الضيق



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

## ➤ المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الضيق

بالرغم من أهمية هذا المؤشر من خلال استعماله كمقياس للتطور المصرفي في الدول النامية إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة دقيقة وواضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي وذلك بسبب النسب المتفاوتة بين الودائع الجارية والعملة في التداول، إذ سيتم توضيح الأهمية النسبية لمكونات عرض النقد من خلال الجدول الآتي:

## جدول (2)

## المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الضيق

السنة	نسبة مساهمة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 (%)	نسبة مساهمة العملة في التداول إلى عرض النقد M1 (%)
2005	20	80
2006	29	71
2007	34	66
2008	34	66
2009	42	58
2010	53	47
2011	55	45
2012	52	48
2013	53	47
2014	50	49
2015	47	53
2016	41	59
2017	43	57
2018	43	52
2019	39	55

من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

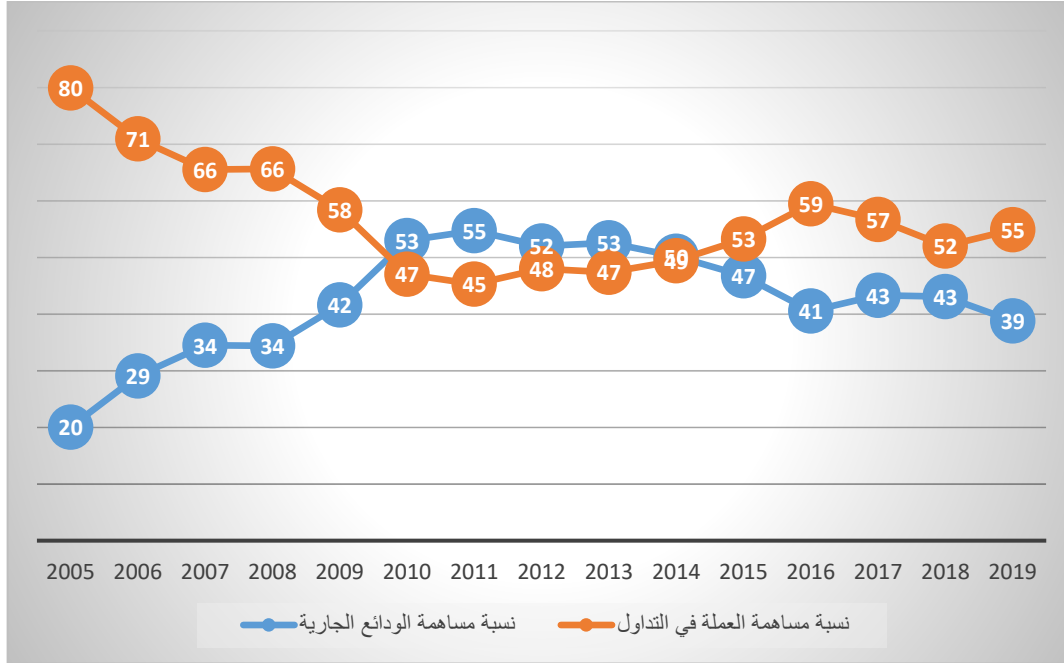
من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن نسبة مساهمة الودائع الجارية إلى عرض النقد قد بلغت (55%) كحد اعلى في عام 2011 و(20%) كحد أدنى في عام 2005، بينما بلغت اعلى نسبة مساهمة للعملة في التداول (80%) في عام 2005 فيما سجلت أدنى نسبة مساهمة (45%) في عام 2011، ويعزى هذا التفاوت إلى عدم ثقة الأفراد في المصارف.

• تم احتساب الأهمية النسبية من خلال المعادلة:  $\frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{عرض النقد الضيق}} * 100$

•  $\frac{\text{العملة في التداول}}{\text{عرض النقد الضيق}} * 100$

## شكل (8)

## المساهمة النسبية لعرض النقد الضيق



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

## ثانياً: مكونات عرض النقد الواسع

يمثل عرض النقد الواسع متاحات شبه نقدية تتكون من وسائل الدفع غير السائلة التي لا يمكن استعمالها مباشرة كوسائل دفع والتي تتكون من الودائع الجارية والعملة في التداول اضافة إلى الودائع الزمنية (اسماء، ابراهيم، 2018: 25) وسوف يتم تناول معدلات النمو لمكونات عرض النقد الواسع من خلال الجدول الآتي:



## جدول (3)

معدل نمو مكونات عرض النقد الواسع (المبالغ بالترليون)

السنة	عرض النقد الواسع M2	معدل النمو (%)	عرض النقد M1 (الودائع الجارية + العملة في التداول)	معدل النمو (%)	الودائع الزمنية	معدل النمو (%)
2004	12,254,000		10,148,626		2,105,374	
2005	14,684,000	20	11,399,125	12	3,284,875	56
2006	21,080,000	44	15,460,060	36	5,619,940	71
2007	26,956,000	28	21,721,167	40	5,234,833	-7
2008	34,920,000	30	28,189,934	30	6,730,066	29
2009	45,438,000	30	37,300,030	32	8,137,970	21
2010	60,386,000	33	51,743,489	39	8,642,511	6
2011	72,178,000	20	62,473,929	21	9,704,071	12
2012	75,466,000	5	63,735,871	2	11,730,129	21
2013	87,679,000	16	73,830,964	16	13,848,036	18
2014	90,728,000	3	72,962,448	-1	17,765,552	28
2015	82,595,000	-9	65,435,425	-10	17,159,575	-3
2016	88,082,000	7	70,733,027	8	17,348,973	1
2017	89,441,000	2	71,161,551	1	18,279,449	5
2018	95,390,000	7	77,828,984	9	17,561,016	-4
2019	103,441,000	8	86,771,000	11	16,670,000	-5

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)

## 1- عرض النقد الواسع

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن عرض النقد الواسع بلغ في عام 2005 (14,684) ترليون دينار وبمعدل نمو (20%) واستمر بالارتفاع حتى عام 2014 ليصل إلى (90,728) ترليون دينار وبمعدل نمو (3%) وهذا الارتفاع يدل على ثقة الأفراد والشركات بالمصارف ، ثم انخفض في عام 2015 ليسجل (82,595) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-9%) ويعزى ذلك إلى الانخفاض في عوائد النفط فضلاً عن الاثر التوسعي لاصافي ديون الحكومة، وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى، عاد بعدها للارتفاع التدريجي حتى عام 2019 ليسجل (103,441) ترليون دينار وبمعدل نمو (8%)

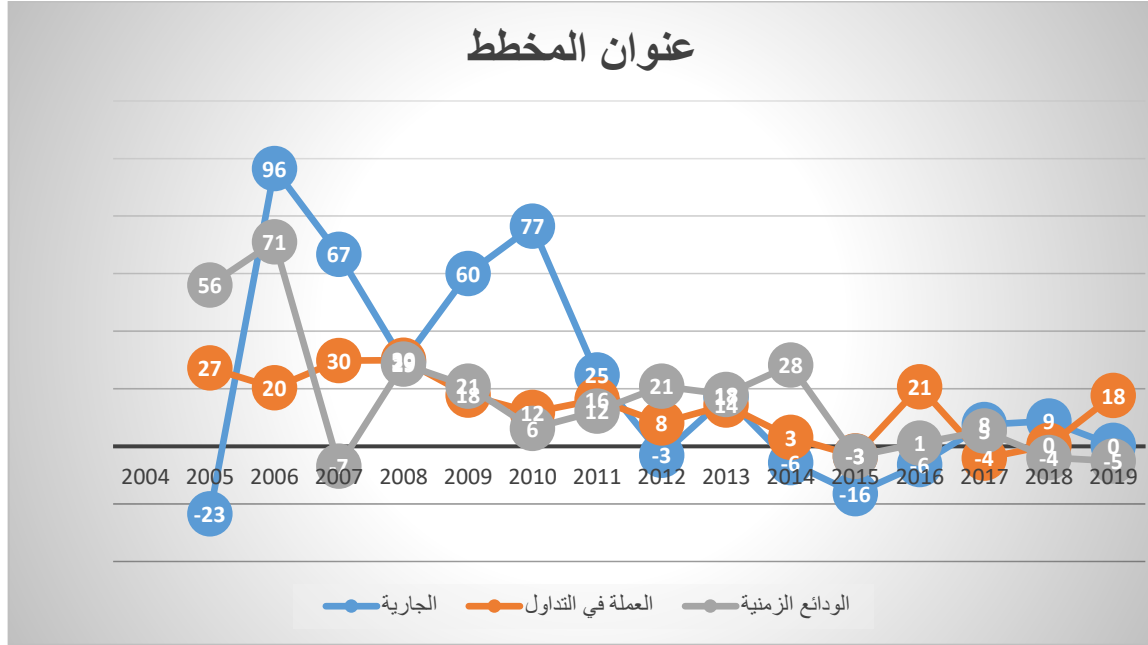
جاء هذا الارتفاع كنتيجة لنمو أحد مكوناتها المتمثل بعرض النقد الضيق بنسبة (11.5%) بينما سجلت الودائع الزمنية انخفاً بنسبة (-5%).

## 2- الودائع الزمنية

نلاحظ من بيانات الجدول (3) إن الودائع الزمنية أخذت بالارتفاع في عام 2005 لتصل إلى (3,284) ترليون دينار وبمعدل نمو (56%) لتتخف في 2007 مسجلة (5,234) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-7%) بعد إن كانت (5,619) ترليون دينار في عام 2006 يعزى ذلك الانخفاض إلى سحب الأفراد لودائعهم نتيجة ظهور ميليشيات إرهابية مخربة، ارتفعت بعدها لتصل في عام 2014 إلى (17,765) ترليون دينار وبمعدل نمو (28%) جاء ذلك الارتفاع في الودائع بسبب زيادة الوعي المصرفي للأفراد واعتمادهم في ايداع ارصدهم النقدية على المصارف، انخفضت بعدها في عام 2015 لتصل إلى (17,159) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-3%) يعزى ذلك الانخفاض إلى السحوبات الكبيرة التي تعرضت لها المصارف نتيجة للأوضاع الأمنية والاقتصادية التي بدأت في عام 2014 وما سببته هذه الازمة من مخاوف لدى المودعين ادت إلى سحب وداائعهم على اختلاف انواعها، عادت بعدها للارتفاع التدريجي لتسجل (18,279) ترليون دينار في عام 2017 وبمعدل نمو (5%) لكن سرعان ما انخفضت في عام 2019 لتصل إلى (16,670) وبمعدل نمو سالب (-5%) بسبب ازمة كورونا التي اثرت على جميع اقتصاديات دول العالم والاعلاق التام لأغلب مؤسسات الدولة لا سيما المصارف، فضلا عن التراجع في الكميات المصدرة من النفط الخام والتي أثرت على الإيرادات الحكومية.

## شكل (9)

## معدل نمو مكونات عرض النقد الواسع



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

### ➤ المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الواسع

اضافة لما تناولناه سابقاً في قياس نسبة مساهمة مكونات عرض النقد الضيق سيتم توضيح نسبة مساهمة مكونات عرض النقد الواسع في الجدول (4) من خلال قسمة كل من الودائع الجارية والعملة في التداول والودائع الزمنية على عرض النقد الواسع فكلما كانت نسب مساهمة الودائع مرتفعة دلت على ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي وبالعكس.

## الجدول (4)

## المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الواسع

السنة	نسبة مساهمة الودائع الجارية إلى عرض النقد M2	نسبة مساهمة العملة في التداول إلى عرض النقد M2	نسبة مساهمة الودائع الزمنية إلى عرض النقد M2
2005	20	49	14
2006	11	43	16
2007	17	41	21
2008	21	41	15
2009	21	41	15
2010	26	36	13
2011	38	34	12
2012	45	37	13
2013	38	35	13
2014	43	39	15
2015	44	44	22
2016	35	40	19
2017	32	47	19
2018	32	42	19
2019	32	39	17

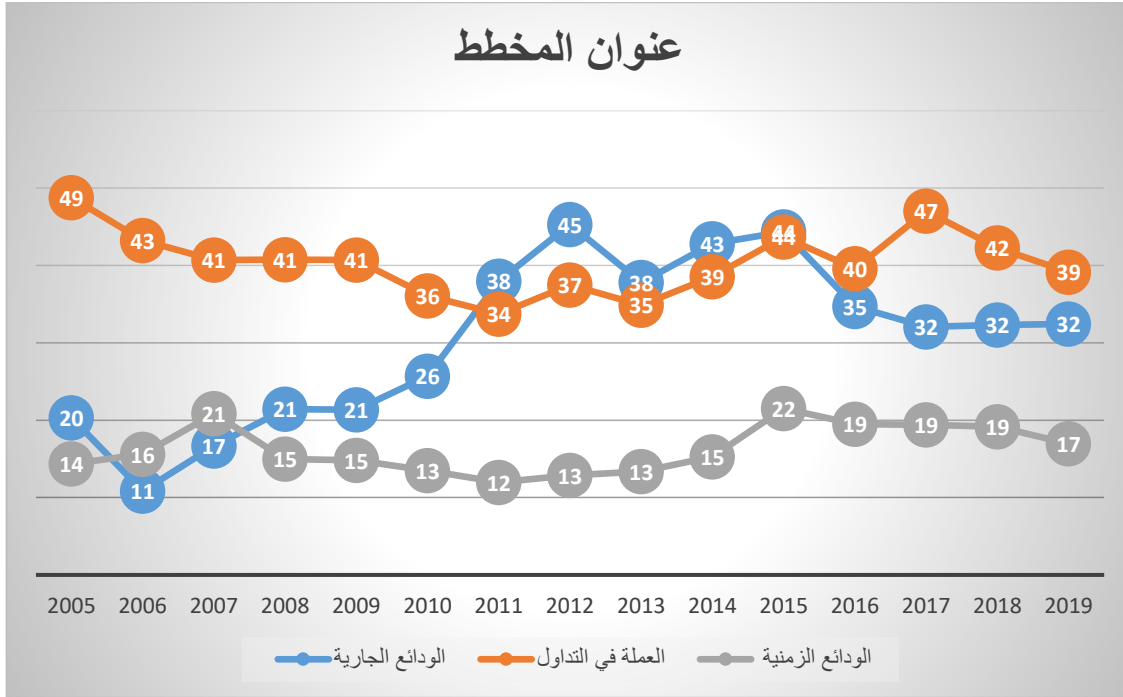
من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن نسبة مساهمة الودائع الجارية إلى عرض النقد الواسع بلغت في عام 2012 (45%) كحد اعلى لها، يعزى ذلك إلى استقرار أسعار صرف الدينار العراقي مما اسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي وتحسين وضعه بالتالي تحسن دخول الأفراد، فيما سجلت 2006 أدنى حد لها (11%)، اما نسبة مساهمة العملة في التداول فقد بلغت (49%) في عام 2005، في حين سجلت ادنى نسبة لها (34%) في عام 2011، بينما كانت نسبة مساهمة الودائع الزمنية إلى عرض النقد الواسع نسب منخفضة قياساً بالودائع الجارية والعملة في التداول إذ بلغت اعلى نسبة مساهمة للودائع الزمنية في عام 2015 نحو (22%) اما ادنى نسبة لها فقد بلغت (12%) في عام 2011 وهي ذات نسب منخفضة بسبب رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بشكل سائل تحت تصرفهم

او كودائع جارية يسهل السحب منها في أي وقت دون قيود او شروط بإشعار المصرف قبل السحب.

### شكل (10)

#### المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الواسع



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

## المبحث الثاني

### اتجاهات مسار إجمالي الودائع ونسب المساهمة لعينة البحث

#### المطلب الاول: المصارف ذات التصنيف المتوسط

##### 1- المصرف التجاري العراقي

اسس المصرف في 11 شباط من عام 1992 كشركة مساهمة خاصة كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش/4524 والمؤرخة في عام 1992/2/11 الصادرة عن وزارة التجارة- دائرة تسجيل الشركات، إذ بلغ رأسمالها آنذاك (150) مليون دينار.

حصل المصرف على اجازة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 9/14314 والمؤرخ في 11 تموز من عام 1992، وقد تنامي رأسمال المصرف حتى بلغ 250 مليار دينار في عام 2014 بعد إن كان (150) مليون دينار في بداية تأسيسه واستقر على ذلك حتى عام 2019، بينما بلغ الاحتياطي الالزامي للمصرف (15,662) مليار دينار، فضلا عن إن مركز ادارة المصرف يقع في بغداد وله (10) فروع موزعة في بقية محافظات العراق اضافة إلى إن عدد موظفي المصرف بلغ في عام 2019 نحو (227).

يهدف المصرف إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي وتنشيطه وازدهاره فضلا عن زيادة قاعدة العملاء من خلال توفير الحلول المناسبة لخدمة العملاء، بالإضافة إلى الاعمال المصرفية المعتادة التي يطلبها الزبائن كعملية بيع وشراء العملات الاجنبية من خلال المزاد العلني في البنك المركزي العراقي وكذلك تعزيز الاداء وتقديم الخدمات المناسبة من خلال استعمال التكنولوجيا المصرفية الحديثة. (التقرير المالي للمصرف التجاري العراقي،

(2019)

## جدول (5)

## ودائع ومدخرات المصرف التجاري العراقي للمدة (2005-2019)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع / المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصارف العينة إلى إجمالي المدخرات
2005	84,418,155,267	29,356,175,000,000	0.002875652	0.8%
2006	78,863,914,707	39,196,340,226,300	0.002012022	0.7%
2007	96,559,182,167	43,296,217,162,850	0.002230199	0.6%
2008	89,338,055,340	82,450,682,608,870	0.001083533	0.4%
2009	86,892,770,560	36,152,317,954,880	0.002403519	1.1%
2010	80,272,452,103	58,308,000,800,000	0.001376697	0.7%
2011	83,430,122,075	92,903,002,400,000	0.000898035	0.5%
2012	112,077,560,154	106,040,858,125,600	0.001056928	0.7%
2013	96,691,418,365	113,225,523,322,200	0.000853972	0.9%
2014	121,063,102,866	101,141,521,600,000	0.001196967	0.8%
2015	90,506,262,034	48,809,515,111,620	0.001854275	1.4%
2016	117,737,848,000	48,136,490,000,000	0.002445917	1.3%
2017	134,225,248,000	71,159,415,500,000	0.001886261	0.9%
2018	134,549,823,000	108,323,400,500,000	0.001242112	0.6%
2019	146,612,889,000	104,872,609,300,000	0.001398009	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري العراقي للمدة (2005-2019)

1- الحسابات الجارية والودائع: من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن الحسابات الجارية ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2005 فقد بلغت (84,418) مليار دينار، في حين بلغ إجمالي المدخرات (29,356) ترليون دينار، انخفضت بعدها الودائع في عام 2006 لتصل إلى (78,863) مليار دينار، يعزى ذلك إلى قيام المصرف بتقنين منح الائتمانات بشكل كبير نتيجة لتعذر العملاء عن تسديد التزاماتهم تجاه المصرف نظراً للظروف الاقتصادية والامنية الصعبة التي كان يمر بها البلد آنذاك، ارتفعت بعد ذلك في عام 2007 لتبلغ (96,559) مليار دينار نتيجة لقيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة الاساس وكذلك سعر الفائدة على الائتمان وعلى الايداعات.

• تم احتساب نسبة مساهمة المصارف العينة من خلال جمع (الودائع/المدخرات) للمصارف الاربعة العينة

استمرت بعدها بالتذبذب والانخفاض حتى عام 2011 إذ ارتفعت فيها الودائع لتصل إلى (83,430) مليار دينار ، وارتفعت الودائع فيما بعد بشكل اكبر في عام 2012 عند (112,077) مليار دينار نتيجة قيام المصرف باستعمال التقنيات الحديثة لاسيما الخدمات الالكترونية التي تم تطبيقها مثل خدمة الصراف الآلي، فضلا عن المرونة في التعامل مع الزبائن من اجل تعزيز ثقة الجمهور بالمصرف، فضلا عن الارتفاع الملحوظ في المدخرات إذ سجلت (106,040) ترليون دينار، لم تلبث الودائع طويلا حتى عادت للانخفاض لتصل إلى (90,506) مليار دينار في عام 2015 ، ثم ارتفعت في عام 2016 لتصل إلى (117,737) مليار دينار، واستمرت بذلك الارتفاع لتصل في عام 2019 إلى (146,612) مليار دينار.

**2- المدخرات:** تمثل المدخرات عنصر اساس في الاقتصادات، إذ يعد الادخار من ابرز قنوات التمويل ويُعتمد عليه في مواجهة التقلبات الخارجية والصدمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد المحلي، إذ يتضح من بيانات الجدول المذكور انفاً إن المدخرات اخذت بالارتفاع حتى بلغت في عام 2005 نحو (29,356) ترليون دينار واستمرت بالارتفاع إلى 2008 فسجلت (82,450) ترليون دينار وبمعدل نمو انخفضت بعدها في 2009 لتصل إلى (36,152) ترليون دينار، يعزى ذلك إلى تداعيات الازمة العالمية وانعكاسها على الانفاق الحكومي وكذلك على مستوى الدخل، ثم ارتفع في عام 2010 إلى (58,308) ترليون دينار واستمر بالارتفاع نتيجة لتحسن عائدات النفط مما انعكس على مستوى دخول الأفراد في تلك المدة، لينخفض في عام 2014 نحو (101,141) ترليون دينار مقارنة بالسنة السابقة إذ بلغت في عام 2013 (113,225) ترليون دينار استمرت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 2019 إذ بلغت (104,872) ترليون دينار نتيجة الحراك الشعبي في الربع الاخير من 2019 مما ادى إلى تخوف الأفراد والاحتفاظ بالمدخرات لديهم، وعدم إيداعها في المصارف.

\* من الجدير بالذكر الإشارة إلى إن إجمالي المدخرات هو ذاته لجميع المصارف العينة التي سوف يتم تناولها.



## 2- مصرف الاستثمار العراقي

اسس مصرف الاستثمار العراقي برأسمال قدرة (100) مليون دينار كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/5236 في 13 تموز 1993 والصادر عن دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم(36) لسنة 1983، بأشر المصرف نشاطه الفعلي في 21/تموز 1994 بعد موافقة البنك المركزي العراقي على منح المصرف اجازة ممارسة الصيرفة بكتابة المرقم(ص/10/ 3/ 942/ 5) والمؤرخ في 28/ايلول/1993 وتطور رأسماله حتى وصل إلى(250) مليار دينار منذ 19/شباط/2014 واستمر على حاله حتى نهاية 2019 ، فضلا عن إن الاحتياطي الالزامي للمصرف بلغ نحو (7,385) مليار دينار، ولا بد من الاشارة إلى إن عدد فروع المصرف بلغ (11) فرعاً، بينما بلغ عدد موظفي المصرف (220) موظفاً في عام 2019. (التقرير المالي لمصرف الاستثمار العراقي، 2019)

## جدول (6)

## ودائع ومدخرات مصرف الاستثمار العراقي للمدة (2019-2005)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع / المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصارف العينة إلى اجمالي المدخرات
2005	86,152,855,294	29,356,175,000,000	0.002934744	0.8%
2006	119,522,182,000	39,196,340,226,300	0.00304932	0.7%
2007	76,236,508,000	43,296,217,162,850	0.001760812	0.6%
2008	99,825,369,000	82,450,682,608,870	0.001210728	0.4%
2009	118,951,666,000	36,152,317,954,880	0.003290292	1.1%
2010	139,014,126,000	58,308,000,800,000	0.002384135	0.7%
2011	187,225,119,000	92,903,002,400,000	0.002015275	0.5%
2012	193,308,065,000	106,040,858,125,600	0.001822958	0.7%
2013	283,287,756,000	113,225,523,322,200	0.002501978	0.9%
2014	256,735,897,000	101,141,521,600,000	0.002538383	0.8%
2015	260,109,892,000	48,809,515,111,620	0.005329082	1.4%
2016	254,003,297,000	48,136,490,000,000	0.005276731	1.3%
2017	246,005,724,000	71,159,415,500,000	0.003457107	0.9%
2018	238,583,932,240	108,323,400,500,000	0.002202515	0.6%
2019	210,962,480,920	104,872,609,300,000	0.002011607	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2019-2005)

لوحظ من بيانات الجدول إن الحسابات الجارية والودائع اتخذت مساراً تصاعدياً في بداية المدة إذ سجلت (86,152) مليار دينار في عام 2005 لغاية عام 2007 إذ انخفضت فيها الحسابات الجارية والودائع لتصل إلى (76,236) مليار دينار بعد إن كانت (119,522) مليار دينار في عام 2006 يرجع ذلك الانخفاض في عام 2007 بسبب ظهور الازمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في آب / 2007 وأثرت في جميع اقتصاديات العالم فقد انخفضت سيولة المصارف التجارية بشكل كبير، استقرت بعدها واخذت بالارتفاع التدريجي حتى عام 2013 لتصل إلى (283,287) مليار دينار بسبب السياسة والاساليب الجديدة التي اتبعتها المصرف بهدف جذب العملاء وتعزيز ثقتهم بالمصرف من جديد سواء عن طريق أسعار الفائدة او الانظمة المصرفية المتطورة لكن سرعان ما عادت للانخفاض في عام 2014 واستمرت بذلك الانخفاض حتى عام 2019 لتصل إلى (210,962) مليار دينار ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط فضلا عن سياسة النقشف التي اتبعتها الحكومة في تلك الفترة لاسيما بعد إن قامت الحكومة باستقطاعات شملت رواتب الموظفين والمتقاعدين.

### 3- المصرف الاهلي العراقي

اسس المصرف الاهلي العراقي برأسمال قدره (400) مليون دينار بموجب اجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 5802 المؤرخة في 1/ شباط/ 1995، باشر المصرف اعماله في 8/ نيسان/ 1995 بعد إن حصل على موافقة البنك المركزي العراقي في ممارسة مهنة الصيرفة كمصرف استثماري بتاريخ 28/ 3/ 1995.

سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتاريخ 25/ تشرين الاول/ 1997 بتعديل عقود تأسيسها ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل في تاريخ 1/ تشرين الاول/ 1998، إذ يقدم المصرف خدمات مميزة للأفراد والشركات التجارية العراقية وكذلك الشركات التجارية العالمية والاقليمية، من خلال الاعتماد على شبكة مراسلي المصرف العالمية والاقليمية.

قام المصرف بزيادة رأسماله عدة مرات حتى بلغ (250) مليار دينار في عام 2013 واستمر على ذلك حتى عام 2019 إذ بلغ الاحتياطي الإلزامي للمصرف في ذلك العام (4,439) مليار دينار، ولعل من الجدير بالذكر إن عدد فروع المصرف هي (15) فرعاً بينما بلغ عدد موظفي المصرف (346) موظفاً. (التقرير المالي للمصرف الاهلي العراقي، 2019)

### جدول (7)

#### ودائع ومدخرات المصرف الاهلي العراقي للمدة (2019-2005)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع / المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصارف العينة إلى اجمالي المدخرات
2005	28,347,459,342	29,356,175,000,000	0.000965639	0.8%
2006	13,562,802,206	39,196,340,226,300	0.000346022	0.7%
2007	21,816,120,000	43,296,217,162,850	0.000503881	0.6%
2008	37,519,122,000	82,450,682,608,870	0.000455049	0.4%
2009	40,308,484,000	36,152,317,954,880	0.001114963	1.1%
2010	51,706,265,000	58,308,000,800,000	0.000886778	0.7%
2011	75,720,087,000	92,903,002,400,000	0.000815045	0.5%
2012	154,837,514,530	106,040,858,125,600	0.001460168	0.7%
2013	360,328,792,951	113,225,523,322,200	0.003182399	0.9%
2014	337,379,957,077	101,141,521,600,000	0.003335722	0.8%
2015	267,565,700,038	48,809,515,111,620	0.005481835	1.4%
2016	148,099,533,000	48,136,490,000,000	0.003076658	1.3%
2017	184,728,884,000	71,159,415,500,000	0.002595987	0.9%
2018	189,794,078,000	108,323,400,500,000	0.001752106	0.6%
2019	250,548,236,000	104,872,609,300,000	0.002389072	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2019-2005)

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن ودائع المصرف الاهلي بلغت في عام 2005 نحو (28,347) مليار دينار لتتخف بعد ذلك في 2006 مسجلة (13,562) مليار دينار نتيجة سحبات الأفراد المفاجئة، عادت ودائع المصرف للارتفاع حتى وصلت في عام 2013 إلى (360,328) مليار دينار يعزى ذلك إلى الأنشطة والخدمات المصرفية التي اتبعها المصرف لغرض جذب الزبائن وايداعهم لدى المصرف إذ بلغ حجم الادخار في تلك الفترة (113,225) ترليون دينار، عادت الودائع بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتتخف

في عام 2016 إلى (148,099) مليار دينار بعد إن كانت (267,565) مليار دينار في عام 2015 نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية وتردي الوضع الاقتصادي في تلك الفترة، من ثم اخذت ودائع المصرف بالارتفاع التدريجي حتى وصلت إلى (250,548) مليار دينار في عام 2019، في حين بلغت المدخرات (104,872) ترليون دينار.

#### 4- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

اسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار " كشركة مساهمة خاصة" بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7909 في 23/ آب/ 2001 وبرأسمال قدره (مليار دينار) مدفوع بالكامل، باشر المصرف نشاطه واعماله المصرفية في 1/ كانون الثاني/ 2002 بعد منحه اجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي المرقمة (2/ 3/ 9909) في 3/ تشرين الثاني/ 2001 وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (41) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976. تمت زيادة رأسمال المصرف عدة مرات استجابة للتطورات الاقتصادية والمالية ومتطلبات البنك المركزي العراقي فضلاً عن اتساع قاعدة المتعاملين مع المصرف ليصل إلى (252,500) مليار دينار عراقي، بينما بلغ الاحتياطي الالزامي للمصرف (7,122) مليار دينار في عام 2019 ولعل من اهم أنشطة المصرف هي توظيف الودائع لدعم الأنشطة الاساسية للمصرف وكذلك ادارة الائتمان بشقيه النقدي والتعهدي. ولا بد من الاشارة إلى إن المصرف يمتلك (10) فروع منتشرة في داخل العراق، وان عدد موظفي المصرف بلغ 194 موظفاً. (التقرير المالي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار، 2019)

## جدول (8)

## ودائع ومدخرات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2019-2005)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع / المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصارف العينة إلى اجمالي المدخرات
2005	49,283,439,905	29,356,175,000,000	0.17%	0.8%
2006	61,457,225,966	39,196,340,226,300	0.16%	0.7%
2007	84,335,345,595	43,296,217,162,850	0.19%	0.6%
2008	142,738,008,351	82,450,682,608,870	0.17%	0.4%
2009	167,721,436,677	36,152,317,954,880	0.46%	1.1%
2010	151,794,581,450	58,308,000,800,000	0.26%	0.7%
2011	156,589,970,123	92,903,002,400,000	0.17%	0.5%
2012	242,406,948,560	106,040,858,125,600	0.23%	0.7%
2013	269,410,391,227	113,225,523,322,200	0.24%	0.9%
2014	71,464,617,712	101,141,521,600,000	0.07%	0.8%
2015	86,496,968,867	48,809,515,111,620	0.18%	1.4%
2016	91,856,988,609	48,136,490,000,000	0.19%	1.3%
2017	100,690,238,687	71,159,415,500,000	0.14%	0.9%
2018	116,674,270,173	108,323,400,500,000	0.11%	0.6%
2019	118,624,050,723	104,872,609,300,000	0.11%	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2019-2005)

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن الحسابات الجارية والودائع لمصرف الموصل ارتفعت في بداية المدة واستمرت بالارتفاع حتى سجلت (167,721) مليار دينار في عام 2009 انخفضت بعد ذلك في عام 2010 لتصل إلى (151,794) أي انخفضت بمبلغ اجمالي مقداره (15,926) مليار دينار ويعزى ذلك إلى انخفاض الایداعات الحكومية، عادت بعدها للارتفاع في عام 2011 لتسجل (156,589) مليار دينار، استمرت بالارتفاع حتى عام 2014 لتتنخفض بعدها مسجلة (71,464) مليار دينار بعد إن كانت مسجلة اعلى معدل ودائع لها في عام 2013 إذ كانت تقدر ودائع المصرف بـ(269,410) مليار دينار، يعزى ذلك الانخفاض إلى الوضع الاقتصادي والامنّي في العراق في عام 2014 ونظراً للظروف التي تعرض لها المصرف من قبل المنظمات الارهابية مما اضطر المودعين إلى

سحب ودائعهم، فضلا عن عدم تمكن المصرف من سحب ارصدته الموجودة لدى البنك المركزي العراقي/ الموصل ومصرف الرافدين في المناطق الساخنة والتي كانت تقدر بـ(15,986) مليار دينار، انتقلت بعدها الادارة العامة للمصرف إلى بغداد لتتمكن من مزولة اعمالها والعودة إلى انشطتها الخدمية والمصرفية لترتفع ودائع المصرف تدريجياً حتى سجلت (118,624) مليار دينار في عام 2019، نتيجة لتوقف الاحداث الامنية واعادة ثقة المودعين بالمصرف وتوفر السيولة المناسبة مما مكن المصرف من العودة إلى مزولة اعماله المصرفية من جديد.

### المطلب الثاني: المصارف ذات التصنيف الجيد

#### 1- المصرف المتحد للاستثمار

اسس المصرف المتحد للاستثمار في 20/ آب/ 1994 بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/5762 برأسمال مقداره (100) مليون دينار وتمت زيادة رأسماله عدة مرات إلى إن وصل إلى (300) مليار دينار تنفيذا لقرار الهيئة العامة المنعقد في 21/ تموز/ 2013 واستمر على حالة حتى 2020، بأشر نشاطه في العمليات المصرفية في عام 1995 بعد حصوله على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة من البنك المركزي العراقي، ولعل من ابرز اهداف المصرف المتحد هو المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية من خلال ممارسة اعمال المصرف الذي اقرته الهيئة العامة عن طريق ممارسة اعمال الصيرفة التجارية فضلا عن اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل العمليات ذات الجدوى الاقتصادية لمشاريع القطاعين الخاص والمختلط، بلغ الاحتياطي القانوني للمصرف في عام 2019 نحو (11,787) مليار دينار بينما بلغ الاحتياطي الرأسمالي (418,765) مليون دينار، بلغ عدد فروع المصرف (20) فرعا، فضلا عن إن عدد الموظفين بلغ (670) موظفا. (التقرير المالي للمصرف المتحد للاستثمار، 2019)

## جدول (9)

## ودائع ومدخرات المصرف المتحد للاستثمار للمدة (2005-2019)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع / المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصارف العينة إلى إجمالي المدخرات
2005	23,400,051,000	29,356,175,000,000	0.000797108	1.7%
2006	16,239,988,000	39,196,340,226,300	0.000414324	1.6%
2007	19,914,387,231	43,296,217,162,850	0.000459957	1.6%
2008	30,151,227,104	82,450,682,608,870	0.000365688	1.0%
2009	231,888,485,000	36,152,317,954,880	0.006414208	2.9%
2010	286,556,308,000	58,308,000,800,000	0.004914528	2.3%
2011	299,377,982,000	92,903,002,400,000	0.003222479	1.4%
2012	246,693,418,000	106,040,858,125,600	0.002326400	1.4%
2013	349,519,977,000	113,225,523,322,200	0.003086936	1.5%
2014	186,156,224,510	101,141,521,600,000	0.001840552	1.3%
2015	228,902,501,601	48,809,515,111,620	0.004689711	2.3%
2016	139,124,696,718	48,136,490,000,000	0.002890213	2.1%
2017	103,903,709,809	71,159,415,500,000	0.001460154	0.7%
2018	73,269,624,685	108,323,400,500,000	0.000676397	0.8%
2019	69,438,830,486	104,872,609,300,000	0.000662126	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف المتحد للاستثمار للمدة (2005 - 2019)

لوحظ من بيانات الجدول المذكور انفاً إن حركة الودائع الجارية كانت متذبذبة، ففي عام 2005 تم ايداع (23,400) مليار دينار، اما في عام 2008 فقد ارتفعت الايداعات والحسابات الجارية إلى (30,151) مليار دينار ويعزى ذلك إلى تغير سلوك الأفراد والمؤسسات بالجهاز المصرفي نتيجة الازمة المالية العالمية، سجلت بعدها في عام 2012 (246,693) مليار دينار، وذلك على الرغم من انخفاض كفاية رأس المال للمصارف الحكومية لان قناعة الجمهور ترى إن المصارف الحكومية اكثر ضمانا، وفي عام 2016 انخفضت ودائع المصرف المتحد إلى (139,124) مليار دينار بعد إن كانت ودائعها في عام 2015 (228,902) وذلك بسبب ظروف العراق الاستثنائية والعمليات العسكرية ضد الجماعات الارهابية نتج عن ذلك تدمير البنى التحتية للمصارف وهكذا اتخذ مسارا بين الارتفاع والانخفاض إلى إن سجل في عام 2019 نحو (69,438) مليار دينار يعزى ذلك

إلى انخفاض الحسابات الجارية نتيجة انقطاع خدمة الانترنت مما أدى إلى انعدام التواصل بين الجمهور والمصرف.

## 2- مصرف الائتمان العراقي

أسس مصرف الائتمان العراقي كشركة مساهمة في عام 1998 بموجب اجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 6615 في 25/ تموز/ 1998 برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي. وباشرة المصرف اعماله المصرفية في 14/ تشرين الاول/ 1998 بعد منحة اجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي في 6/ تشرين الاول/ 1998، وتتألف رأسماله عدة مرات حتى بلغ (250) مليار دينار في عام 2014 وبقي بنفس المقدار حتى نهاية 2019، إضافة لذلك فقد بلغ الاحتياطي الإلزامي للمصرف في نهاية عام 2019 نحو (15,720) مليار دينار.

يهدف مصرف الائتمان إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد وتنشيط فعاليتها في أطر السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة في مجالات التمويل والاستثمار لكافة القطاعات الاقتصادية، كما يهدف المصرف إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية وكذلك العمولات التي يتقاضاها لقاء الخدمات التي يقدمها مع الأخذ بعين الاعتبار توفير أكبر قدر من الأمان من خلال تجنب الدخول في المشاريع والاستثمارات ذات المخاطر العالية، يقوم المصرف بتقديم جميع أعماله المصرفية وخدمات الوساطة المالية من خلال فرعة الرئيس في بغداد فضلاً عن امتلاكه (5) فرع تعمل داخل العراق، إذ بلغ عدد موظفي المصرف في عام 2019 حوالي (182) موظفاً. (التقرير المالي لمصرف الائتمان العراقي، 2019)



## جدول (10)

## ودائع ومدخرات مصرف الائتمان العراقي للمدة (2005-2019)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع / المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصارف العينة إلى إجمالي المدخرات
2005	174,506,927,918	29,356,175,000,000	0.005944471	1.7%
2006	305,533,420,405	39,196,340,226,300	0.007794948	1.6%
2007	252,885,472,970	43,296,217,162,850	0.005840821	1.6%
2008	210,988,910,837	82,450,682,608,870	0.002558971	1.0%
2009	222,578,040,793	36,152,317,954,880	0.006156674	2.9%
2010	430,018,107,630	58,308,000,800,000	0.007374942	2.3%
2011	261,062,827,000	92,903,002,400,000	0.002810058	1.4%
2012	354,914,757,000	106,040,858,125,600	0.003346962	1.4%
2013	380,529,864,000	113,225,523,322,200	0.003360813	1.5%
2014	311,749,827,000	101,141,521,600,000	0.003082313	1.3%
2015	162,043,183,000	48,809,515,111,620	0.00331991	2.3%
2016	179,282,330,000	48,136,490,000,000	0.003724458	2.1%
2017	144,170,024,000	71,159,415,500,000	0.002026015	0.7%
2018	162,366,285,000	108,323,400,500,000	0.001498903	0.8%
2019	208,358,810,000	104,872,609,300,000	0.00198678	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الائتمان للمدة (2005-2019)

من بيانات الجدول المذكور انفاً نلاحظ إن الحسابات الجارية والودائع اخذت مساراً متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض إذ سجلت (22,698) مليار دينار في عام 2004 وبمعدل نمو (20%) نتيجة لارتفاع عدد المتعاملين مع المصرف لاسيما بعد إن قامت الحكومة بمنح المصارف الصلاحيات التامة لأداء عملها بحرية تامة، فضلا عن استقرار أسعار الصرف مما أدى إلى زيادة ثقة الجمهور في المصرف، لم تلبث طويلا حتى انخفضت الحسابات الجارية والودائع في عامي (2007 و 2008) لتسجل (210,988) مليار دينار في عام 2008 نتيجة تداعيات الازمة العالمية وتأثيرها المباشر على سلوك الأفراد وانعدام الثقة في المصرف مما أدى إلى زيادة سحباتهم المفاجئة واخذت الودائع بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض لترتفع في عام 2012 مسجلة (354,914) مليار دينار، يعزى ذلك الارتفاع إلى جهد البنك المركزي العراقي في اعادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي من خلال

تحقيق الاستقرار النقدي والمالي لتخفيض بعد ذلك في عام 2015 إلى (162,043) مليار دينار ويعود ذلك الانخفاض نتيجة لتوجيه البنك المركزي العراقي في خفض سعر الفائدة الممنوح من قبل المصارف في ظل الركود الاقتصادي، إذ قامت المصارف بتوظيف مواردها الفائضة باتجاه السوق من اجل تعزيز السيولة في الاقتصاد، لتستقر في عام 2019 عند (208,358) مليار دينار نتيجة لقيام البنك المركزي العراقي بأنشاء شركة ضمان الودائع من اجل زيادة ثقة الجمهور بالمصارف العاملة وضمان مدخراتهم لدى المصارف كافة.

### 3- مصرف الشرق الاوسط

أسس مصرف الشرق الاوسط للأستثمار في تاريخ 7/ تموز/ 1993 بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 وفق شهادة تأسيس صادرة من دائرة تسجيل الشركات، إذ كان رأسمال المصرف في بداية تأسيسه (400) مليون دينار عراقي مدفوعاً منه (100) مليون دينار ثم بدء رأسمال المصرف يتنامى حتى وصل إلى (250) مليار دينار في عام 2014 واستمر على ذلك حتى عام 2019 إذ إن قسم من تلك الزيادة نتج عن تحويل الارباح القابلة للتوزيع إلى رأس المال، اما القسم الآخر كان نتيجة لطرح اسهم جديده لاكتتاب الجمهور، بينما بلغ الاحتياطي الالزامي للمصرف في عام 2020 (13,864) مليار دينار.

باشر المصرف اعماله في 8/ أيار/ 1994 بعد منحه اجازة ممارسة مهنة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 28/ ايلول/ 1993، ولعل من اهداف المصرف ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية وكذلك منح التسهيلات الائتمانية فضلاً عن إن الهدف الاساس للمصرف هو تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية، لغرض دعم البنية الاقتصادية ضمن أطر السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، بلغ عدد فروع المصرف في عام 2019 (18) فرعاً بينما عدد موظفي المصرف بلغ (707) موظف. ( التقرير المالي لمصرف الشرق الاوسط، 2019)

## جدول (11)

## ودائع ومدخرات مصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة (2005-2019)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع/ المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصارف العينة إلى إجمالي المدخرات
2005	276,542,251,404	29,356,175,000,000	0.009420241	1.7%
2006	239,348,107,400	39,196,340,226,300	0.006106389	1.6%
2007	333,057,282,533	43,296,217,162,850	0.007692526	1.6%
2008	431,100,483,855	82,450,682,608,870	0.005228586	1.0%
2009	390,316,892,029	36,152,317,954,880	0.010796456	2.9%
2010	463,327,210,550	58,308,000,800,000	0.007946203	2.3%
2011	505,117,764,165	92,903,002,400,000	0.005437045	1.4%
2012	615,784,212,672	106,040,858,125,600	0.005807047	1.4%
2013	551,856,183,588	113,225,523,322,200	0.004873956	1.5%
2014	358,117,941,092	101,141,521,600,000	0.003540761	1.3%
2015	331,665,994,322	48,809,515,111,620	0.006795109	2.3%
2016	251,838,721,000	48,136,490,000,000	0.005231763	2.1%
2017	324,513,571,000	71,159,415,500,000	0.004560374	0.7%
2018	429,184,675,000	108,323,400,500,000	0.003962068	0.8%
2019	271,009,546,000	104,872,609,300,000	0.002584179	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة (2005-2019)

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن الحسابات الجارية والودائع لمصرف الشرق الاوسط بلغت في عام 2005 (276,542) مليار دينار ثم انخفضت سريعاً في عام 2006 لتصل إلى (239,348) مليار دينار نتيجة لضعف ثقة الزبائن على ايداع اموالهم في المصرف فيما قام المصرف بتطوير اساليب عمله عن طريق فتح حسابات بكافة اشكالها بغية جذب الزبائن للتعامل معه، ارتفع بعد ذلك ليصل في عام 2012 إلى (615,784) مليار دينار مما يدل على صحة الاساليب والسياسة المتبعة من قبل المصرف ومدى تأثيرها في سلوك الأفراد سواء ما يتعلق في أسعار الفائدة او الانظمة المصرفية المتطورة والتكنولوجيا الحديثة المتبعة فضلاً عن طريقة استقبال الزبائن وحسن التعامل، الا انها عادت للانخفاض بدءاً من عام 2013 إذ بلغت (551,856) مليار دينار بسبب الوضع الراهن للبلد آنذاك مما سبب الخوف والهلع للزبائن مما ادى بهم إلى سحب ودائعهم واستمرت

الودائع بالانخفاض حتى عام 2019 إذ بلغت (271,009) مليار دينار، ويعزى ذلك إلى تقييد حركة المواطنين جراء الحراك الشعبي الذي أدى إلى صعوبة التنقل بين المحافظات العراقية وهذا ما سبب عدم قدرة الزبائن من مراجعة المصرف وإيداع أموالهم فيه.

#### 4- مصرف الخليج التجاري

أسس مصرف الخليج في 20/ تشرين الأول 1999 وفق اجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 7002، برأس مال قدره (600) مليون دينار عراقي، باشر المصرف أعماله في 1/ نيسان/ 2000 بعد منحه اجازة ممارسة مهنة الصيرفة من البنك المركزي العراقي ثم بدء رأسمال المصرف يتنامى حتى بلغ في عام 2019 (300) مليار دينار، بينما بلغ الاحتياطي الائتماني (9,413) مليار دينار، يقوم المصرف بتقديم جميع أعماله المصرفية والمالية فضلاً عن تقديم خدمات الصيرفة والوساطة المالية من خلال مركزه الرئيس في بغداد وبلغ عدد فروع المنتشرة داخل العراق (19) فرعاً، كما بلغ عدد موظفي المصرف في عام 2019 (180) موظفاً. (التقرير المالي لمصرف الخليج التجاري، 2019)

#### جدول (12)

#### ودائع ومدخرات مصرف الخليج التجاري للمدة (2019-2005)

السنة	الحسابات الجارية والودائع	اجمالي المدخرات	الودائع / المدخرات	نسبة مساهمة ودائع المصرف العينة إلى إجمالي المدخرات
2005	18,793,200,802	29,356,175,000,000	0.000640179	1.7%
2006	54,007,593,010	39,196,340,226,300	0.001377873	1.6%
2007	106,116,092,813	43,296,217,162,850	0.002450932	1.6%
2008	165,752,111,737	82,450,682,608,870	0.002010318	1.0%
2009	187,469,559,369	36,152,317,954,880	0.005185547	2.9%
2010	190,009,726,077	58,308,000,800,000	0.003258725	2.3%
2011	216,937,195,119	92,903,002,400,000	0.002335093	1.4%
2012	260,779,664,078	106,040,858,125,600	0.002459238	1.4%
2013	417,143,122,798	113,225,523,322,200	0.003684179	1.5%
2014	455,212,133,539	101,141,521,600,000	0.004500744	1.3%
2015	409,220,684,788	48,809,515,111,620	0.008384035	2.3%
2016	427,200,844,364	48,136,490,000,000	0.008874782	2.1%
2017	265,803,562,818	71,159,415,500,000	0.003735325	0.7%
2018	232,934,933,496	108,323,400,500,000	0.002150366	0.8%
2019	201,579,972,579	104,872,609,300,000	0.001922141	0.7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2019-2005)

تمثل الودائع ركيزة أساسية للمصارف التجارية فهي تمثل القسم الأكبر من مواردها، إذ إن نمو الودائع يمثل قدرة المصارف التجارية على تعبئة المدخرات، ومما لا شك فيه سيتم توضيح مسارات وودائع ومدخرات المصرف خلال مدة الدراسة إذ يلاحظ من بيانات الجدول المذكور انفاً إن الودائع اتخذت مساراً تصاعدياً خلال العشرة سنوات الأولى فقد بلغت في عام 2005 (18,793) مليار دينار نتيجة زيادة عوائد الأفراد والمقيمين مما ساعد في ارتفاع نسبة المدخرات، فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي بأطلاق حرية أسعار الفائدة للمصارف من أجل تشجيعها على المنافسة فيما بينها وزيادة قدرتها على جذب الودائع، وكذلك استقرار أسعار الصرف مما شجع الأفراد على زيادة ايداعاتهم لدى المصارف، إذ بلغت الودائع في عام 2010 نحو (190,009) مليار دينار، لتتخفص فيما بعد في عام 2015 إلى (409,220) مليار دينار بعد إن كانت (455,212) مليار دينار في عام 2014، وكذلك انخفاض المدخرات في عام 2015 لتسجل (48,809) ترليون دينار، اخذت الودائع بالتراجع في السنوات الثلاث الأخيرة حتى بلغت في عام 2019 نحو (201,579) مليار دينار ويرجع السبب في ذلك الانخفاض إلى تداعيات جائحة كورونا وتوقف القطاعات الاقتصادية كافة، فضلاً عن انقطاع خدمة الانترنت مما اثر على تواصل المصرف مع الجمهور.

## المبحث الثالث

العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة المصارف العينة إلى إجمالي المدخرات

أولاً: أسعار فائدة الودائع في المصارف الأهلية العراقية

ان البنك المركزي العراقي اعتمد سعر الفائدة كأداة جاذبة للودائع، فضلاً عن اعطاء المصرف الحرية في تحديد سعر الفائدة الملائم، وممارسة عمليات التحويل الخارجي لغرض زيادة قدرتها الايداعية والائتمانية. (الزبيدي، 2022: ص102)

## جدول (13)

أسعار فائدة الودائع في المصارف الاهلية العراقية للمدة (2019-2005)

السنة	التوفير	الثابتة لمدة 6 اشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين
2005	5.5	6.4	7.1	7.9
2006	6	7	7.7	8.5
2007	10	11.16	12.3	13.6
2008	8.8	9.8	11.1	12.2
2009	6.84	7.82	8.83	10.12
2010	5.72	6.4	7.22	8.92
2011	5.36	5.98	6.95	7.9
2012	5.36	6.04	6.99	8.26
2013	5.9	5.85	6.61	7.74
2014	4.16	4.77	5.14	2.71
2015	3.98	4.35	5.3	2.06
2016	3.76	4.2	4.96	1.75
2017	4.21	4.65	5.73	6.2
2018	3.96	4.45	5.51	5.91
2019	3.67	4.26	5.26	5.3

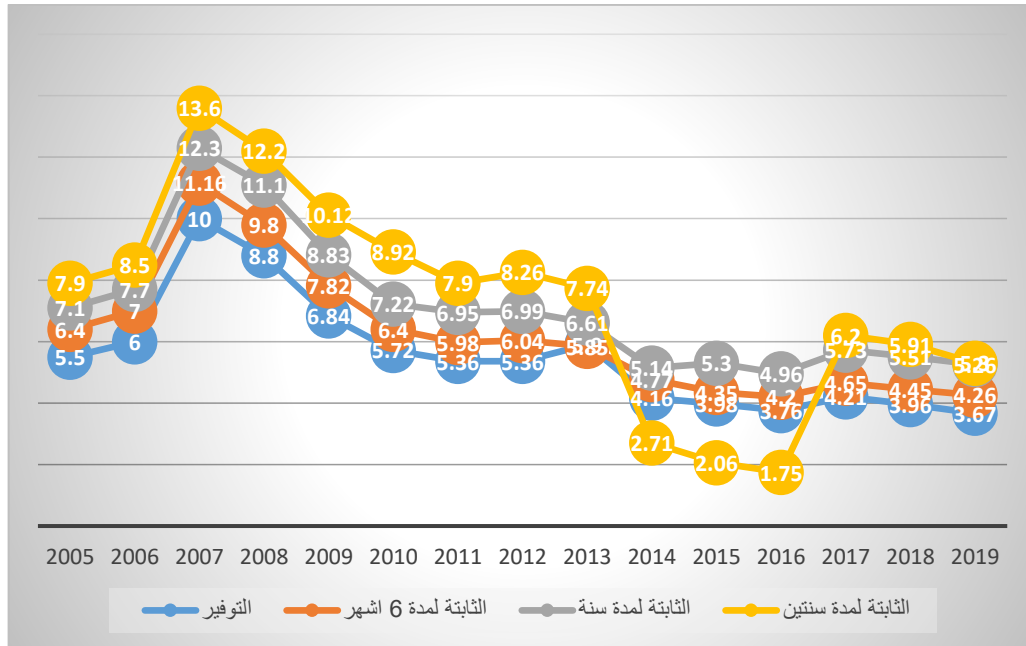
الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2019-2005)

من بيانات الجدول المذكور انفاً لوحظ إن أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف الاهلية متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض اذا بلغت في عام 2007 (10%) كحد اعلى أي إن أسعار فائدة التوفير ارتفعت بواقع 4 نقاط عما كانت عليه في عام 2006 نتيجة الاستقرار الامني وارتفاع أسعار

النفط، بينما بلغت (3.67%) في عام 2019 كحد ادنى، ولا سيما إن أسعار فائدة ودائع التوفير خلال فترة الدراسة احتلت اقل نسبة بين أسعار الفائدة وكما موضح في الشكل (8)، اما أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة 6 اشهر فقد بلغت في عام 2007 (11.16%) كحد اعلى لها لغرض جذب واستقطاب الزبائن الا انها اخذت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وعدم الاستقرار حتى سجلت في عام 2016 (4.2%) كحد ادنى ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع نمو النشاط الاقتصادي في تلك الفترة، إذ احتلت المرتبة الثالثة بين أسعار الفائدة، فيما سجلت أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنة ولمدة سنتين على التوالي اعلى معدل لها في عام 2007 لتصل إلى (12.3%) و (13.6%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة عائدات النفط المصدر، في حين سجل ادنى معدل لأسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنة ولمدة سنتين على التوالي (4.96%) و (1.75%) في عام 2016 مما ادى إلى خفض ارصدة الودائع لدى المصارف، فضلا عن حالة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي في تلك الفترة، إذ احتلت أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنة المرتبة الثانية، اما أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنتين فقد احتلت المرتبة الاولى والاعلى بين أسعار الفائدة الأخرى.

### شكل (11)

#### أسعار فائدة الودائع في المصارف الاهلية العراقية



### اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

## ثانياً: العلاقة بين أسعار الفائدة والمدخرات

سيتم في الجدول ادناه توضيح المسار الزمني والتذبذبات بين أسعار الفائدة على الودائع وبين إجمالي المدخرات للمدة (2005-2019)

## جدول (14)

## العلاقة بين أسعار الفائدة والمدخرات

المدخرات	الثابتة لمدة سنتين	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة 6 اشهر	التوفير	السنة
29,356,175,000,000	7.9	7.1	6.4	5.5	2005
39,196,340,226,300	8.5	7.7	7	6	2006
43,296,217,162,850	13.6	12.3	11.16	10	2007
82,450,682,608,870	12.2	11.1	9.8	8.8	2008
36,152,317,954,880	10.12	8.83	7.82	6.84	2009
58,308,000,800,000	8.92	7.22	6.4	5.72	2010
92,903,002,400,000	7.9	6.95	5.98	5.36	2011
106,040,858,125,600	8.26	6.99	6.04	5.36	2012
113,225,523,322,200	7.74	6.61	5.85	5.9	2013
101,141,521,600,000	2.71	5.14	4.77	4.16	2014
48,809,515,111,620	2.06	5.3	4.35	3.98	2015
48,136,490,000,000	1.75	4.96	4.2	3.76	2016
71,159,415,500,000	6.2	5.73	4.65	4.21	2017
108,323,400,500,000	5.91	5.51	4.45	3.96	2018
104,872,609,300,000	5.3	5.26	4.26	3.67	2019

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي، وتقارير البنك

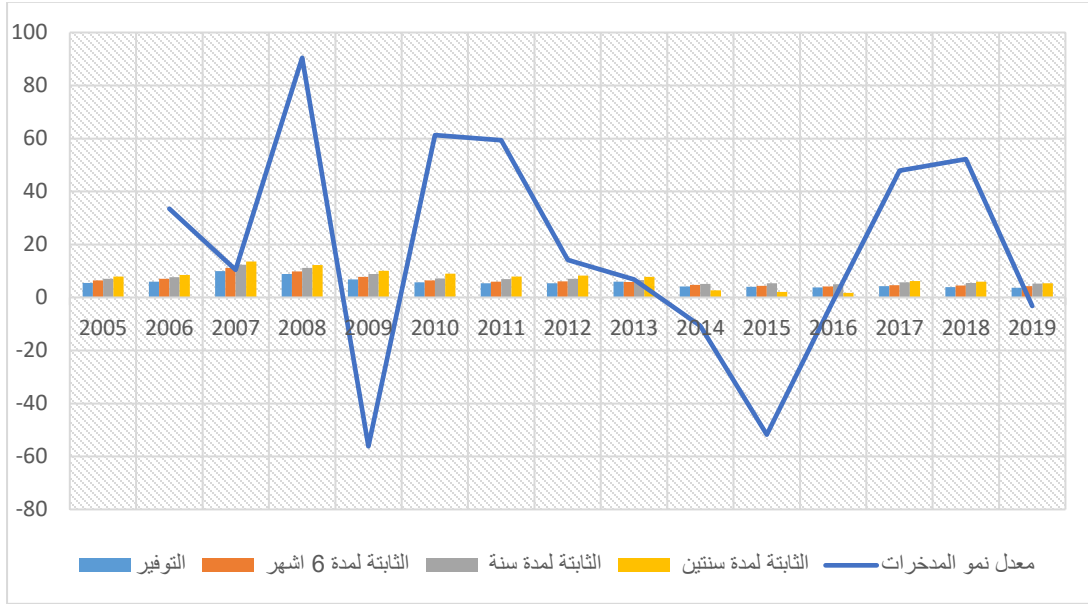
الدولي للمدة (2005-2019)

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن المسار الزمني لأسعار الفائدة على الودائع لم يكن منسجم مع المسار الزمني للمدخرات، إذ إن عدم ثقة الأفراد بالمصارف والتوقعات المتشائمة فضلاً عن عدم وعي الأفراد بأهمية الادخار لدى المصارف جعل أسعار الفائدة اداة غير فعالة في زيادة وتعبئة مدخرات الأفراد، ومن الجدير بالذكر إن زيادة المدخرات في بعض سنوات الدراسة جاءت من عوامل بعيدة كل البعد عن أسعار الفائدة.



## شكل (12)

## العلاقة بين أسعار الفائدة والمدخرات



## من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

## ثالثا: أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة إلى إجمالي المدخرات

نتيجة لوجود ضعف واضح في أداء كل مصرف على حدة في كيفية التعامل مع المدخرات الكلية سيتم استعراض ودائع المصارف الأربعة السابقة والتي تشترك بكونها ذات تصنيف متوسط نسبة إلى المدخرات الكلية مجتمعة وبيان دورها في جذب مدخرات الأفراد وتحويلها على شكل ودائع، ومقارنة ذلك مع أسعار الفائدة الموضوعة من قبل السلطة النقدية بأنواعها المتعددة، وكما مبين في الجدول أدناه:

## جدول (15)

## العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة

السنة	التوفير	الثابتة لمدة 6 اشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين	نسبة مساهمة المصارف المتوسطة
2005	5.5	6.4	7.1	7.9	0.8%
2006	6	7	7.7	8.5	0.7%
2007	10	11.16	12.3	13.6	0.6%
2008	8.8	9.8	11.1	12.2	0.4%
2009	6.84	7.82	8.83	10.12	1.1%
2010	5.72	6.4	7.22	8.92	0.7%
2011	5.36	5.98	6.95	7.9	0.5%
2012	5.36	6.04	6.99	8.26	0.7%
2013	5.9	5.85	6.61	7.74	0.9%
2014	4.16	4.77	5.14	2.71	0.8%
2015	3.98	4.35	5.3	2.06	1.4%
2016	3.76	4.2	4.96	1.75	1.3%
2017	4.21	4.65	5.73	6.2	0.9%
2018	3.96	4.45	5.51	5.91	0.6%
2019	3.67	4.26	5.26	5.3	0.7%
					12.3%

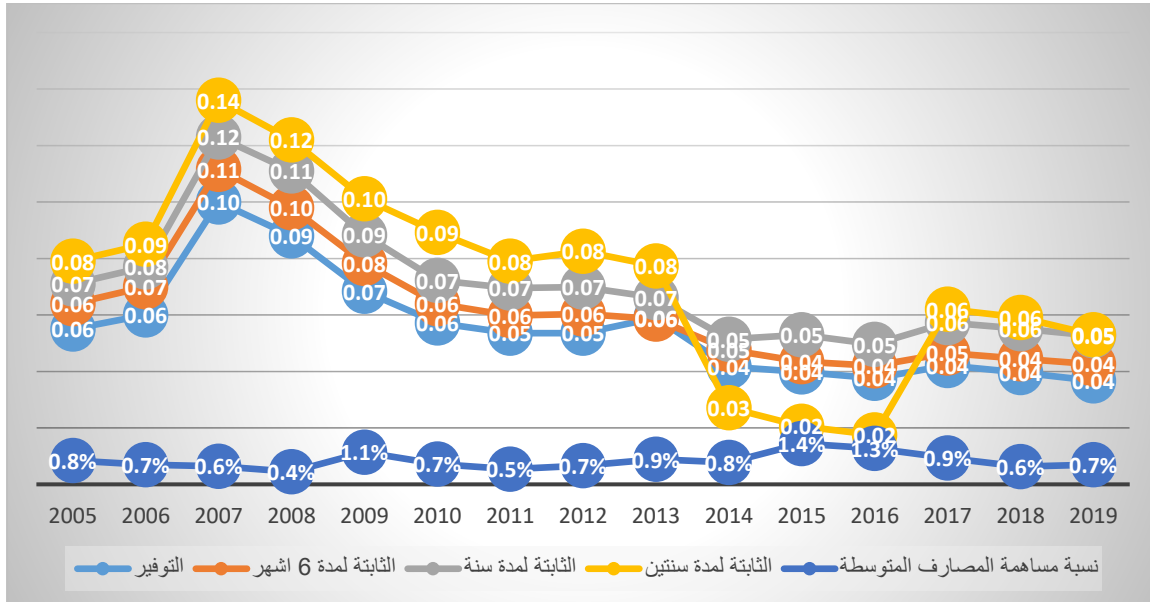
الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2019-2005)

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن إجمالي نسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة إلى إجمالي المدخرات بلغت (12.3%)، فقد كانت مساهمة ودائع المصارف المتوسطة ذات نسب متفاوتة في بداية مدة الدراسة حتى ارتفعت عام 2009 إذ بلغت نسبة مساهمة المصارف المتوسطة (1.1%) وبأسعار فائدة (6.84%) لودائع التوفير و (7.82%) و (8.83%) و (10.12%) للودائع الثابتة بأنواعها على التوالي مقارنة بالعام السابق إذ بلغت في عام 2008 نحو (0.4%) وبأسعار فائدة اعلى فقد سجلت ودائع التوفير (8.8%) في حين سجلت الودائع الثابتة على التوالي (9.8%) و (11.1%) و (12.2%) ويرجع سبب الانخفاض في عام 2008 نتيجة خفض الایداعات لدى المصارف، فضلا عن قيام البنك المركزي العراقي بخفض سعر فائدة السياسة اربع مرات خلال النصف الاول والنصف الثاني من عام 2008، عادت نسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة إلى إجمالي المدخرات للانخفاض في السنوات الخمسة التالية حتى عام 2014 لتصل نسبة

مساهمتها إلى (0.8%) وبأسعار فائدة (4.16%) لودائع التوفير و(4.77%) و (5.14%) و (2.71%) للودائع الثابتة على التوالي، بينما ارتفعت نسبة المساهمة في عامي 2015 و 2016 لتصل إلى (1.4%) و (1.3%) على التوالي بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة مقارنة بالسنوات السابقة إذ بلغت أسعار فائدة وداائع التوفير (3.76%) في حين سجلت أسعار فائدة الودائع الثابتة على التوالي (4.2%) و (4.96%) و (1.75) وهذا إن دل على شيء فهو يدل على إن المتحكم الأساس هو سلوك الأفراد ورغباتهم، عادت بعدها نسبة المساهمة للانخفاض لتستمر حتى 2019 مسجلة (0.7%) وبأسعار فائدة متفاوتة إذ سجلت أسعار فائدة وداائع التوفير (3.67%) فيما سجلت أسعار فائدة الودائع الثابتة على التوالي (4.26%) و (5.26%) و (5.3%) يعزى ذلك إلى انخفاض واردات النفط والانغلاق التام الذي شهدته بلدان العالم بسبب جائحة كورونا، فضلا عن حالة الذعر والخوف لدى الأفراد مما أدى إلى سحب مدخراتهم من المصارف وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة.

### شكل (13)

#### العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة المصارف المتوسطة



اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

رابعاً: أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف الجيدة إلى إجمالي المدخرات سيتم استعراض وداائع المصارف الاربع السابقة والتي تشترك بكونها ذات تصنيف جيد نسبة إلى المدخرات الكلية مجتمعة وبيان دورها في جذب مدخرات الأفراد وتحويلها على شكل وداائع، ومقارنة ذلك مع أسعار الفائدة الموضوعة من قبل السلطة النقدية بأنواعها المتعددة، وكما مبين في الجدول ادناه:

### جدول (16)

#### العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة وداائع المصارف الجيدة

السنة	أسعار فائدة التوفير	الثابتة لمدة 6 اشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين	نسبة مساهمة المصارف الجيدة
2005	5.5	6.4	7.1	7.9	1.7%
2006	6	7	7.7	8.5	1.6%
2007	10	11.16	12.3	13.6	1.6%
2008	8.8	9.8	11.1	12.2	1.0%
2009	6.84	7.82	8.83	10.12	2.9%
2010	5.72	6.4	7.22	8.92	2.3%
2011	5.36	5.98	6.95	7.9	1.4%
2012	5.36	6.04	6.99	8.26	1.4%
2013	5.9	5.85	6.61	7.74	1.5%
2014	4.16	4.77	5.14	2.71	1.3%
2015	3.98	4.35	5.3	2.06	2.3%
2016	3.76	4.2	4.96	1.75	2.1%
2017	4.21	4.65	5.73	6.2	0.7%
2018	3.96	4.45	5.51	5.91	0.8%
2019	3.67	4.26	5.26	5.3	0.7%
					23.3%

من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019) ومخرجات

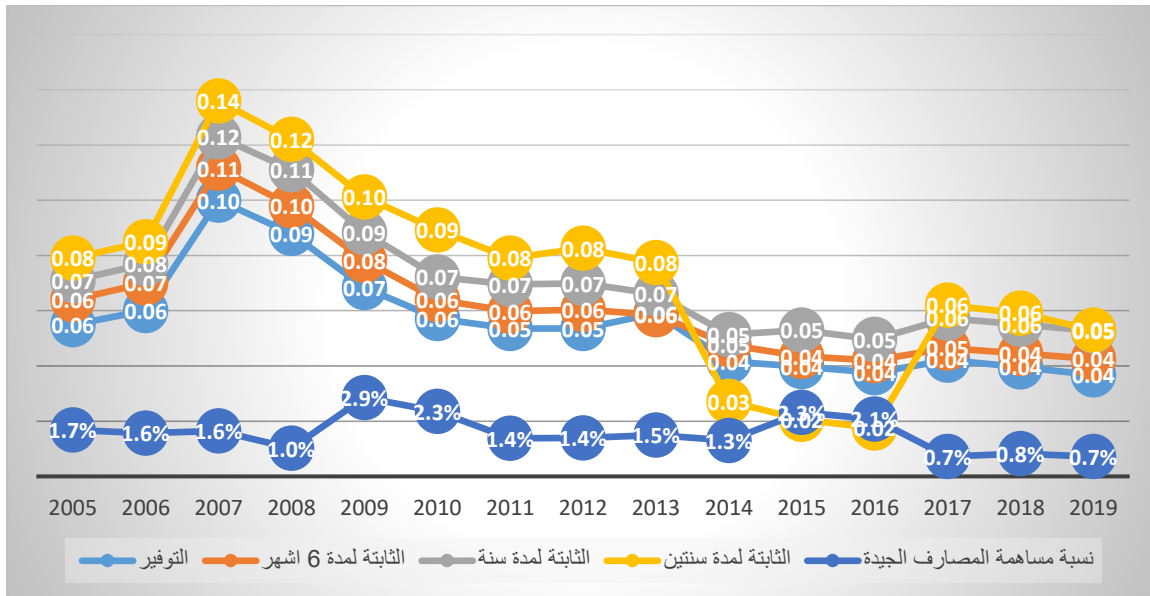
برنامج الاكسل

من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح إن إجمالي نسبة مساهمة وداائع المصارف الجيدة إلى إجمالي المدخرات بلغت (23.3%) وهي افضل من المصارف المتوسطة من ناحية استقطابها للودائع، إذ سيتم توضيح نسبة مساهمة المصارف الجيدة خلال سنوات الدراسة ففي عام 2005 بلغت نسبة مساهمة المصارف الجيدة إلى إجمالي المدخرات نحو (1.7%) بينما بلغت أسعار فائدة وداائع التوفير (5.5%) وأسعار فائدة الودائع الثابتة بأنواعها على التوالي (6.4%) و (7.1%) و (7.9%) واخذت

بالارتفاع والانخفاض حتى عام 2009 ارتفعت نسب المساهمة لتصل إلى (2.9%) بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة مقارنة بالسنوات التي تسبقها إذ سجلت أسعار فائدة ودائع التوفير (6.84%) وأسعار فائدة الودائع الثابتة بأنواعها على التوالي (7.82%) و (8.83%) و (10.12%) ويرجع سبب انخفاض أسعار الفائدة إلى إن كبار المودعين يفضلون توفر الامان في ودائعهم كهدف اساس بينما تعتبر الفائدة بالنسبة لهم هي هدف ثانوي، لتستقر بعدها في السنوات التي تليها بين مرتفع ومحافظ ومنخفض إذ انخفضت في عام 2017 واستمرت حتى 2019 مسجلة (0.7%) وبأسعار فائدة متفاوتة فقد بلغت أسعار فائدة ودائع التوفير (3.67%) بينما بلغت أسعار فائدة الودائع الثابتة بأنواعها على التوالي (4.26%) و (5.26%) و (5.3%).

شكل (14)

## العلاقة بين أسعار الفائدة ونسبة مساهمة المصارف الجيدة



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

## **الفصل الثالث: دراسة قياسية لمتغيرات البحث باستعمال**

### **انموذج الانحدار الذاتي للإبطار الموزع**

**المبحث الاول: إطار نظري لوصف الاساليب القياسية المستعملة في  
البحث**

**المبحث الثاني: تقدير العلاقة الدالية لمتغيرات البحث**

## المبحث الاول

### إطار نظري لوصف الاساليب القياسية المستعملة في البحث

يعد الاقتصاد القياسي من أفضل اساليب التحليل الاقتصادي، فهو يشير إلى التقدير العددي (الكمي) للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على اساس النظرية الاقتصادية والاحصاء والرياضيات بهدف اختبار الفرضيات والتقدير ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

وعليه يمكن تعريف الاقتصاد القياسي على انه علم اجتماعي يتم فيه استعمال ادوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء لغرض تحليل الظواهر الاقتصادية، إذ يتكون الاقتصاد القياسي من كلمتين أصلهما اغريقي هما (Economy) والتي تعني اقتصاد، و (Metrics) وتعني مقاييس. (بخيت، فتح الله، 2006: 18)

باتت نماذج الاقتصاد القياسي تستعمل في تحليل المشاكل والدورات الاقتصادية، فضلا عن التصدي للأزمات الاقتصادية وكيفية معالجتها، إذ سوف نتناول في هذا الفصل تحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير وتفسير النتائج.

### اولاً: إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يعد انموذج (ARDL) أحد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها خلال القرن العشرين، إذ طبق هذا الانموذج من قبل (Pesaran and Shin) ثم قام بتطويره في عام 2001، يقدم هذا الانموذج طريقة لأدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الانموذج، فهو يفترض إن كل المتغيرات هي متغيرات داخلية، من مميزات هذا النموذج امكانية تطبيقه بصرف النظر عما إذ كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو مستقرة عند الفرق الاول  $I(1)$ ، أو إذ كانت مزيجاً بينهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen) (Pesaran et al, 2001:p 290)، لكن الشرط الوحيد إن لا تكون مستقرة عند الفرق الثاني كما يمتاز هذا الانموذج ايضا بأنه ذو مقدرات كفاءة وغير متحيزة لكونه خالي من الارتباط الذاتي (Gebrehiwoty, 2016:39-40) يأخذ انموذج (ARDL) عدداً كافياً من (الإبطاءات) اي مدد التخلف الزمني بغية الحصول على افضل النتائج، ولتحقيق اختبار تقدير انموذج تصحيح الخطأ توضع مدد ابطاء لكل متغير إذ لا يشترط إن تكون مدد الابطاء واحدة لجميع المتغيرات، ومن خلال هذا الانموذج يمكن تقدير معلمات الاجل الطويل

والقصير في الوقت نفسه، كما يمكن فصل تأثير الاجل الطويل عن الاجل القصير من خلال تحديد علاقة تكاملية في الاجل الطويل والقصير للمتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة نفسها. (Nesrine, 2020: 15)

قدّم Pesaran اختباراً حديثاً لمعرفة مدى تحقيق علاقة تكاملية مشتركة، وكذلك معرفة العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وفق نموذج تصحيح الخطأ، إذ يعرف هذا الاختبار بـ ( Bounds Test) اي اختبار الحدود ويتم هذا الاختبار من خلال مقارنة (F) المحتسبة مع (F) الجدولية وعند مستوى معنوي (1% - 2.5% - 5% - 10%) (Narayan, 2005) فاذا كانت (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية فهنا يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي بمعنى وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات، اما اذا كانت (F) المحتسبة تقع بين قيمة (F) الجدولية العظمى والصغرى فهنا ستكون النتيجة غير حاسمة، اما اذا كانت (F) المحتسبة اقل من (F) الجدولية فهنا يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الاجل بين المتغيرات، اي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل. (البيرماني، داوود، 2017: 290) ولتقدير نموذج (ARDL) يمكن اتباع الخطوات الآتية:

- 1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتحديد رتبة تكاملها بالاعتماد على اختبارات الاستقرارية مثل اختبار فيليبس \_ بيرون.
- 2- تحديد فترات الابطاء المثلى باستعمال نموذج (Var) انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد.
- 3- اجراء اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك) بأستعمال اختبار (Bounds Test)
- 4- تقدير المعلمات طويلة الامد وقصيرة الاجل.
- 5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ( Alimi, 2014: 106 )

$$\Delta(Y_t) = c + \pi Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta(X_{t-i}) + u_t \dots (5)$$

$\Delta$  تمثل الفرق الاول

c تمثل الحد الثابت

$n, m$  تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والتابعة

$\pi$  معامل تصحيح الخطأ



$\beta$  معاملات الانموذج طويل الاجل

$a_1, \dots, a_2$  معاملات الاجل الطويل

$i$  الزمن

$ut$  حد الخطأ العشوائي

ثانياً: سكون السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على انها مجموعة من المعطيات او المشاهدات لظاهرة ما تأخذ على فترات زمنية متتابعة، أي بمعنى آخر هي بيان قيم هذه الظاهرة خلال مدة معينة من الزمن وتسمى هذه القيم بالقيم الفعلية او القيم التاريخية.

يعد شرط السكون للسلاسل الزمنية من الشروط الاساسية إذ تستخدم في عمليات التنبؤ فقبل اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لا بد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من مدى استقرارية السلسلة الزمنية، فالسلاسل الزمنية تكون ساكنة إذ توافرت فيها عدد من الشروط واهمها:

ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن.

ثبات التباين عبر الزمن.

ان يكون التباين المشترك معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس له علاقة بالقيمة الفعلية

للزمن، يعني إن تمتلك السلسلتين ارتباطاً مشتركاً يعتمد على الازاحة  $K$ ، أي إن التباين المشترك هو:

$$YK = cov(xt, xt + k) = [(xt - u)(xt + k - u)] = Yt \dots \dots (6)$$

تكون السلسلة مستقرة عندما تكون متكاملة من الرتبة (10)، وكذلك إذ استقرت بعد اخذ

الفرق الاول (11)، وفي حال ظهور السلسلة غير ساكنة ستظهر لنا مشكلة تسمى (الانحراف

الزائف) والذي يعني وجود اتجاه عام لدى السلسلة الزمنية للمتغيرات، إذ قد يؤدي إلى وجود

علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى وان كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك

بينهما. (71: 2016, Nkoro & Uko) وبصفة عامة تعاني السلاسل الزمنية من خاصيتين

اساسيتين الا وهما خاصية الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية والتي يمكن إن تقاس

بأختبار (Collegram) والخاصية الثانية هي وجود اتجاه عام والتي يتم بيانها من خلال

اختبار (Dickey-Fuller).

## ➤ انواع اختبارات الاستقرارية

نلجأ إلى اختبار جذر الوحدة لمعالجة عدم استقرارية السلسلة الزمنية وتحديد درجة تكاملها، فهناك اختبارات يمكن من خلالها الكشف عن جذر الوحدة، إذ يمكن معرفة استقرار السلسلة ودرجة تكاملها من خلال اختبار ديكي\_فولر (Dickey-Fuller) وكذلك اختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron)، إذ إن أكثر الاختبارات شيوعاً هو اختبار ديكي\_فولر الموسع (ADF) والذي سيتم التطرق إليه بشكل مفصل. (عذافة، 2018: 154)

## 1- اختبار ديكي\_فولر الموسع (ADF)

خلال الاعوام (1979-1980) ابتكر العالمان ديكي وفولر طريقة الاختبار هذه بسبب عدم استقرار السلسلة الزمنية، إذ يعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر رئيسية هي، صيغة النموذج المستعمل، حجم العينة، مستوى معنوية النموذج. كما يُستخدم الاختبار هذا للتخلص من مشكلة الاتجاه العام، إذ يعتمد اختبار ديكي وفولر على ثلاث مستويات هي:

$$\Delta yt = \delta Yt - 1 + u \dots\dots\dots (7) \quad \checkmark \text{ لا تحتوي حد ثابت ولا اتجاه ثابت}$$

$$\Delta yt = c + \delta Yt - 1 + ut \dots\dots\dots (8) \quad \checkmark \text{ تحتوي حد ثابت}$$

$$\Delta yt = c + Bt + \delta Yt - 1 + ut \dots\dots\dots (9) \quad \checkmark \text{ تحتوي حد ثابت واتجاه ثابت.}$$

(جوجراتي، 2015: 1051) يتم مقارنة قيم اختبار ديكي\_فولر المحسوبة مع القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% والمستوى الثاني 5% فاذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نرفض الفرضية البديل ونقبل فرضية العدم أي انها غير مستقرة والعكس صحيح، وعندما تكون قيم السلسلة الزمنية غير مستقرة في حالاتها الثلاث سوف يلجأ إلى اخذ الفرق الاول لغرض الحصول على سلسلة متكاملة من الدرجة الاولى فاذا لم تستقر السلسلة الزمنية يتم اخذ الفرق الثاني وبهذا تصبح متكاملة من الدرجة الثانية.

## 2- اختبار فيليبس\_بيرون

نشأ اختبار فيليبس\_بيرون في عام 1988 إذ يعتمد هذا الأختبار على نماذج واختبارات ديكي\_فولر الا انه يختلف عنه في انه يأخذ الاخطاء ذات التباين غير المتجانس، يأتي ذلك من خلال التصحيح غير المعلمي لأحصاءات اختبار ديكي\_فولر الموسع وبهذا فهو يعد

اكثر كفاءة من اختبار ديكي-فولر إذ إن الفرضية الاساس لهذا الاختبار قائمة على إن السلسلة الزمنية متولدة من الانحدار الذاتي، في حين إن الفرضية الاساس لـ فيليبس-بيرون قائمة على إن السلسلة الزمنية متولدة من متوسط الانحدار المتحرك المتكامل، ويمتاز هذا الاختبار في إن لديه قدرة اختبارية ذات مستوى عالٍ فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن التذبذبات العشوائية . (Damodar, 2009: 758)

### ثالثاً: السببية

تشغل السببية حيزاً مهماً في الاقتصاد القياسي إذ أقترح هذا الاختبار من قبل (كرانجر) عام 1969 وطوره فيما بعد (سيمز) عام 1972، يستخدم هذا الانموذج لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية إذ تقوم اغلب الدراسات باستعمال هذا النموذج لغرض تحديد اتجاه السلسلة الزمنية، إذ تعرف السببية على انها " شكل الارتباط بين الحقائق الموضوعية ، سواء اكانت في صورة اشياء ام انظمة ام عمليات إذ يكون البعض منها تحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة اخرى معينة تسمى النتيجة " (الموسوي، 2007: 2) أي بمعنى انها تنطوي على علاقة تكون فيها حادثة معلومة تدعى (السبب) تتبع حادثة اخرى تدعى (المسبب)، اما من منظور فلسفي فالسببية تعني إن سياق العلاقة السابقة بين المتغيرات الحالية تعود إلى جزأين احدهما مؤثر والآخر مسبب لنمط وطبيعة العلاقة، بأفترض إن المتغيرين هما  $(X, Y)$  فان نموذج (كرانجر) يستخدم في تحديد فيما إذ كانت التغيرات السابقة في المتغير  $(X)$  تؤدي إلى تفسير التغيرات الحالية لمتغير  $(Y)$  وعليه يمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من متغير  $(X)$  إلى متغير  $(Y)$  وايضا يمكن اعادة الاختبار لمعرفة إن المتغير  $(Y)$  يتسبب بتغير  $(X)$ . (Gujarati, 2012: 270).

يتم التعرف على معنوية المتغيرات من خلال مقارنة قيمة  $(F)$  المحتسبة مع  $(F)$  الجدولية فعندما تكون قيمة  $(F)$  المحتسبة اقل من  $(F)$  الجدولية سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديل أي لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات، بينما نقبل الفرضية البديل ونرفض فرضية العدم عندما تكون  $(F)$  المحتسبة أكبر من  $(F)$  الجدولية وبهذا تكون ذات علاقة سببية، وهناك أربع حالات يمكن حدوثها كالاتي: (Hansen, 2018: 437)

- علاقة سببية ذات اتجاهين أي إن (X) يسبب (Y)، و (Y) يسبب (X).
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد أي إن (X) يسبب (Y) بينما (Y) لا يسبب في (X).
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد أي إن (Y) يسبب (X) في حين (X) لا يسبب في (Y).
- انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين أي إن (X) لا يسبب (Y) وان (Y) لا يسبب (X).
- (الخفاجي، 2020: 98)

## المبحث الثاني

تقدير العلاقة الدالية بين أسعار الفائدة ونسب مساهمة ودائع المصارف إلى إجمالي المدخرات

لتقدير العلاقة بين أسعار فائدة ودائع التوفير والودائع الثابتة لمدة 6 أشهر والثابتة لمدة سنة والثابتة لمدة سنتين لمجموعي المصارف ذات التصنيف المتقدم والمتوسط، إذ يفترض النموذج وجود علاقة طردية بين انواع أسعار الفائدة الأربع في المذكور انفاً كمتغيرات مفسرة وبين نسب مساهمة المصارف في استقطاب مدخرات الأفراد وتحويلها على شكل ودائع لدى كل منهم كمتغير تابع، وقبل البدء بعملية التقدير لابد من توصيف للنموذجين المقدرين وكما يلي:

➤ توصيف النموذج:

تشير النظرية الاقتصادية إلى إن طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة بأنواعها المختلفة وبين نسبة المساهمة في جلب اعلی قدر من المدخرات هي علاقة طردية، عليه سيتم التقدير وفقاً للنظرية المذكور انفاً، لذا فان المعادلة الدالية المعبرة عن العلاقة ترسم بالشكل الاتي:

1- بالنسبة للمصارف ذات التصنيف الجيد

$$CP = f(gsd, gfd1, gfd2, gfd3)$$

اذ تشير الرموز إلى

CP: نسبة مساهمة المصارف

gsd: أسعار فائدة ودائع التوفير

gfd1: أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة 6 اشهر

gfd2: أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنة

gfd3: أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنتين

## 2- بالنسبة للمصارف ذات التصنيف المتوسط

$$CP=f(\text{msd}, \text{mfd1}, \text{mfd2}, \text{mfd3})$$

اذ تشير الرموز إلى الاتي:

CP: نسبة مساهمة المصارف

msd: أسعار فائدة ودائع التوفير

mfd1: أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة 6 اشهر

mfd2: أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنة

mfd3: أسعار فائدة الودائع الثابتة لمدة سنتين

اولا: تقدير العلاقة الدالية للمصارف ذات التصنيف الجيد.

تم اعتماد البيانات الواردة في الجدول ادناه لتقدير العلاقة الدالية بين متغيرات الانموذج وحسب الوصف المشار له عند التوصيف يمكن كتابة العلاقة الدالية بين المتغيرات وكالاتي:

$$CP = B_1 + B_2 \text{gsd} + B_3 \text{gfd1} + B_4 \text{gfd2} + B_5 \text{gfd3} + ut$$

بعبارة أخرى يمكن اختزالها بالمعادلة الاتية:

$$CP_t = B_1 + Bx_t + ut \quad t= (2005-2019) \dots\dots(10)$$

أما البيانات التي تم اعتمادها فهي كما مشار لها في ادناه المأخوذة من جدول (16)

السنة	التوفير	الثابتة لمدة 6 اشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين	نسبة مساهمة المصارف الجيدة
2005	5.5	6.4	7.1	7.9	1.7%
2006	6	7	7.7	8.5	1.6%
2007	10	11.16	12.3	13.6	1.6%
2008	8.8	9.8	11.1	12.2	1.0%
2009	6.84	7.82	8.83	10.12	2.9%
2010	5.72	6.4	7.22	8.92	2.3%
2011	5.36	5.98	6.95	7.9	1.4%
2012	5.36	6.04	6.99	8.26	1.4%
2013	5.9	5.85	6.61	7.74	1.5%
2014	4.16	4.77	5.14	2.71	1.3%
2015	3.98	4.35	5.3	2.06	2.3%
2016	3.76	4.2	4.96	1.75	2.1%
2017	4.21	4.65	5.73	6.2	0.7%
2018	3.96	4.45	5.51	5.91	0.8%
2019	3.67	4.26	5.26	5.3	0.7%

مما تجدر الإشارة اليه هو انه: تم تحويل البيانات الواردة في الجدول المذكور انفاً إلى بيانات (Semi Annual) باستعمال برنامج (E-views12) وذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

1- قلة عدد المشاهدات، إذ إن السلسلة الزمنية قيد البحث يبلغ عددها 15 مشاهدة، وذلك لتعذر رسم معادلة انحدار لهذا العدد القليل.

2- من خلال تحويل البيانات إلى (Semi Annual) سيتم معرفة الأثر النصف سنوي لأسعار الفائدة على نسب المساهمة لكل مجموعة من المجموعتين قيد البحث. وكما يلي

## جدول (17)

تحويل بيانات اسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف الجيدة الى نصف سنوي

	CP	GFD1	GFD2	GFD3	GSD
	CP	GFD1	GFD2	GFD3	GSD
2005S1	0.016802	6.40	7.10	7.90	5.50
2005S2	0.016802	6.40	7.10	7.90	5.50
2006S1	0.015694	7.00	7.70	8.50	6.00
2006S2	0.015694	7.00	7.70	8.50	6.00
2007S1	0.016444	11.16	12.30	13.60	10.00
2007S2	0.016444	11.16	12.30	13.60	10.00
2008S1	0.010164	9.80	11.10	12.20	8.80
2008S2	0.010164	9.80	11.10	12.20	8.80
2009S1	0.028553	7.82	8.83	10.12	6.84
2009S2	0.028553	7.82	8.83	10.12	6.84
2010S1	0.023494	6.40	7.22	8.92	5.72
2010S2	0.023494	6.40	7.22	8.92	5.72
2011S1	0.013805	5.98	6.95	7.90	5.36
2011S2	0.013805	5.98	6.95	7.90	5.36
2012S1	0.013940	6.04	6.99	8.26	5.36
2012S2	0.013940	6.04	6.99	8.26	5.36
2013S1	0.015006	5.85	6.61	7.74	5.90
2013S2	0.015006	5.85	6.61	7.74	5.90
2014S1	0.012964	4.77	5.14	2.71	4.16
2014S2	0.012964	4.77	5.14	2.71	4.16
2015S1	0.023189	4.35	5.30	2.06	3.98
2015S2	0.023189	4.35	5.30	2.06	3.98
2016S1	0.020721	4.20	4.96	1.75	3.76
2016S2	0.020721	4.20	4.96	1.75	3.76
2017S1	0.007226	4.65	5.73	6.20	4.21
2017S2	0.007226	4.65	5.73	6.20	4.21
2018S1	0.008288	4.45	5.51	5.91	3.96
2018S2	0.008288	4.45	5.51	5.91	3.96
2019S1	0.007155	4.26	5.26	5.30	3.67
2019S2	0.007155	4.26	5.26	5.30	3.67

1- الشكل البياني: من خلال الشكل البياني يمكن إن نأخذ انطباع عن مسار السلاسل

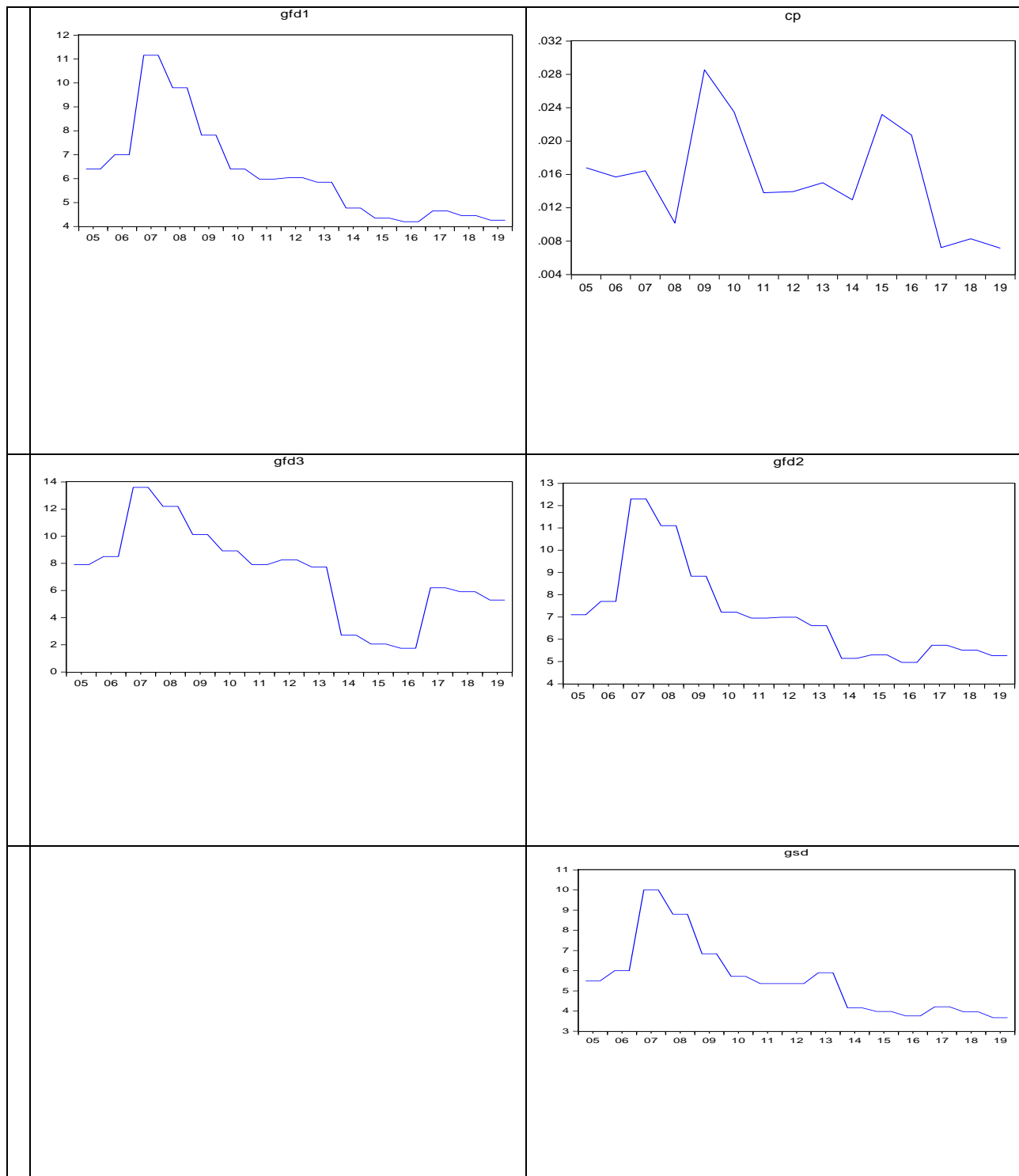
الزمنية لمتغيرات البحث والتي تعطي انطباع اولي عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية

وكما يلي:



## شكل (15)

استقرارية السلاسل الزمنية لأسعار الفائدة ومساهمة المصارف الجيدة



## 2- اختبار ديكي فولر المطور لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية

يستخدم اختبار (ADF) للتخلص من مشكلة الاتجاه العام في حال وجوده، فهو يتعامل مع السلاسل الزمنية طويل الاجل. من خلال اختبار البيانات وبالرجوع الى الملحق (1) تم التوصل الى الآتي

## جدول (18)

## استقرارية السلاسل الزمنية (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)

المتغير	Prob	النتيجة	القرار
Cp	0.0016	مستقر عند المستوى بوجود قاطع ومتجه	نرفض فرضية العدم
Gsd	0.0000	مستقر عند الفرق الاول بدون قاطع ومتجه	نقبل الفرضية البديلة عند المستوى ونرفضها عند الفرق الاول
gfd1	0.0586	مستقر عند المستوى بوجود قاطع ومتجه	نرفض فرضية العدم
gfd2	0.0056	مستقر عند المستوى بدون قاطع ومتجه	نرفض فرضية العدم
gfd3	0.0000	مستقر عند الفرق الاول بدون قاطع ومتجه	نقبل الفرضية البديلة عند المستوى ونرفضها عند الفرق الاول

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views12)

من خلال الجدول اعلاه تبين لنا إمكانية تطبيق انموذج ARDL على المصارف ذات التصنيف المتقدم وذلك لاستقراره السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفرق الاول.

## 3- سببية كرانجر

من خلال سببية كرانجر يمكن معرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات والتي تشير إلى العلاقة قصيرة الاجل، وكما موضح في الاختبار ادناه تبين لنا وجود علاقة سببية باتجاه واحد

متجه من أسعار الفائدة باتجاه نسبة مساهمة المصارف ذات التصنيف المتقدم بعد أربع فترات للإبطاء.

### جدول (19)

اختبار سببية كرانجر للعلاقة بين (cp, Gsd, Gfd1, Gfd2, Gfd3)

Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GFD1 does not Granger Cause CP	26	4.17236	0.0156
CP does not Granger Cause GFD1		0.18378	0.9436
GFD2 does not Granger Cause CP	26	3.02047	0.0472
CP does not Granger Cause GFD2		0.25009	0.9056
GFD3 does not Granger Cause CP	26	2.99281	0.0486
CP does not Granger Cause GFD3		0.40909	0.7996
GSD does not Granger Cause CP	26	5.17092	0.0065
CP does not Granger Cause GSD		0.17383	0.9488
GFD2 does not Granger Cause GFD1	26	0.50482	0.7328

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

### 4- تحديد فترة الإبطاء المثلى

من خلال الاختبار ادناه تبين لنا إن فترة الإبطاء المثلى هي فترة أبطاء واحدة حسب

المؤشرات (HQ, SC, AIC, FPE, LR)

### جدول (20)

اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى لـ (cp, Gsd, Gfd1, Gfd2, Gfd3)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CP GFD1 GFD2 GFD3 GSD						
Exogenous variables: C						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.002321	NA	5.55e-07	-0.214452	0.023442	-0.141725
1	71.73122	100.1454*	3.61e-08*	-2.980802*	-1.553440*	-2.544443*
2	90.96624	23.35680	6.59e-08	-2.569017	0.047813	-1.769026

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

## 5- تقدير انموذج ARDL

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بمدة ابطاء واحدة، تشير الاختبارات الإحصائية للانموذج المقدر إلى إن القوة التفسيرية لمعامل التحديد (0.45، 0.33) على التوالي، فضلا عن ذلك قيمة اختبار F (جودة الانموذج) كانت معنوية (Prob=0.01)، اما ما يتعلق بقيمة (D.W-statistic) المثبتة في الملحق، لا يمكن الاعتماد عليها لأنها تعد مضللة بالنسبة لنماذج الانحدار الذاتي.

## جدول (21)

## تقدير انموذج ARDL للعلاقة بين (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)

Number of models evaluated: 16 Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CP(-1)	0.582002	0.166898	3.487172	0.0020
GFD1	0.004837	0.006557	0.737681	0.4682
GFD2	-0.002859	0.005344	-0.534950	0.5978
GFD3	-0.000771	0.000727	-1.060520	0.2999
GSD	-0.000421	0.004685	-0.089905	0.9291
C	0.004557	0.005811	0.784238	0.4409
F-statistic	3.811691			
Prob(F-statistic)	0.011626			
R-squared	0.453142			
Adjusted R-squared	0.334260			
Durbin-Watson stat	1.741825			

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

## 6- اختبار الحدود للتكامل المشترك

## The Bound Test Approach to Cointegrating

لمعرفة وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات خلال مدة البحث، نلجأ إلى ما يعرف باختبار الحدود (Bound test approach)، والذي يعتمد على اختبار (F-statistic)، إذ يتم ذلك من خلال فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك مقابل ذلك الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. بالاعتماد على الاختبار ادناه ومن خلال مقارنة F المحتسبة (1.334413) مع الحدين الأعلى والادنى فان النتائج تشير إلى عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات.

## جدول (22)

اختبار الحدود (The Bound Test) لمتغيرات البحث (cp,Gsd,Gfd1,Gfd2,Gfd3)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	1.334413	4
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

ثانياً: تقدير العلاقة الدالية للمصارف ذات التصنيف المتوسط.

تم اعتماد البيانات الواردة في الجدول ادناه لتقدير العلاقة الدالية بين متغيرات الانموذج وحسب الوصف المشار له عند التوصيف يمكن كتابة العلاقة الدالية بين المتغيرات وكالاتي:

$$CP = B_1 + B_2msd + B_3mfd1 + B_4mfd2 + B_5mfd3 + ut$$

بعبارة أخرى يمكن اختزالها بالمعادلة الآتية:

$$CP_t = B_1 + Bx_t + ut \quad t=(2005-2019) \dots\dots(11)$$

أما البيانات التي تم اعتمادها فهي كما مشار لها في ادناه المأخوذة من جدول (15):

السنة	أسعار فائدة التوفير	الثابتة لمدة 6 اشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين	نسبة مساهمة المصارف المتوسطة
2005	5.5	6.4	7.1	7.9	0.8%
2006	6	7	7.7	8.5	0.7%
2007	10	11.16	12.3	13.6	0.6%
2008	8.8	9.8	11.1	12.2	0.4%
2009	6.84	7.82	8.83	10.12	1.1%
2010	5.72	6.4	7.22	8.92	0.7%
2011	5.36	5.98	6.95	7.9	0.5%
2012	5.36	6.04	6.99	8.26	0.7%
2013	5.9	5.85	6.61	7.74	0.9%
2014	4.16	4.77	5.14	2.71	0.8%
2015	3.98	4.35	5.3	2.06	1.4%
2016	3.76	4.2	4.96	1.75	1.3%
2017	4.21	4.65	5.73	6.2	0.9%
2018	3.96	4.45	5.51	5.91	0.6%
2019	3.67	4.26	5.26	5.3	0.7%

مما تجدر الإشارة إليه هو انه: تم تحويل البيانات الواردة في الجدول المذكور انفاً إلى بيانات (Semi Annual) باستعمال برنامج (Eviews12) وذلك يعود إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقاً، وكما يلي:

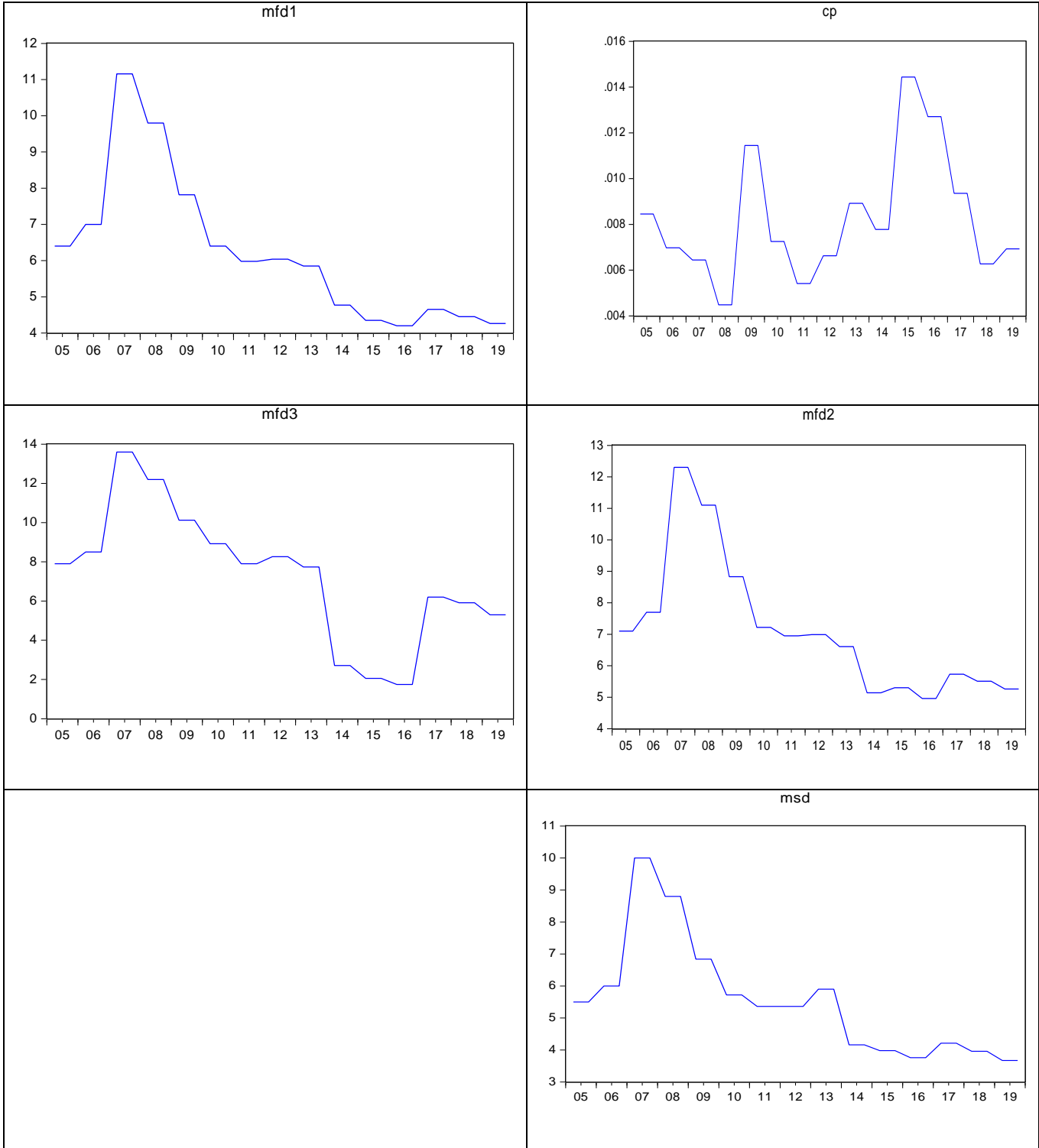
تحويل بيانات أسعار الفائدة ونسبة مساهمة ودائع المصارف المتوسطة الى نصف سنوي

	CP	MFD1	MFD2	MFD3	MSD
	CP	MFD1	MFD2	MFD3	MSD
2005S1	0.008455	6.40	7.10	7.90	5.50
2005S2	0.008455	6.40	7.10	7.90	5.50
2006S1	0.006975	7.00	7.70	8.50	6.00
2006S2	0.006975	7.00	7.70	8.50	6.00
2007S1	0.006443	11.16	12.30	13.60	10.00
2007S2	0.006443	11.16	12.30	13.60	10.00
2008S1	0.004481	9.80	11.10	12.20	8.80
2008S2	0.004481	9.80	11.10	12.20	8.80
2009S1	0.011448	7.82	8.83	10.12	6.84
2009S2	0.011448	7.82	8.83	10.12	6.84
2010S1	0.007251	6.40	7.22	8.92	5.72
2010S2	0.007251	6.40	7.22	8.92	5.72
2011S1	0.005414	5.98	6.95	7.90	5.36
2011S2	0.005414	5.98	6.95	7.90	5.36
2012S1	0.006626	6.04	6.99	8.26	5.36
2012S2	0.006626	6.04	6.99	8.26	5.36
2013S1	0.008918	5.85	6.61	7.74	5.90
2013S2	0.008918	5.85	6.61	7.74	5.90
2014S1	0.007778	4.77	5.14	2.71	4.16
2014S2	0.007778	4.77	5.14	2.71	4.16
2015S1	0.014437	4.35	5.30	2.06	3.98
2015S2	0.014437	4.35	5.30	2.06	3.98
2016S1	0.012708	4.20	4.96	1.75	3.76
2016S2	0.012708	4.20	4.96	1.75	3.76
2017S1	0.009354	4.65	5.73	6.20	4.21
2017S2	0.009354	4.65	5.73	6.20	4.21
2018S1	0.006274	4.45	5.51	5.91	3.96
2018S2	0.006274	4.45	5.51	5.91	3.96
2019S1	0.006930	4.26	5.26	5.30	3.67
2019S2	0.006930	4.26	5.26	5.30	3.67

1- الشكل البياني: من خلال الشكل البياني يمكن إن تأخذ انطباع عن مسار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث والتي تعطي انطباع اولي عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية وكما يلي:

شكل (16)

## استقرارية السلاسل الزمنية للأسعار الفائدة ومساهمة المصارف المتوسطة



2- اختبار ديكي فولر المطور لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية



يستخدم اختبار (ADF) للتخلص من مشكلة الاتجاه العام في حال وجوده، فهو يتعامل مع السلاسل الزمنية طويلة الأجل. من خلال اختبار البيانات وبالرجوع الى الملحق (6) تم التوصل الى الآتي

### جدول (24)

#### استقرارية السلاسل الزمنية (Cp, Msd, Msd1, Msd2, Msd3)

القرار	النتيجة	Prob	المتغير
نقبل الفرضية البديلة عند المستوى ونرفضها عند الفرق الاول	مستقر عند الفرق الاول مع وجود ثابت	0.0003	cp
نقبل الفرضية البديلة عند المستوى ونرفضها عند الفرق الاول	مستقر عند الفرق الاول مع عدم وجود ثابت ومتجه	0.0000	msd
نرفض فرضية العدم	مستقر عند المستوى مع عدم وجود ثابت ومتجه	0.0016	mfd1
نرفض فرضية العدم	مستقر عند المستوى مع عدم وجود ثابت ومتجه	0.0056	mfd2
نقبل الفرضية البديلة عند المستوى ونرفضها عند الفرق الاول	مستقر عند الفرق الاول مع عدم وجود ثابت ومتجه	0.0000	mfd3

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views12)

من خلال الجدول اعلاه تبين لنا إمكانية تطبيق نموذج ARDL على المصارف ذات التصنيف المتوسط وذلك لاستقراره السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفرق الاول.

### 3- سببية كرانجر

من خلال سببية كرانجر يمكن معرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات والتي تشير إلى العلاقة قصيرة الأجل، وكما موضح في الجدول ادناه تبين لنا وجود علاقة سببية باتجاه واحد متجه من أسعار الفائدة باتجاه نسبة مساهمة المصارف ذات التصنيف المتوسط بعد خمس فترات للإبطاء بالنسبة إلى msd و mfd3 فقط.

## جدول (25)

اختبار سببية كرانجر للعلاقة بين (Cp, Msd, Mfd1, Mfd2, Mfd3)

Lags: 5			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MFD1 does not Granger Cause CP	25	2.46026	0.0846
CP does not Granger Cause MFD1		0.30574	0.9014
MFD2 does not Granger Cause CP	25	2.11232	0.1242
CP does not Granger Cause MFD2		0.73807	0.6074
MFD3 does not Granger Cause CP	25	3.41468	0.0317
CP does not Granger Cause MFD3		0.53985	0.7432
MSD does not Granger Cause CP	25	3.70746	0.0240
CP does not Granger Cause MSD		0.30269	0.9032

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

## 4- تحديد فترة الإبطاء المثلى

من خلال النتائج ادناه تبين لنا إن فترة الإبطاء المثلى هي فترة أبطاء واحدة حسب المؤشرات (LR, HQ, SC) وفترتي أبطاء (AIC, FPE) وسيتم اعتماد فترتي أبطاء حسب معيار AIC كونه الأكثر شيوعاً في الاعتماد عند اختلاف فترات الإبطاء.

## جدول (26)

اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى لـ (Cp, Msd, Mfd1, Mfd2, Mfd3)

Endogenous variables: CP MFD1 MFD2 MFD3 MSD						
Exogenous variables: C						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	37.66816	NA	6.67e-08	-2.333440	-2.095546	-2.260714
1	97.48980	94.00543*	5.74e-09	-4.820700	-3.393338*	-4.384341*
2	127.4191	36.34275	4.88e-09*	-5.172794*	-2.555964	-4.372803

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

## 5- تقدير انموذج ARDL

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بمدة ابطاء واحدة، تشير الاختبارات الإحصائية للانموذج المقدر إلى إن القوة التفسيرية لمعامل التحديد (0.87، 0.76) على التوالي، فضلا عن ذلك قيمة اختبار F (جودة الانموذج) كانت معنوية (Prob=0.00)، اما ما يتعلق بقيمة (D.W-statistic) المثبتة في الملحق، لا يمكن الاعتماد عليها لأنها تعد مضللة بالنسبة لنماذج الانحدار الذاتي.

### جدول (27)

#### تقدير انموذج ARDL للعلاقة بين (Cp,Msd,Mfd1,Mfd2,Mfd3)

Number of models evaluated: 162 Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CP(-1)	0.227923	0.155540	1.465372	0.1649
CP(-2)	-0.620327	0.149311	-4.154605	0.0010
MFD1	0.004199	0.002849	1.474110	0.1626
MFD1(-1)	0.002569	0.002468	1.040941	0.3155
MFD2	-0.005811	0.002541	-2.287286	0.0383
MFD2(-1)	-0.001639	0.002258	-0.725960	0.4798
MFD2(-2)	0.005456	0.001681	3.245197	0.0059
MFD3	-0.000564	0.000392	-1.439311	0.1720
MFD3(-1)	0.000240	0.000424	0.565523	0.5807
MFD3(-2)	-0.001835	0.000422	-4.349584	0.0007
MSD	0.002139	0.001589	1.345839	0.1997
MSD(-1)	-0.001027	0.001948	-0.526986	0.6065
MSD(-2)	-0.003668	0.001888	-1.943447	0.0723
C	0.013606	0.002802	4.856134	0.0003
F-statistic	7.822275			
Prob (F-statistic)	0.000243			
R-squared	0.878986			
Adjusted R-squared	0.766617			
Durbin-Watson stat	1.639210			

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

لمعرفة وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات مدة البحث، للمصارف ذات التصنيف المتوسط نلجأ إلى ما يعرف باختبار الحدود (Bound test approach)، والذي يعتمد على اختبار (F-statistic)، إذ يتم ذلك من خلال فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك مقابل ذلك الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. بالاعتماد على النتائج ادناه ومن خلال مقارنة F المحسوبة (10.86976) مع الحدين الأعلى والادنى فان النتائج تشير إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات.

### جدول (28)

اختبار الحدود (The Bound test) لمتغيرات البحث (Cp, Msd, Mfd1, Mfd2, Mfd3)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.86976	4
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews-12)

### 7- تقدير العلاقة طويلة الاجل

من خلال النتائج ادناه يتبين لنا إن معادلة العلاقة طويلة الاجل هي

$$EC = CP - (0.0049 * MFD1 - 0.0014 * MFD2 - 0.0016 * MFD3 - 0.0018 * MSD + 0.0098)$$

### جدول (29)

## اختبار العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث (Cp,Msd,Mfd1,Mfd2,Mfd3)

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(CP)  
 Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 07/20/22 Time: 15:27  
 Sample: 2005S1 2019S2  
 Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013606	0.002802	4.856134	0.0003
CP(-1)*	-1.392404	0.193618	-7.191514	0.0000
MFD1(-1)	0.006768	0.002647	2.556788	0.0228
MFD2(-1)	-0.001994	0.002101	-0.949089	0.3587
MFD3(-1)	-0.002159	0.000357	-6.043266	0.0000
MSD(-1)	-0.002556	0.002143	-1.192723	0.2528
D(CP(-1))	0.620327	0.149311	4.154605	0.0010
D(MFD1)	0.004199	0.002849	1.474110	0.1626
D(MFD2)	-0.005811	0.002541	-2.287286	0.0383
D(MFD2(-1))	-0.005456	0.001681	-3.245197	0.0059
D(MFD3)	-0.000564	0.000392	-1.439311	0.1720
D(MFD3(-1))	0.001835	0.000422	4.349584	0.0007
D(MSD)	0.002139	0.001589	1.345839	0.1997
D(MSD(-1))	0.003668	0.001888	1.943447	0.0723

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MFD1	0.004861	0.001799	2.701167	0.0172
MFD2	-0.001432	0.001477	-0.969292	0.3488
MFD3	-0.001551	0.000193	-8.052635	0.0000
MSD	-0.001836	0.001544	-1.189155	0.2542
C	0.009771	0.001294	7.551885	0.0000

$$EC = CP - (0.0049 * MFD1 - 0.0014 * MFD2 - 0.0016 * MFD3 - 0.0018 * MSD + 0.0098)$$

## 8- نموذج تصحيح الخطأ

يعبر انموذج تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف أي التوازن قصير الاجل نحو التوازن طويل الاجل، وبالاعتماد على النتائج ادناه نستخرج النتيجة الآتية:

إن دالة انحدار انموذج تصحيح الخطأ المتحصل عليها تدل على وجود آلية قصيرة الاجل لتصحيح الخطأ من خلال القيمة المنطقية والمعنوية الإحصائية لمعلمة حد الخطأ (-1.392)، سالبة الإشارة وذات معنوية إحصائية مرتفعة جداً (0.000:prob)، بمعنى إن قيمة عدم التوازن في قيمة (CP) للمدة السابقة (t-1) تتعدل بمقدار (-1.392)، في المدة الحالية (t) لكل مدة زمنية.

### انموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات البحث (Cp,Msd,Mfd1,Mfd2,Mfd3)

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(CP)  
 Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 07/20/22 Time: 15:44  
 Sample: 2005S1 2019S2  
 Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CP(-1))	0.620327	0.120574	5.144794	0.0001
D(MFD1)	0.004199	0.002152	1.951305	0.0713
D(MFD2)	-0.005811	0.001888	-3.077267	0.0082
D(MFD2(-1))	-0.005456	0.001124	-4.855929	0.0003
D(MFD3)	-0.000564	0.000258	-2.187583	0.0462
D(MFD3(-1))	0.001835	0.000322	5.705196	0.0001
D(MSD)	0.002139	0.001213	1.763309	0.0997
D(MSD(-1))	0.003668	0.001153	3.181878	0.0067
CointEq(-1)*	-1.392404	0.161455	-8.624081	0.0000
R-squared	0.830475	Mean dependent var	-5.45E-05	
Adjusted R-squared	0.759096	S.D. dependent var	0.002375	
S.E. of regression	0.001166	Akaike info criterion	-10.41584	
Sum squared resid	2.58E-05	Schwarz criterion	-9.987635	
Log likelihood	154.8218	Hannan-Quinn criter.	-10.28494	
Durbin-Watson stat	1.639210			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.133745	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

### 9- اختبارات التشخيص

ان اختبارات التشخيص للأنموذج المقدر، تبين إن النتائج تكشف عن مدى صحتها، وعدم وجود أي مشكلات قياسية، وهي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وكذلك تباين الأخطاء متجانس، وكما موضح في النتائج ادناه:

## (Cp,Msd,Mfd1,Mfd2,Mfd3) اختبارات التشخيص لمتغيرات البحث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:					Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag					Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	0.485525	Prob. F(1,13)	0.4982		F-statistic	2.019627	Prob. F(13,14)	0.1027	
Obs*R-squared	1.008096	Prob. Chi-Square(1)	0.3154		Obs*R-squared	18.26212	Prob. Chi-Square(13)	0.1478	
					Scaled explained SS	4.601332	Prob. Chi-Square(13)	0.9830	
Test Equation:					Test Equation:				
Dependent Variable: RESID					Dependent Variable: RESID^2				
Method: ARDL					Method: Least Squares				
Date: 07/20/22 Time: 16:09					Date: 07/20/22 Time: 16:02				
Sample: 2006S1 2019S2					Sample: 2006S1 2019S2				
Included observations: 28					Included observations: 28				
Presample missing value lagged residuals set to zero.									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP(-1)	-0.093492	0.207649	-0.450240	0.6600	C	1.90E-07	2.25E-06	0.084462	0.9339
CP(-2)	0.017347	0.154156	0.112532	0.9121	CP(-1)	-0.000259	0.000125	-2.069888	0.0574
MFD1	0.000631	0.003040	0.207539	0.8388	CP(-2)	-4.30E-05	0.000120	-0.358461	0.7253
MFD1(-1)	-0.000604	0.002660	-0.226986	0.8240	MFD1	1.24E-06	2.29E-06	0.543025	0.5957
MFD2	-0.000791	0.002827	-0.279984	0.7839	MFD1(-1)	2.68E-07	1.98E-06	0.135246	0.8943
MFD2(-1)	0.000479	0.002401	0.199621	0.8449	MFD2	-2.70E-07	2.04E-06	-0.132136	0.8968
MFD2(-2)	0.000121	0.001722	0.070215	0.9451	MFD2(-1)	-6.53E-07	1.82E-06	-0.359655	0.7245
MFD3	4.79E-05	0.000405	0.118364	0.9076	MFD2(-2)	2.57E-06	1.35E-06	1.903407	0.0778
MFD3(-1)	-7.53E-05	0.000446	-0.168958	0.8684	MFD3	-4.18E-08	3.15E-07	-0.132880	0.8962
MFD3(-2)	-9.61E-05	0.000452	-0.212763	0.8348	MFD3(-1)	-2.75E-07	3.41E-07	-0.805408	0.4341
MSD	0.000233	0.001653	0.140988	0.8900	MFD3(-2)	-2.76E-07	3.39E-07	-0.812518	0.4301
MSD(-1)	0.000109	0.001991	0.054710	0.9572	MSD	-1.41E-06	1.28E-06	-1.100077	0.2899
MSD(-2)	2.96E-05	0.001924	0.015374	0.9880	MSD(-1)	1.17E-06	1.57E-06	0.748293	0.4667
C	0.000652	0.003004	0.217102	0.8315	MSD(-2)	-2.22E-06	1.52E-06	-1.462798	0.1656
RESID(-1)	0.268294	0.385040	0.696796	0.4982	R-squared	0.652218	Mean dependent var	9.22E-07	
R-squared	0.036003	Mean dependent var	2.96E-18		Adjusted R-squared	0.329278	S.D. dependent var	1.33E-06	
Adjusted R-squared	-1.002147	S.D. dependent var	0.000978		S.E. of regression	1.09E-06	Akaike info criterion	-24.31050	
S.E. of regression	0.001384	Akaike info criterion	-10.02394		Sum squared resid	1.67E-11	Schwarz criterion	-23.64440	
Sum squared resid	2.49E-05	Schwarz criterion	-9.310259		Log likelihood	354.3470	Hannan-Quinn criter.	-24.10687	
Log likelihood	155.3352	Hannan-Quinn criter.	-9.805760		F-statistic	2.019627	Durbin-Watson stat	3.334916	
F-statistic	0.034680	Durbin-Watson stat	1.760081		Prob(F-statistic)	0.102683			
Prob(F-statistic)	1.000000								

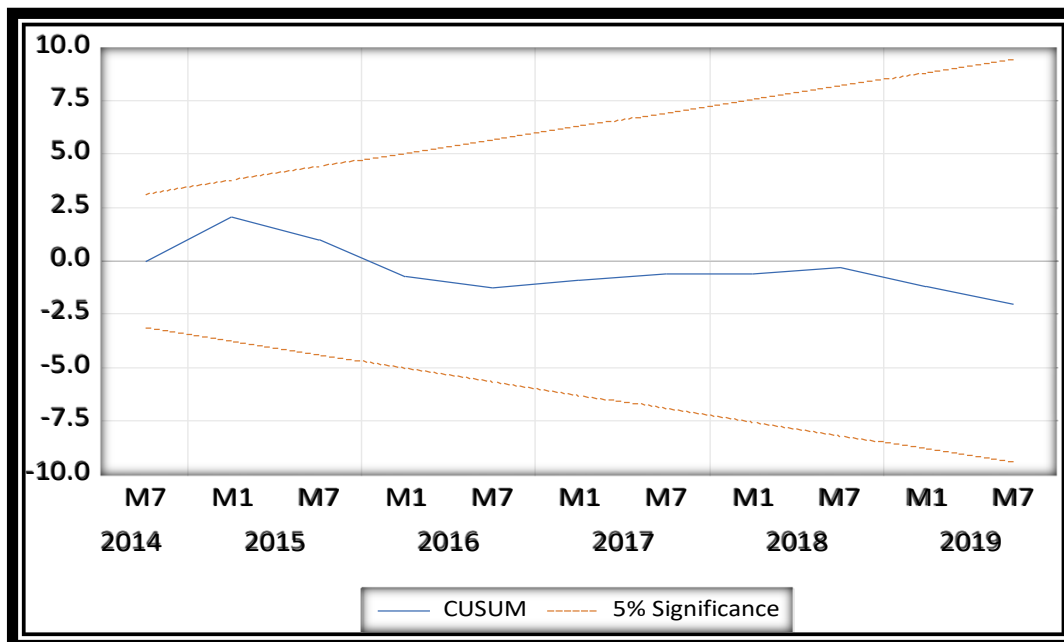
10- اختبار استقراره المعلمة المقدرة للنموذج الخاص بالمصارف ذات التصنيف

المتوسط

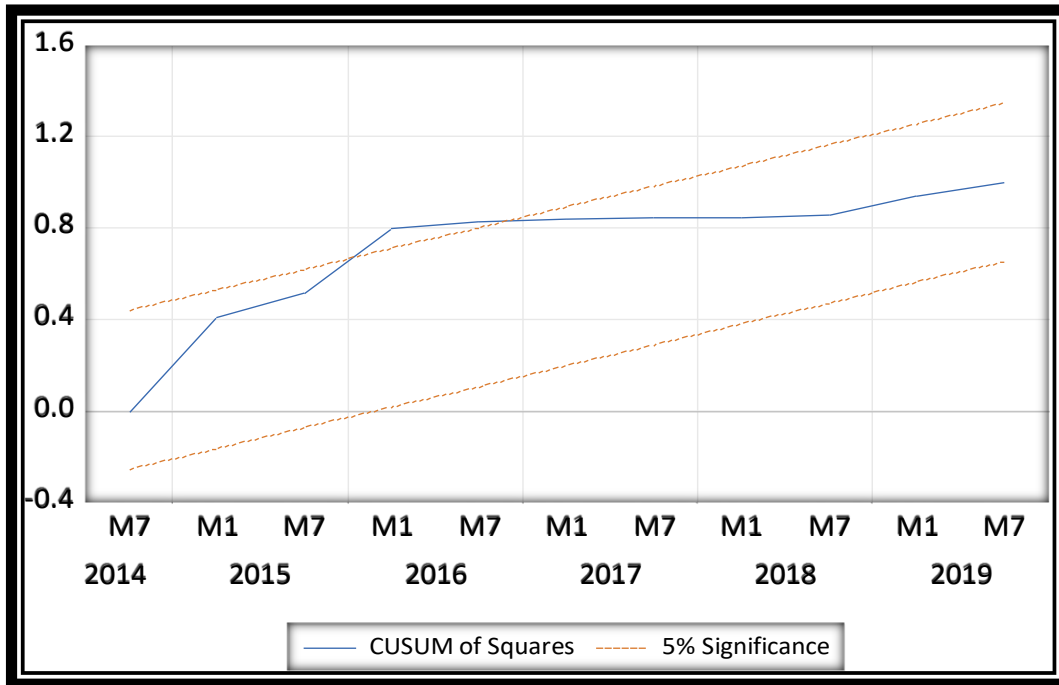
بالاعتماد على اختبارين الأول المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)، ومن الملحق (14) إن الاختبارين يقعان داخل الحدود عند مستوى (5%)، عندها نقبل فرضية عدم التنص على استقراره جميع المعلمات المقدرة أي إن المقدرات ثابتة عبر الزمن مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم استقراره جميع المعلمات المقدرة عند مستوى (5%)، وإن الشكلين البيانيين في الملحق (14) يشير إلى إن الاختبارين المذكورين يقعان داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر). وبهذا فإن الاختبارات الاحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للانموذج المقدر ARDL المستعمل في هذا البحث.

### شكل (17)

استقرارية المعلمات المقدرة للانموذج الخاص بالمصارف المتوسطة







# الاستنتاجات والتوصيات

## الاستنتاجات

- 1- شهدت أسعار الفائدة لدى المصارف العراقية الالهية ارتفاع ملحوظ الغرض منه جذب المدخرات وتحفيز الأفراد.
- 2- نظراً لكون سعر الفائدة أحد ادوات السياسة النقدية والمتحكم الاساس بزيادة او خفض الايداع لدى المصارف فعند رفع سعر الفائدة فان هذا سيؤدي إلى زيادة الايداع لدى المصارف ومن ثم زيادة سيولتها واحتياطياتها مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، اما عند خفض سعر الفائدة فانه سيحصل العكس.
- 3- بالرغم من اهمية الادخار البارزة على مستوى الأفراد فضلا عن اهميته على مستوى الدولة الا انه يتسم بالندرة بسبب عدم ثقة الأفراد بالمصارف، وعدم نشر الوعي المصرفي.
- 4- ان الارتفاع في نسبة العملة في التداول يشير إلى ان هناك تنامي لظاهرة الاكتناز لدى الأفراد بالنظر لمحدودية الادخار، فلم تنجح السياسة النقدية في زيادة وعي الجمهور بزيادة المدخرات، وتجنب الاستهلاك الترفي (غير المبرر) والابتعاد عن الاكتناز في ظل ظروف غير معقولة، إذ لا تزال هناك ازمة ثقة بين الجمهور والمؤسسات المصرفية يعزى ذلك إلى الظروف الاقتصادية غير المستقرة.
- 5- من خلال سببية كرانجر تبين وجود علاقة سببية باتجاه واحد متجه من أسعار الفائدة باتجاه نسبة مساهمة المصارف ذات التصنيف المتقدم بعد اربع فترات للإبطاء.
- 6- انخفاض معامل التحديد المصحح (33%)، ووفقاً لانموذج ARDL تبين لنا عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار الفائدة ونسب المساهمة المتعلقة بقدرة تلك المصارف على جذب المدخرات لدى الأفراد.
- 7- عند تقدير العلاقة الدالية واختبار الحدود Bound test لودائع المصارف ذات التصنيف المتوسط وأسعار الفائدة تبين لنا وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل.
- 8- بلغ معامل التحديد المصحح 76% بالنسبة لمعدلات أسعار الفائدة الاربع وكذلك معامل التحديد 87%.

9- من خلال معادلة الاجل الطويل تبين إن تغيير أسعار الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤثر بمقدار ضئيل جداً معبراً عنه باجزاء من الالاف إذ يبين ضعف سعر الفائدة كمتغير في جذب مدخرات الأفراد.

10- من خلال سببية كرانجر تبين لنا وجود علاقة سببية باتجاه وأحد متجه من أسعار الفائدة باتجاه نسبة مساهمة المصارف ذات التصنيف المتوسط بعد خمس فترات للإبطاء بالنسبة إلى msd و mfd3 فقط.

## التوصيات

- 1- نشر الوعي المصرفي والادخاري من خلال الاعلام والاعلان عن الخدمات المصرفية فضلا عن انشاء الفروع النموذجية وانتشارها في الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود.
- 2- تنمية الموارد المالية الضرورية للنمو الاقتصادي من خلال تطوير العادات المصرفية فضلا عن الوعي بأهمية تطوير المنشآت المصرفية.
- 3- اتباع سياسة ادخارية ملائمة ومتوافقة مع الاقتصاد العراقي، فضلا عن اعتماد اوعية ادخارية جديدة لغرض جذب المزيد من المدخرات، واعادة توزيع المدخرات بشكل كفوء في تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال رفع كفاءة المؤسسات المالية والنقدية.
- 4- يساعد تطبيق تأمين الودائع في الجهاز المصرفي على تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب الودائع، وتقديم خدمات مصرفية أفضل، وزيادة الثقة في المؤسسات المالية، وتجنب المشاكل الاقتصادية الناجمة عن إفلاس المصارف.
- 5- العمل على تطوير الاوعية الادخارية لغرض جذب المدخرات من مختلف القطاعات كالقطاع العائلي وقطاع الحكومي وقطاع الاعمال.
- 6- استحداث خدمات مصرفية جديدة تهدف إلى جذب الأفراد للإيداع في المصرف بالتالي تقليل حركة العملة في التداول وجعلها بيد المصرف.
- 7- خلق انظمة الكترونية من شأنها التقليل من خطورة الاحتفاظ بالنقود لدى الأفراد والعمل على إيداعها في الجهاز المصرفي

# المصادر والمراجع

المصادر والمراجعأولاً: القرآن الكريم:ثانياً: المصادر العربية:

أ- الكتب:

1. ابدجمان، مايكل، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك سعود- القصيم.
2. الاعرج، طارق محمد خليل، 2015، اقتصاديات النقود والمصارف.
3. الافندي، محمد احمد، 2009، النقود والمصارف، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.
4. بخيت، حسين علي، فتح الله، سحر، 2006، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
5. الجواري، مناضل، 2018، مقدمة في الرياضيات المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
6. جوجارات، 2015، كتاب الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض.
7. خليل، سامي، 1982، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت، شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع.
8. سامويلسون، نورد هاوس، 2006، كتاب الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.
9. السيد علي، عبد المنعم، 1986، كتاب اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الديواني، بغداد، الجزء الثاني.
10. السيد علي، عبد المنعم، نزار العيسى، 2004، كتاب النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن.
11. شاويش، وليد مصطفى، 2011، كتاب السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الامريكية.

12. عبد القادر، السيد متولي، 2010، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الفكر، الطبعة الاولى، عمان.
13. العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف، 2011، الادخار مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، والصناديق الوقفية).
14. فاذر، جون بيار، 2012، ترجمة نوفل سالم، الرياضيات المالية والاكتوارية، جامعة الملك سعود للنشر.
15. القرشي، محمد صالح، 2009، اقتصاديات النقود والمصارف والمؤسسات المالية، الاردن.
16. قنطججي، سامر مظهر، ايهما أصلح في الاستثمار معيار الربح ام معيار الفائدة، سلسلة فقه المعاملات، سوريا.
17. كينيث، 2000، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
18. منصور، فهمي، 2021، اقتصاديات النقود، الطبعة الاولى، الجيزة - جمهورية مصر العربية.

### ب: المجالات والدوريات

1. أبادير، عطا الله ابو سيف، وصالح رضا فوزي، 2018، آلية تحديد سعر الفائدة واستقرار معدل الصرف في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية.
2. احمد، غريبي، اسامة، بوشريط، 2016، تطور الكتلة النقدية واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد5، جامعة المدية.
3. آمال، طوير، عبد الجبار، مختاري، 2021، أثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر بأستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، مجلد5، العدد 1، جامعة عمار ثليجي الاغواط.



4. امين، بربري، 2014، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 4، المجلد 1، جامعة الشلف.
5. بن عزة، جليلة، 2017، سعر الفائدة الحقيقي واثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، المجلد 1، جامعة باتنة.
6. الجنابي، حيدر عباس، 2015، أثر أسعار الفائدة في مؤشرات الاداء المالي للأسواق المالية - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2013)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 43، جامعة كربلاء.
7. حسن، الهادي احمد محمد، 2011، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد 3، جامعة القضايف، السودان.
8. رشيد، عبد الله محمد واخرون، 2020، قياس وتحليل دالة الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 52.
9. الرفاعي، حسن محمد، 2010، بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في ادارة الازمة الاقتصادية العالمية (الاسس النظرية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية)، جامعة الجنان، لبنان.
10. الركابي، ابراهيم، 2021، تأثير ابعاد اليقظة التسويقية في جذب الودائع (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 16، العدد 54.
11. الرملاوي، محمد سعيد محمد، 2015، الارباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي (دراسة تطبيقية معاصرة)، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 30، الجزء 1، طنطا.
12. ساسية، خضراوي سلاطونية، 2007، محددات الادخار العائلي في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بلية.

13. سعيد، عبد السلام لفته، 2006، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
14. سلامي، احمد، 2015، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
15. الصيفي، عبد الله علي، 2010، التأمين على الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية، مؤتمر التأمين الدولي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجامعة الاردنية.
16. عبد الرحمن، فرج عبد الله محمد، 2020، اثر تغيرات سعر الفائدة والصرف الاجنبي على الدين العام في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
17. عبد الهادي الرفاعي، فرح عكو، 2014، اثر سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واستردادها في مصرف التسليف الشعبي مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 6، العدد 36.
18. عبد الوهاب، ضرغام محمد، 2019، دراسة مالية لتطورات عرض النقد الواسع في البنك المركزي العراقي للفترة (2014-2017)، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد 35، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان.
19. علي، سدي، 2011 معدل الفائدة ودورية الازمات في الاقتصاد الرأسمالي " محاولة للفهم واقتراح حلول " المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، دولة قطر.
20. فضيل، فارس، ساحل، محمد، 2009، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي الثاني، الجزائر.
21. القريشي، اسعد منصور عبد، 2019، مدى امكانية تطبيق انشاء الصناديق الاستثمارية المشتركة داخل الوحدات الحكومية ودورها في تحفيز الادخار المالي للموظفين (دراسة

- تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض دوائر محافظة المثنى، مجلة كلية مدينة العلم، جامعة المثنى.
22. كاظم، احمد صالح حسن، 2020، طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 47، جامعة ديالى.
23. كاظم، عمار مجيد، 2012، سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والإسلامية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32.
24. المتيم، محمود احمد، المخزنجي، امانى صلاح محمود، 2020، اثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، جامعة المنوفية.
25. مجبل، رسل عمر، داود، سمير سهام، 2020، نظام تأمين الودائع ودورة في تحقيق الامان المالي للمدة (2010-2018) دراسة تجارب بلدان مختارة مع الاشارة إلى العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، العدد 124، المجلد 26، جامعة بغداد.
26. محمد، دحو، احمد، صديقي، 2019، واقع الادخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، جامعة احمد دراية.
27. مختاري، عادل، بن البار، محمد، 2021، اثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية NARDL للفترة (1980-2018)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 3، الجزائر.
28. مهداوي، هند، غرزي، سليمة، 2021، سعر الفائدة (الربا) بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي: مقارنة فكرية، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
29. الموسوي، صفاء عبد الجبار علي، 2007، العلاقات السببية في نماذج الاقتصاد القياسي واثرها على مقدرات OLS، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 14، جامعة كربلاء.

## ج: الرسائل والاطاريح

1. اسماء، خلاص، ابراهيم، عدلي، 2018، أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في آفاق 2022، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي.
2. البدوي، محمد الامين، قرين، نسرين، 2017، أثر التحرير المالي على تعبئة الادخارات العائلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة من (1980-2016)، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر.
3. بشير، تليبي، 2021، أثر تحرير أسعار الفائدة على الادخار والاستثمار في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1994-2016)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اطروحة دكتوراه في الجزائر.
4. بلعزوز بن علي، 2004، أثر تغير أسعار الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
5. بن قانة، اسماعيل، 2013، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للأقتصاد الجزائري (للفترة بين 1970-2009)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
6. جستينه، درويش صديق، 1995، الفائدة والربح وادوات التمويل الإسلامية (دراسة تحليلية اقتصادية)، جامعة الملك عبد العزيز، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي.
7. الجوراني، سلام هامل بريغش، 2011، فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير أسعار الفائدة نماذج لدول مختارة - للفترة 1990-2008، جامعة بغداد.
8. حبيبة، زحاف، 2010، دور معدل الفائدة في الاستثمار والبديل الإسلامي له، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي.
9. حسين، نمارق قاسم، 2017، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء.

10. الحقباني، فالح بن عبد الله بن محمد، 1999، الادخار العائلي واثرة في التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (1396-1415هـ)، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية.
11. حورية، مغربي، 2014، دور سياسة أسعار الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر - (1990-2012)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
12. الخفاجي، اسماء هادي نعمه، 2018، أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2017)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
13. الخفاجي، صفا ربيع عبد الحسن، 2020، التمويل المصرفي الحكومي وأثره في تحفيز النمو الاقتصادي العراق انموذجاً للمدة (2004-2017)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المتنى.
14. دنيا، فتاح، 2015، مخاطر تقلبات سعر الفائدة على السوق النقدي - دراسة حالة السوق النقدية الجزائرية - من 1990 إلى 2013، جامعة محمد خضير-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
15. الزبيدي، حسين فاخر، 2022، دور الانشطة المصرفية في تنمية المدخرات المحلية تجارب بلدان مختارة مع اشارة إلى العراق، الجامعة المستنصرية.
16. ساسية خضراوي، 2007، دور الادخار المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1974-2006)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بليدة.
17. سالمى، ياسين، 2012، دراسة قياسية تحليلية لسلوك ادخار العائلات الجزائرية خلال الفترة (1975-2009)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

18. سليمان، عمران، 2016، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي.
19. شريط، صلاح الدين، 2012، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية " مع امكانية تطبيقها على الجزائر "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
20. شريف، عروم، 2015، محددات الادخار والاستثمار دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي.
21. عبد الله، محمد طاهر، 2015، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
22. عذافة، حيدر حسين، 2018، فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق، جامعة بغداد.
23. مراد، جنيدي، 2006، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر بأستعمال اشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
24. المعموري، قاسم حميد ناصر، 2015، أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في اعادة بناء المحفظة الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.
25. المندلوي، عباس يحيى خضر، 2004، امكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1980-2003)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
26. مولود، كبير، 2016، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضايف - المسيلة.

27. نافع، عمر ايهاب، 2020، دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق، جامعة بنها.
28. نايل، غفران عماد كاظم، 2019، أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بابل.
29. ندور، الياس، 2017، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، دمشق.
30. نور اليقين، خلادي ايمان، 2012، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
31. وهيبة، سويسي، 2015، دور اسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير \_ بسكرة.

#### د: التقارير السنوية

1. تقرير البنك الدولي للمدة (2005-2019)
2. التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)
3. تقرير سوق العراق للأوراق المالية، عينة من المصارف التجارية الخاصة.
4. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2005-2019)
5. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)
6. تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)
7. النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)

#### هـ: مواقع ومجلات

- 1- الجشعم، حنان، 2009، تحديد سعر الفائدة وتوازن الدخل، جامعة بغداد. موجود في الموقع التالي

[WWW.kau.edu.sa](http://WWW.kau.edu.sa)

<https://al-maktaba.org/book/11430> -2

3- الجوراني، عدنان فرحان، 2016، نظرية التوقعات الرشيدة، مجلة الحوار المتمدن.

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521577#>

ثالثاً: المصادر الاجنبية:

#### **A- Books:**

1. Abu, N. (2010). Saving-economic growth nexus in Nigeria, 1970-2007: Granger causality and co-integration analyses. Review of Economic and Business Studies.
2. Bain, M. K., & Howells, P. (2009). Monetary economics: policy and its theoretical basis. Macmillan International Higher Education.
3. Bhole, L. M. (2004). Financial institutions and markets: structure, growth and innovations, 4e. Tata McGraw-Hill Education.
4. Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2011), "Financial Management: Theory and Practice Test Bank", South-Western Cengage Learning.
5. Choudhry, M. (2001). The Bond and Money Markets: Strategy, Trading, Analysis, Oxford: Butterworth Heinemann.
6. Damodar, N. (2010). Basic Econometrics Fifth Edition. McGraw-Hill.
7. Gregory Mankiw, N. (2009). Macroeconomics (Seventh Edition), Printed in the United States of America, Harvard University.
8. Gujarati, D. N. (2012). Econometrics by example (Vol. 1). New York: Palgrave Macmillan.
9. Hansen, B. E. (2018). Johansen's reduced rank estimator is GMM. Econometrics, 6(2), 26.
10. Hubbard, R. G. (2018). Money, the financial system, and the economy.
11. Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). Bank management. Cengage Learning.
12. Madura, J. (2010). Financial institutions and markets. South-Western.
13. Meulendyke, Ann-Marie, 1998, US. Monetary Policy And Financial Market, federal reserve bank of new York.
14. Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2008). Bank management and financial services. McGraw-Hill companies.



15. Siegel, B. N. (2014). Money, banking, and the economy: a monetarist view. Academic Press.

### **B- Journals & Periodicals Researches**

1. Adofu, I., & Alhassan, A. (2018). Impact of interest rates deregulation on gross domestic investment in Nigeria (1970-2015). *Journal of Economics and Development Studies*, 4(1).
2. Ahmad, F. (2015). Determinants of savings behavior in Pakistan: Long run-short run association and causality. *Timisoara Journal of Economics and Business*, 8(1), 103-136.
3. Ajudua, E. I., & Okonkwo, O. N. (2015). Interest rate determinants in a deregulated Nigerian economy. *International Journal of Business & Law Research*, 3(1).
4. Alimi, R. S. (2014). ARDL bounds testing approach to Cointegration: A re-examination of augmented fisher hypothesis in an open economy. *Asian Journal of Economic Modelling*, 2(2), 103-114.
5. Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2013). Deposits and bank capital structure. *Journal of Financial Economics*, 118(3), 601-619.
6. Alrawahdeh, S. T. A., & Zyadat, A. A. F. H. (2021). The Role of the Islamic Banks in Increasing Domestic Saving and Funding Economic Development in Jordan. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, 18, 905-915.
7. Anghel, M. G. (2015). Analysis on the Indicators related to the structuring of the Monetary Mass in Romania after the adhesion to the European Union. *Romanian Statistical Review Supplement*, 63(6), 26-33.
8. Beshir, H. (2017). Factors affecting savings as means of economic growth in Ethiopia. *Ethiopian Journal of Economics*, 26(2), 59-88.
9. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2006). Productivity change in European banking: A comparison of parametric and non-parametric approaches. *Journal of Banking & Finance*, 28(10), 2521-2540.
10. Clements, R. T. (1985). Savings in New Zealand during inflationary times: Measurement, determinants, and implications. *Journal of Business & Economic Statistics*, 3(3), 188-208.
11. Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (1999). Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence. *The World Bank Economic Review*, 13(2).

12. Frączek, B. (2011, September). The factors affecting the level of household savings and their influence on economy development. In Proceedings of the 8th International Scientific Conference Financial Management of Firms and Financial Institutions Ostrava VŠB-TU Ostrava, Faculty of Economics, Finance Department, Ostrava, Czech Republic (pp. 1-6).
13. Gebrehiwot, K. G. (2016). The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration. *Bahir Dar journal of education*, 16(1).
14. Jaradat, M. A., & Al-Hhosban, S. A. (2014). Relationship and causality between interest rate and inflation rate case of Jordan. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 6(4), 54-65.
15. Keynes, J. M. (2015). The general theory of employment. *The quarterly journal of economics*, 51(2).
16. khalaf Radhi, H. (2018). Analysis the Relation between the Real Interest Rate and its shares of Total Expenditure from (GDP) in the Iraqi economy. *AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences*, 10(21).
17. Lacoma, T. (2011), The importance of bank deposits in the money supply.
18. Mensahklo, E., Kornu, D. D., & Dom, B. (2017). An empirical analysis of the determinants of saving behaviour by households in Ho, Ghana: A case study of Ho municipality, an individual level analysis. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 8(6), 7-17.
19. Narayan, P. K, 2005 The saving and investment nexus for China evidence from cointegration tests *Applied economics* 37 (17) 1979-1990.
20. Narayana, A., & Rajini, T. V. (2017). Interest Rates Determinants in Demonetised Economy. *AMBER-ABBS Management Business and Entrepreneurship Review*, 8(2), 83-89.
21. Nesrine, M. (2020), Impact of Savings on Economic Growth: Approach by ARDL and Toda-Yamamoto-Case of Saudi Arabia.
22. Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. *Journal of Statistical and Econometric methods*, 5(4), 63-91.
23. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.

24. Rahman, M. Z., & Ferdaus, J. (2021). Impacts of domestic savings and domestic investment on economic growth: An empirical study for Pakistan. *Journal of Social Economics Research*, 8(1), 1-11.
25. Sellon Jr, G. H. (1980). In *Monetary Policy: A Theoretical Analysis*. Economic Review.
26. Teker, D., Alp, E. A., & Kent, O. (2012). Long-run relation between interest rates and inflation: Evidence from Turkey. *Journal of Applied Finance and Banking*, 2(6), 41.
27. Volle, P. (2007, May). Les arbitrages budgétaires des consommateurs: bilan critique des connaissances et perspectives de recherche. In *Congrès international de l'Association Française du Marketing* (pp. 1-30).
28. Wu, Yi, et al, (2020) "Understanding Lenders' Investment Behavior in Online Peer-to-Peer Lending: A Construal Level Theory Perspective." Available at SSRN 3546445.
29. Yasir, M., Afzal, S., Latif, K., Chaudhary, G.M., Malik, N. Y., Shahzad, F., & Song, O. Y. (2020). An efficient deep learning based model to predict interest rate using twitter sentiment. *Sustainability*, 12 (4), 1660.

### **C- Thesis and Dissertation**

- 1- Ojima, D., & Emerenini, F. M. (2015). Impact of interest rate on investment in Nigeria. *Developing Country Studies*.

الملاحق

ملحق (1)

استقرارية السلاسل الزمنية لعينة المصارف الجيدة

<p>Null Hypothesis: GFD1 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)</p>	<p>Null Hypothesis: CP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)</p>																																																																																																																																															
<table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>3.508140</td> <td>0.0586</td> </tr> <tr> <td>Test critical values: 1% level</td> <td>4.339330</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>3.587527</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>3.229230</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <p>Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GFD1) Method: Least Squares Date: 07/19/22 Time: 18:20 Sample (adjusted): 2006S2 2019S2 Included observations: 27 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>GFD1(-1)</td> <td>-0.580118</td> <td>0.165363</td> <td>3.508140</td> <td>0.0020</td> </tr> <tr> <td>D(GFD1(-1))</td> <td>0.202391</td> <td>0.180017</td> <td>1.124287</td> <td>0.2730</td> </tr> <tr> <td>D(GFD1(-2))</td> <td>0.325956</td> <td>0.179434</td> <td>1.816582</td> <td>0.0829</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>5.652271</td> <td>1.647120</td> <td>3.431609</td> <td>0.0024</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2005S1")</td> <td>-0.129923</td> <td>0.041064</td> <td>3.163929</td> <td>0.0045</td> </tr> </tbody> </table>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.508140	0.0586	Test critical values: 1% level	4.339330		5% level	3.587527		10% level	3.229230		Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	GFD1(-1)	-0.580118	0.165363	3.508140	0.0020	D(GFD1(-1))	0.202391	0.180017	1.124287	0.2730	D(GFD1(-2))	0.325956	0.179434	1.816582	0.0829	C	5.652271	1.647120	3.431609	0.0024	@TREND("2005S1")	-0.129923	0.041064	3.163929	0.0045	<table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-5.329896</td> <td>0.0016</td> </tr> <tr> <td>Test critical values: 1% level</td> <td>-4.440739</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.632896</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.254671</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <p>Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(CP) Method: Least Squares Date: 07/19/22 Time: 18:11 Sample (adjusted): 2009S1 2019S2 Included observations: 22 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>CP(-1)</td> <td>-2.693325</td> <td>0.505324</td> <td>-5.329896</td> <td>0.0002</td> </tr> <tr> <td>D(CP(-1))</td> <td>1.927730</td> <td>0.423834</td> <td>4.548316</td> <td>0.0007</td> </tr> <tr> <td>D(CP(-2))</td> <td>1.537043</td> <td>0.406419</td> <td>3.781914</td> <td>0.0026</td> </tr> <tr> <td>D(CP(-3))</td> <td>1.618237</td> <td>0.371670</td> <td>4.353966</td> <td>0.0009</td> </tr> <tr> <td>D(CP(-4))</td> <td>0.895672</td> <td>0.305113</td> <td>2.935543</td> <td>0.0125</td> </tr> <tr> <td>D(CP(-5))</td> <td>0.988807</td> <td>0.273806</td> <td>3.611347</td> <td>0.0036</td> </tr> <tr> <td>D(CP(-6))</td> <td>0.547808</td> <td>0.215321</td> <td>2.544141</td> <td>0.0257</td> </tr> <tr> <td>D(CP(-7))</td> <td>0.579249</td> <td>0.206746</td> <td>2.801741</td> <td>0.0160</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.059657</td> <td>0.010335</td> <td>5.772284</td> <td>0.0001</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2005S1")</td> <td>-0.000799</td> <td>0.000156</td> <td>-5.135755</td> <td>0.0002</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.370963</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.256592</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.101481</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.873314</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>1.012877</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>16.77890</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>2.732533</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-31.88919</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>2.972503</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>3.243520</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>2.803889</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.030999</td> <td></td> <td>2.293492</td> </tr> </tbody> </table>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.329896	0.0016	Test critical values: 1% level	-4.440739		5% level	-3.632896		10% level	-3.254671		Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	CP(-1)	-2.693325	0.505324	-5.329896	0.0002	D(CP(-1))	1.927730	0.423834	4.548316	0.0007	D(CP(-2))	1.537043	0.406419	3.781914	0.0026	D(CP(-3))	1.618237	0.371670	4.353966	0.0009	D(CP(-4))	0.895672	0.305113	2.935543	0.0125	D(CP(-5))	0.988807	0.273806	3.611347	0.0036	D(CP(-6))	0.547808	0.215321	2.544141	0.0257	D(CP(-7))	0.579249	0.206746	2.801741	0.0160	C	0.059657	0.010335	5.772284	0.0001	@TREND("2005S1")	-0.000799	0.000156	-5.135755	0.0002	R-squared	0.370963	Mean dependent var	-	Adjusted R-squared	0.256592	S.D. dependent var	0.101481	S.E. of regression	0.873314	Akaike info criterion	1.012877	Sum squared resid	16.77890	Schwarz criterion	2.732533	Log likelihood	-31.88919	Hannan-Quinn criter.	2.972503	F-statistic	3.243520	Durbin-Watson stat	2.803889	Prob(F-statistic)	0.030999		2.293492
	t-Statistic	Prob.*																																																																																																																																														
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.508140	0.0586																																																																																																																																														
Test critical values: 1% level	4.339330																																																																																																																																															
5% level	3.587527																																																																																																																																															
10% level	3.229230																																																																																																																																															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																												
GFD1(-1)	-0.580118	0.165363	3.508140	0.0020																																																																																																																																												
D(GFD1(-1))	0.202391	0.180017	1.124287	0.2730																																																																																																																																												
D(GFD1(-2))	0.325956	0.179434	1.816582	0.0829																																																																																																																																												
C	5.652271	1.647120	3.431609	0.0024																																																																																																																																												
@TREND("2005S1")	-0.129923	0.041064	3.163929	0.0045																																																																																																																																												
	t-Statistic	Prob.*																																																																																																																																														
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.329896	0.0016																																																																																																																																														
Test critical values: 1% level	-4.440739																																																																																																																																															
5% level	-3.632896																																																																																																																																															
10% level	-3.254671																																																																																																																																															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																												
CP(-1)	-2.693325	0.505324	-5.329896	0.0002																																																																																																																																												
D(CP(-1))	1.927730	0.423834	4.548316	0.0007																																																																																																																																												
D(CP(-2))	1.537043	0.406419	3.781914	0.0026																																																																																																																																												
D(CP(-3))	1.618237	0.371670	4.353966	0.0009																																																																																																																																												
D(CP(-4))	0.895672	0.305113	2.935543	0.0125																																																																																																																																												
D(CP(-5))	0.988807	0.273806	3.611347	0.0036																																																																																																																																												
D(CP(-6))	0.547808	0.215321	2.544141	0.0257																																																																																																																																												
D(CP(-7))	0.579249	0.206746	2.801741	0.0160																																																																																																																																												
C	0.059657	0.010335	5.772284	0.0001																																																																																																																																												
@TREND("2005S1")	-0.000799	0.000156	-5.135755	0.0002																																																																																																																																												
R-squared	0.370963	Mean dependent var	-																																																																																																																																													
Adjusted R-squared	0.256592	S.D. dependent var	0.101481																																																																																																																																													
S.E. of regression	0.873314	Akaike info criterion	1.012877																																																																																																																																													
Sum squared resid	16.77890	Schwarz criterion	2.732533																																																																																																																																													
Log likelihood	-31.88919	Hannan-Quinn criter.	2.972503																																																																																																																																													
F-statistic	3.243520	Durbin-Watson stat	2.803889																																																																																																																																													
Prob(F-statistic)	0.030999		2.293492																																																																																																																																													
<p>Null Hypothesis: D(GFD3) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)</p>	<p>Null Hypothesis: GFD2 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)</p>																																																																																																																																															

## الملاحق

	t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.196152		0.0000		Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.897960	0.0056		
Test critical values:					Test critical values:				
1% level	-2.650145				1% level	-2.660720			
5% level	-1.953381				5% level	-1.955020			
10% level	-1.609798				10% level	-1.609070			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GFD3,2) Method: Least Squares Date: 07/19/22 Time: 18:24 Sample (adjusted): 2006S1 2019S2 Included observations: 28 after adjustments				Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GFD2) Method: Least Squares Date: 07/19/22 Time: 18:22 Sample (adjusted): 2007S2 2019S2 Included observations: 25 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GFD3(-1))	-1.000000	0.192450	-5.196152	0.0000	GFD2(-1)	-0.046702	0.016116	-2.897960	0.0089
R-squared	Mean dependent var			5.95E-17	D(GFD2(-1))	-0.000395	0.104613	-0.003771	0.9970
Adjusted R-squared	S.D. dependent var			2.458771	D(GFD2(-2))	0.064705	0.104693	0.618047	0.5435
S.E. of regression	1.738614	Akaike info criterion		3.979114	D(GFD2(-3))	0.014979	0.104280	0.143637	0.8872
Sum squared resid	81.61500	Schwarz criterion		4.026693	D(GFD2(-4))	-0.233110	0.104363	-2.233654	0.0371
Log likelihood	-54.70760	Hannan-Quinn criter.		3.993659	R-squared	0.304876	Mean dependent var		-0.281600
Durbin-Watson stat	1.995589				Adjusted R-squared	0.165851	S.D. dependent var		0.659145
					S.E. of regression	0.602009	Akaike info criterion		1.999768
					Sum squared resid	7.248295	Schwarz criterion		2.243543
					Log likelihood	-19.99709	Hannan-Quinn criter.		2.067380
					Durbin-Watson stat	2.709822			
				Null Hypothesis: D(GSD) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)					
					t-Statistic		Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.196152		0.0000		Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.196152	0.0000		
Test critical values:					Test critical values:				
1% level	-2.650145				1% level	-2.650145			
5% level	-1.953381				5% level	-1.953381			
10% level	-1.609798				10% level	-1.609798			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GSD,2) Method: Least Squares Date: 07/19/22 Time: 18:26 Sample (adjusted): 2006S1 2019S2 Included observations: 28 after adjustments				Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GSD,2) Method: Least Squares Date: 07/19/22 Time: 18:26 Sample (adjusted): 2006S1 2019S2 Included observations: 28 after adjustments					

## الملاحق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GSD(-1))	-1.000000	0.192450	-5.196152	0.0000
R-squared	0.500000	Mean dependent var		2.78E-17
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var		1.405405
S.E. of regression	0.993771	Akaike info criterion		2.860442
Sum squared resid	26.66470	Schwarz criterion		2.908020
Log likelihood	-39.04618	Hannan-Quinn criter.		2.874987
Durbin-Watson stat	1.990624			

## ملحق (2)

### سببية كرانجر لعينة المصارف الجيدة

#### Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/19/22 Time: 18:57

Sample: 2005S1 2019S2

Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GFD1 does not Granger Cause CP	26	4.17236	0.0156
CP does not Granger Cause GFD1		0.18378	0.9436
GFD2 does not Granger Cause CP	26	3.02047	0.0472
CP does not Granger Cause GFD2		0.25009	0.9056
GFD3 does not Granger Cause CP	26	2.99281	0.0486
CP does not Granger Cause GFD3		0.40909	0.7996
GSD does not Granger Cause CP	26	5.17092	0.0065
CP does not Granger Cause GSD		0.17383	0.9488
GFD2 does not Granger Cause GFD1	26	0.50482	0.7328

## الملاحق

### ملحق (3)

#### تحديد فترة الابطاء المثلى لعينة المصارف الجيدة

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: CP GFD1 GFD2 GFD3 GSD  
 Exogenous variables: C  
 Date: 07/19/22 Time: 19:09  
 Sample: 2005S1 2019S2  
 Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.002321	NA	5.55e-07	-0.214452	0.023442	-0.141725
1	71.73122	100.1454*	3.61e-08*	-2.980802*	-1.553440*	-2.544443*
2	90.96624	23.35680	6.59e-08	-2.569017	0.047813	-1.769026

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

### ملحق (4)

#### تقدير انموذج ARDL لعينة المصارف الجيدة

Dependent Variable: CP  
 Method: ARDL  
 Date: 07/19/22 Time: 23:06  
 Sample (adjusted): 2005S2 2019S2  
 Included observations: 29 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): GFD1 GFD2 GFD3 GSD  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 16  
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CP(-1)	0.582002	0.166898	3.487172	0.0020
GFD1	0.004837	0.006557	0.737681	0.4682
GFD2	-0.002859	0.005344	-0.534950	0.5978
GFD3	-0.000771	0.000727	-1.060520	0.2999
GSD	-0.000421	0.004685	-0.089905	0.9291
C	0.004557	0.005811	0.784238	0.4409
R-squared	0.453142	Mean dependent var		0.015520
Adjusted R-squared	0.334260	S.D. dependent var		0.006285
S.E. of regression	0.005128	Akaike info criterion		-7.526184
Sum squared resid	0.000605	Schwarz criterion		-7.243295
Log likelihood	115.1297	Hannan-Quinn criter.		-7.437587



## الملاحق

---

F-statistic	3.811691	Durbin-Watson stat	1.741825
Prob(F-statistic)	0.011626		

---

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

### ملحق (5)

اختبار الحدود للتكامل المشترك لعينة المصارف الجيدة

#### ARDL Bounds Test

Date: 07/20/22 Time: 11:37

Sample: 2005S2 2019S2

Included observations: 29

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

---

Test Statistic	Value	k
F-statistic	1.334413	4

---

#### Critical Value Bounds

---

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

---

Test Equation:

الملاحق

ملحق (6)

استقرارية السلاسل الزمنية لعينة المصارف المتوسطة

Null Hypothesis: D(MSD) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)					Null Hypothesis: D(CP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.196152		0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.101801		0.0003		
Test critical values:				Test critical values:					
1% level	-2.650145			1% level	-3.689194				
5% level	-1.953381			5% level	-2.971853				
10% level	-1.609798			10% level	-2.625121				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MSD,2) Method: Least Squares Date: 07/20/22 Time: 14:15 Sample (adjusted): 2006S1 2019S2 Included observations: 28 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(CP,2) Method: Least Squares Date: 07/20/22 Time: 14:09 Sample (adjusted): 2006S1 2019S2 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSD(-1))	-1.000000	0.192450	-5.196152	0.0000	D(CP(-1))	-1.000545	0.196116	-5.101801	0.0000
					C	-5.45E-05	0.000458	-0.119109	0.9061
R-squared	0.500000	Mean dependent var	2.78E-17		R-squared	0.500273	Mean dependent var	2.25E-19	
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	1.405405		Adjusted R-squared	0.481052	S.D. dependent var	0.003360	
S.E. of regression	0.993771	Akaike info criterion	2.860442		S.E. of regression	0.002420	Akaike info criterion	-9.141087	
Sum squared resid	26.66470	Schwarz criterion	2.908020		Sum squared resid	0.000152	Schwarz criterion	-9.045930	
Log likelihood	-39.04618	Hannan-Quinn criter.	2.874987		Log likelihood	129.9752	Hannan-Quinn criter.	-9.111997	
Durbin-Watson stat	1.990624				F-statistic	26.02837	Durbin-Watson stat	1.985917	
					Prob(F-statistic)	0.000026			

الملاحق

Null Hypothesis: MFD2 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)					Null Hypothesis: MFD1 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)																			
		t-Statistic	Prob				t-Statistic	Prob																
Augmented Dickey-Fuller test statistic					-2.897960	0.005		Augmented Dickey-Fuller test statistic					-3.393087	0.001										
Test critical values:					1% level		-2.660720		Test critical values:					1% level		-2.660720								
					5% level		-1.955020							5% level		-1.955020								
					10% level		-1.609070							10% level		-1.609070								
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.										*MacKinnon (1996) one-sided p-values.														
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MFD2) Method: Least Squares Date: 07/20/22 Time: 14:22 Sample (adjusted): 2007S2 2019S2 Included observations: 25 after adjustments										Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MFD1) Method: Least Squares Date: 07/20/22 Time: 14:19 Sample (adjusted): 2007S2 2019S2 Included observations: 25 after adjustments														
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob					
MFD2(-1)	-0.046702	0.016116	-2.897960	0.005	MFD1(-1)	-0.052283	0.015409	-3.393087	0.001	MFD2(-1)	-0.046702	0.016116	-2.897960	0.005	MFD1(-1)	-0.052283	0.015409	-3.393087	0.001	MFD2(-1)	-0.046702	0.016116	-2.897960	0.005
D(MFD2(-1))	-0.000395	0.104613	-0.003771	0.99	D(MFD1(-1))	-0.005511	0.098100	-0.056182	0.95	D(MFD1(-1))	-0.005511	0.098100	-0.056182	0.95	D(MFD1(-1))	-0.005511	0.098100	-0.056182	0.95	D(MFD1(-1))	-0.005511	0.098100	-0.056182	0.95
D(MFD2(-2))	0.064705	0.104693	0.618047	0.54	D(MFD1(-2))	0.064584	0.098144	0.658056	0.51	D(MFD2(-2))	0.064705	0.104693	0.618047	0.54	D(MFD1(-2))	0.064584	0.098144	0.658056	0.51	D(MFD2(-2))	0.064705	0.104693	0.618047	0.54
D(MFD2(-3))	0.014979	0.104280	0.143637	0.88	D(MFD1(-3))	0.013290	0.097581	0.136198	0.89	D(MFD2(-3))	0.014979	0.104280	0.143637	0.88	D(MFD1(-3))	0.013290	0.097581	0.136198	0.89	D(MFD2(-3))	0.014979	0.104280	0.143637	0.88
D(MFD2(-4))	-0.233110	0.104363	-2.233654	0.03	D(MFD1(-4))	-0.227607	0.097655	-2.330713	0.03	D(MFD2(-4))	-0.233110	0.104363	-2.233654	0.03	D(MFD1(-4))	-0.227607	0.097655	-2.330713	0.03	D(MFD2(-4))	-0.233110	0.104363	-2.233654	0.03
R-squared	0.304876	Mean dependent var	-0.2816		R-squared	0.341329	Mean dependent var	-0.2760		R-squared	0.304876	Mean dependent var	-0.2816		R-squared	0.341329	Mean dependent var	-0.2760		R-squared	0.304876	Mean dependent var	-0.2816	
Adjusted R-squared	0.165851	S.D. dependent var	0.6591		Adjusted R-squared	0.209595	S.D. dependent var	0.5679		Adjusted R-squared	0.165851	S.D. dependent var	0.6591		Adjusted R-squared	0.209595	S.D. dependent var	0.5679		Adjusted R-squared	0.165851	S.D. dependent var	0.6591	
S.E. of regression	0.602009	Akaike info criterion	1.9997		S.E. of regression	0.504947	Akaike info criterion	1.6481		S.E. of regression	0.602009	Akaike info criterion	1.9997		S.E. of regression	0.504947	Akaike info criterion	1.6481		S.E. of regression	0.602009	Akaike info criterion	1.9997	
Sum squared resid	7.248295	Schwarz criterion	2.2435		Sum squared resid	5.099432	Schwarz criterion	1.8919		Sum squared resid	7.248295	Schwarz criterion	2.2435		Sum squared resid	5.099432	Schwarz criterion	1.8919		Sum squared resid	7.248295	Schwarz criterion	2.2435	
Log likelihood	-19.99709	Hannan-Quinn criter.	2.0673		Log likelihood	-15.60163	Hannan-Quinn criter.	1.7157		Log likelihood	-19.99709	Hannan-Quinn criter.	2.0673		Log likelihood	-15.60163	Hannan-Quinn criter.	1.7157		Log likelihood	-19.99709	Hannan-Quinn criter.	2.0673	
Durbin-Watson stat	2.709822				Durbin-Watson stat	2.975406				Durbin-Watson stat	2.709822				Durbin-Watson stat	2.975406				Durbin-Watson stat	2.709822			

## الملاحق

	<p>Null Hypothesis: D(MFD3) has a unit root  Exogenous: None  Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)</p> <hr/> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 60%;"></th> <th style="width: 20%; text-align: center;">t-Statistic</th> <th style="width: 20%; text-align: center;">Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td style="text-align: center;">-5.196152</td> <td style="text-align: center;">0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">1% level</td> <td style="text-align: center;">-2.650145</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">5% level</td> <td style="text-align: center;">-1.953381</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">10% level</td> <td style="text-align: center;">-1.609798</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <hr/> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <p>Augmented Dickey-Fuller Test Equation  Dependent Variable: D(MFD3,2)  Method: Least Squares  Date: 07/20/22 Time: 14:24  Sample (adjusted): 2006S1 2019S2  Included observations: 28 after adjustments</p> <hr/> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 20%;">Variable</th> <th style="width: 20%;">Coefficient</th> <th style="width: 15%;">Std. Error</th> <th style="width: 15%;">t-Statistic</th> <th style="width: 30%;">Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(MFD3(-1))</td> <td style="text-align: center;">-1.000000</td> <td style="text-align: center;">0.192450</td> <td style="text-align: center;">-5.196152</td> <td style="text-align: center;">0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <hr/> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td style="text-align: center;">0.500000</td> <td>Mean dependent var</td> <td style="text-align: right;">5.95E-</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td style="text-align: center;">0.500000</td> <td>S.D. dependent var</td> <td style="text-align: right;">2.4587</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td style="text-align: center;">1.738614</td> <td>Akaike info criterion</td> <td style="text-align: right;">3.9791</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td style="text-align: center;">81.61500</td> <td>Schwarz criterion</td> <td style="text-align: right;">4.0266</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td style="text-align: center;">-54.70760</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td style="text-align: right;">3.9936</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td style="text-align: center;">1.995589</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		t-Statistic	Prob.	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.196152	0.0000	Test critical values:			1% level	-2.650145		5% level	-1.953381		10% level	-1.609798		Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(MFD3(-1))	-1.000000	0.192450	-5.196152	0.0000	R-squared	0.500000	Mean dependent var	5.95E-	Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	2.4587	S.E. of regression	1.738614	Akaike info criterion	3.9791	Sum squared resid	81.61500	Schwarz criterion	4.0266	Log likelihood	-54.70760	Hannan-Quinn criter.	3.9936	Durbin-Watson stat	1.995589		
	t-Statistic	Prob.																																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.196152	0.0000																																																			
Test critical values:																																																					
1% level	-2.650145																																																				
5% level	-1.953381																																																				
10% level	-1.609798																																																				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																	
D(MFD3(-1))	-1.000000	0.192450	-5.196152	0.0000																																																	
R-squared	0.500000	Mean dependent var	5.95E-																																																		
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	2.4587																																																		
S.E. of regression	1.738614	Akaike info criterion	3.9791																																																		
Sum squared resid	81.61500	Schwarz criterion	4.0266																																																		
Log likelihood	-54.70760	Hannan-Quinn criter.	3.9936																																																		
Durbin-Watson stat	1.995589																																																				

## ملحق (7)

### سببية كرانجر لعينة المصارف المتوسطة

#### Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/20/22 Time: 14:29

Sample: 2005S1 2019S2

Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MFD1 does not Granger Cause CP	25	2.46026	0.0846
CP does not Granger Cause MFD1		0.30574	0.9014
MFD2 does not Granger Cause CP	25	2.11232	0.1242
CP does not Granger Cause MFD2		0.73807	0.6074

## الملاحق

MFD3 does not Granger Cause CP	25	3.41468	0.0317
CP does not Granger Cause MFD3		0.53985	0.7432
MSD does not Granger Cause CP	25	3.70746	0.0240
CP does not Granger Cause MSD		0.30269	0.9032

## ملحق (8)

### تحديد فترة الابطاء المثلى لعينة المصارف المتوسطة

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: CP MFD1 MFD2 MFD3 MSD  
 Exogenous variables: C  
 Date: 07/20/22 Time: 15:02  
 Sample: 2005S1 2019S2  
 Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	37.66816	NA	6.67e-08	-2.333440	-2.095546	-2.260714
1	97.48980	94.00543*	5.74e-09	-4.820700	-3.393338*	-4.384341*
2	127.4191	36.34275	4.88e-09*	-5.172794*	-2.555964	-4.372803

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

## ملحق (9)

### تقدير انموذج ARDL للمصارف المتوسطة

Dependent Variable: CP  
 Method: ARDL  
 Date: 07/20/22 Time: 15:11  
 Sample (adjusted): 2006S1 2019S2  
 Included observations: 28 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): MFD1 MFD2 MFD3 MSD  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 162  
 Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CP(-1)	0.227923	0.155540	1.465372	0.1649
CP(-2)	-0.620327	0.149311	-4.154605	0.0010
MFD1	0.004199	0.002849	1.474110	0.1626

## الملاحق

MFD1(-1)	0.002569	0.002468	1.040941	0.3155
MFD2	-0.005811	0.002541	-2.287286	0.0383
MFD2(-1)	-0.001639	0.002258	-0.725960	0.4798
MFD2(-2)	0.005456	0.001681	3.245197	0.0059
MFD3	-0.000564	0.000392	-1.439311	0.1720
MFD3(-1)	0.000240	0.000424	0.565523	0.5807
MFD3(-2)	-0.001835	0.000422	-4.349584	0.0007
MSD	0.002139	0.001589	1.345839	0.1997
MSD(-1)	-0.001027	0.001948	-0.526986	0.6065
MSD(-2)	-0.003668	0.001888	-1.943447	0.0723
C	0.013606	0.002802	4.856134	0.0003
<hr/>				
R-squared	0.878986	Mean dependent var	0.008217	
Adjusted R-squared	0.766617	S.D. dependent var	0.002811	
S.E. of regression	0.001358	Akaike info criterion	-10.05870	
Sum squared resid	2.58E-05	Schwarz criterion	-9.392598	
Log likelihood	154.8218	Hannan-Quinn criter.	-9.855067	
F-statistic	7.822275	Durbin-Watson stat	1.639210	
Prob(F-statistic)	0.000243			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

## ملحق (10)

### اختبار الحدود للتكامل المشترك لعينة المصارف المتوسطة

ARDL Bounds Test

Date: 07/20/22 Time: 15:15

Sample: 2006S1 2019S2

Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.86976	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Test Equation:

Dependent Variable: D(CP)

Method: Least Squares

Date: 07/20/22 Time: 15:15

Sample: 2006S1 2019S2

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CP(-1))	0.620327	0.149311	4.154605	0.0010
D(MFD1)	0.004199	0.002849	1.474110	0.1626

## الملاحق

D(MFD2)	-0.005811	0.002541	-2.287286	0.0383
D(MFD2(-1))	-0.005456	0.001681	-3.245197	0.0059
D(MFD3)	-0.000564	0.000392	-1.439311	0.1720
D(MFD3(-1))	0.001835	0.000422	4.349584	0.0007
D(MSD)	0.002139	0.001589	1.345839	0.1997
D(MSD(-1))	0.003668	0.001888	1.943447	0.0723
C	0.013606	0.002802	4.856134	0.0003
MFD1(-1)	0.006768	0.002647	2.556788	0.0228
MFD2(-1)	-0.001994	0.002101	-0.949089	0.3587
MFD3(-1)	-0.002159	0.000357	-6.043266	0.0000
MSD(-1)	-0.002556	0.002143	-1.192723	0.2528
CP(-1)	-1.392404	0.193618	-7.191514	0.0000

R-squared	0.830475	Mean dependent var	-5.45E-05
Adjusted R-squared	0.673059	S.D. dependent var	0.002375
S.E. of regression	0.001358	Akaike info criterion	-10.05870
Sum squared resid	2.58E-05	Schwarz criterion	-9.392598
Log likelihood	154.8218	Hannan-Quinn criter.	-9.855067
F-statistic	5.275680	Durbin-Watson stat	1.639210
Prob(F-statistic)	0.001974		

### ملحق (11)

#### تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(CP)  
 Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 07/20/22 Time: 15:27  
 Sample: 2005S1 2019S2  
 Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013606	0.002802	4.856134	0.0003
CP(-1)*	-1.392404	0.193618	-7.191514	0.0000
MFD1(-1)	0.006768	0.002647	2.556788	0.0228
MFD2(-1)	-0.001994	0.002101	-0.949089	0.3587
MFD3(-1)	-0.002159	0.000357	-6.043266	0.0000
MSD(-1)	-0.002556	0.002143	-1.192723	0.2528
D(CP(-1))	0.620327	0.149311	4.154605	0.0010
D(MFD1)	0.004199	0.002849	1.474110	0.1626
D(MFD2)	-0.005811	0.002541	-2.287286	0.0383
D(MFD2(-1))	-0.005456	0.001681	-3.245197	0.0059
D(MFD3)	-0.000564	0.000392	-1.439311	0.1720
D(MFD3(-1))	0.001835	0.000422	4.349584	0.0007
D(MSD)	0.002139	0.001589	1.345839	0.1997
D(MSD(-1))	0.003668	0.001888	1.943447	0.0723

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MFD1	0.004861	0.001799	2.701167	0.0172
MFD2	-0.001432	0.001477	-0.969292	0.3488
MFD3	-0.001551	0.000193	-8.052635	0.0000
MSD	-0.001836	0.001544	-1.189155	0.2542
C	0.009771	0.001294	7.551885	0.0000

EC = CP - (0.0049\*MFD1 -0.0014\*MFD2 -0.0016\*MFD3 -0.0018\*MSD + 0.0098)

ملحق (12)

اختبار أنموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(CP)  
 Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 07/20/22 Time: 15:44  
 Sample: 2005S1 2019S2  
 Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CP(-1))	0.620327	0.120574	5.144794	0.0001
D(MFD1)	0.004199	0.002152	1.951305	0.0713
D(MFD2)	-0.005811	0.001888	-3.077267	0.0082
D(MFD2(-1))	-0.005456	0.001124	-4.855929	0.0003
D(MFD3)	-0.000564	0.000258	-2.187583	0.0462
D(MFD3(-1))	0.001835	0.000322	5.705196	0.0001
D(MSD)	0.002139	0.001213	1.763309	0.0997
D(MSD(-1))	0.003668	0.001153	3.181878	0.0067
CointEq(-1)*	-1.392404	0.161455	-8.624081	0.0000
R-squared	0.830475	Mean dependent var	-5.45E-05	
Adjusted R-squared	0.759096	S.D. dependent var	0.002375	
S.E. of regression	0.001166	Akaike info criterion	-10.41584	
Sum squared resid	2.58E-05	Schwarz criterion	-9.987635	
Log likelihood	154.8218	Hannan-Quinn criter.	-10.28494	
Durbin-Watson stat	1.639210			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

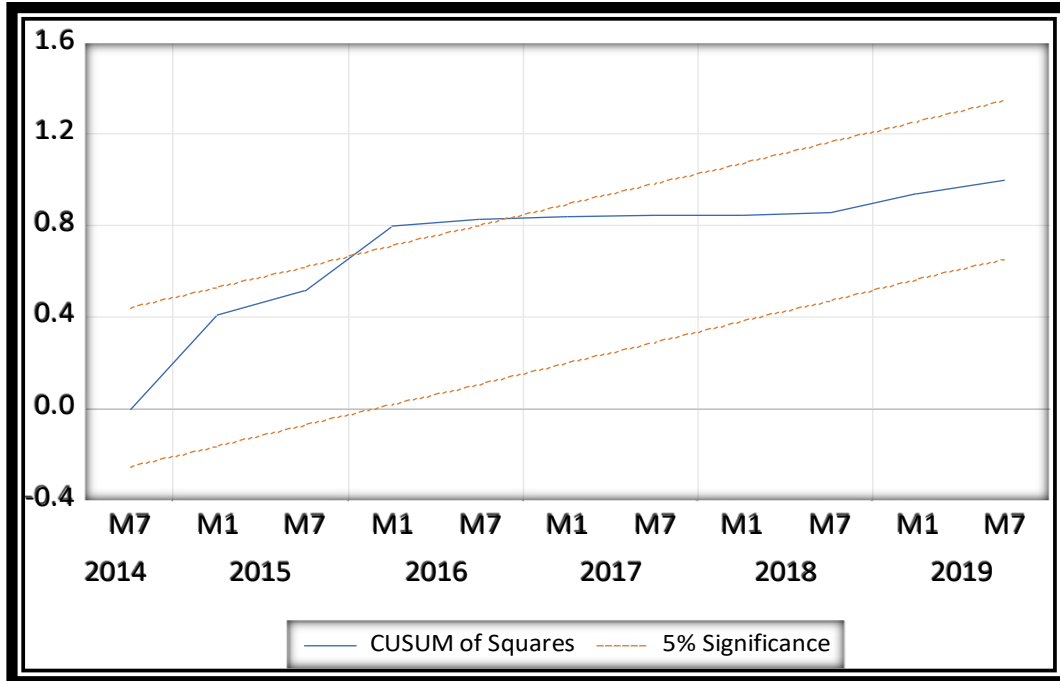
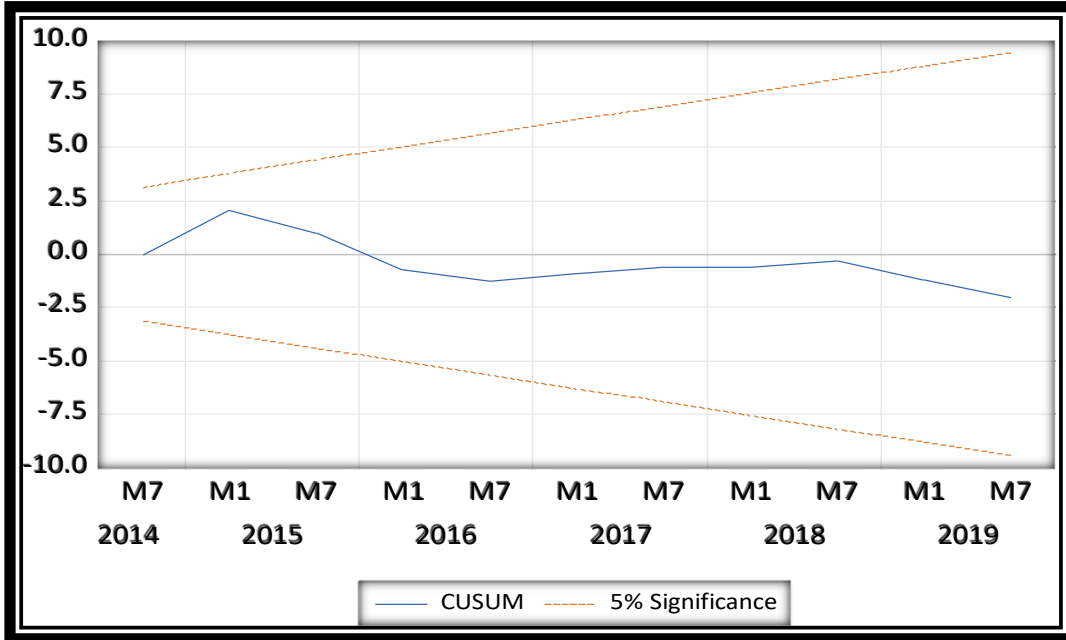
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.133745	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37





ملحق (14)

اختبار استقرارية المعلمات المقدرة لعينة المصارف المتوسطة



## **Abstract**

This study aims to shed light on the role and effectiveness of the interest rate in directing and mobilizing individuals' savings and depositing them with commercial banks, despite the presence of multiple variables that have an impact on converting those savings into deposits, but the interest rate is one of the most important of those factors, as it is a price given to individuals or institutions in exchange for giving up their savings, as the economic theory indicates that there is a direct relationship between the interest rate and the motivation of individuals for the purpose of converting savings into deposits, meaning that whenever we want to attract the largest amount of individuals' savings, we must raise the interest rate in a way that motivates and encourages individuals to Directing savings towards depositing with banks, in addition to that, the survival of the monetary mass with the public means that this mass of money is outside the control of the banking system, So this study came to focus on the role of the interest rate in attracting the largest amount of those savings, as this study assumed that There is a positive effect between the interest rate and individual savings, in addition to the fact that the increase in interest rates leads to an increase in the volume of deposits. Statistical methods have been used to find out and clarify the relationship between interest rates and The reason for the contribution of bank deposits to the total savings through the (E-views 12) program.

For the purpose of arriving at the results, the research samples were classified into two categories. The first category is private commercial banks with good rating, which consisted of (4) commercial banks, and the other sample of private commercial banks of medium rating also consisted of (4) banks, and perhaps the most important conclusions that were reached It stated that despite the prominent importance of saving at the level of individuals as well as its importance at the state level, it is characterized by scarcity due to the lack of confidence of individuals in banks, and the failure to spread banking awareness. Model branches and their spread in the poor classes with limited income as well as work on the development of savings vessels in order to attract individuals and encourage them to save.



**Ministry of Higher Education and  
Scientific Research  
Al-Muthanna University  
College of Administration and  
Economics  
Department of Banking and Finance  
Science**

# **The effectiveness of the interest rate in mobilizing the savings of individuals in a sample of commercial banks**

**A thesis submitted  
to the Board of the College of Administration and  
Economics - University of Al-Muthanna, which is part of  
the requirements for obtaining a master's degree in  
banking and finance**

**By the student:  
Bashaer Aziz Salman**

**Supervised by:  
Ass.Prof.Dr. Haider Hussain Athafa**

**2022 AD**

**1444 AH**